

الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية مُداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الثلاثاء 16 ديسمبر 2025

34

الجلسة الرابعة والثلاثون

المحتوى

- | | | | |
|------|--|------|---|
| 3427 | 7- الإعلان عن تغييرات في الكتل النيابية..... | 3390 | 1- افتتاح الجلسة..... |
| | 8- تدخلات السادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 | | 2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة إحياء |
| 3428 | من النظام الداخلي..... | 3390 | عيد ثورة 17 ديسمبر..... |
| 3430 | 9- رفع الجلسة..... | 3390 | 3- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... |
| 3430 | . التغييرات في الكتل النيابية..... | | 4- عرض ومناقشة مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية |
| | . الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة | | لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم |
| 3431 | النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... | 3390 | بالقطاع العام والوظيفة العمومية..... |
| | | 3411 | 5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون..... |
| | | 3423 | 6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون..... |

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 30 أكتوبر 2025 النظر في مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 23 لسنة 2023. وذلك بناء على الإحالة لتقرير اللجنة لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية حوله إلى هذه الجلسة العامة، حيث تم بتاريخه الإذن بنشر التقرير المذكور على الموقع الرسمي للمجلس وأعمال مقتضيات كل من الفصل 67 والفصل 74 وخاصة الفقرة الأولى منه فيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب حوله.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي بخصوص مقترح هذا القانون في إطار الأكاديمية البرلمانية وذلك يوم 3 أكتوبر 2025 ولا يفوتني في مستهل أشغالنا أن أرحب بالسيدات والسادة النواب ممثلي جهة المبادرة، هذا وسيتم النظر في مقترح هذا القانون وفقا للترتيبات والإجراءات المضمنة بأحكام الدستور والنظام الداخلي وذلك على النحو التالي:

- 1- تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،
- 2- النقاش العام،

3- ردود ممثلي جهة المبادرة،

4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

5- المرور إلى التصويت على أحكام مقترح القانون محل النظر وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين العادية 54 عضوا،

6- التصويت على مقترح القانون برتمه بنفس الأغلبية المستوجبة،

كما أنه وتبعاً للفصل 105 بالنظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مقترح هذا القانون فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، فيما يتم طلب التدخل عملاً بمقتضيات الفصل 102 منه وذلك مثلما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أن الأجل القانونية في الغرض قد انقضت تبعاً لاعتماد الأجل المضمنة بالفصلين 67 و74 من النظام الداخلي، هذا وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة، وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بوردبالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

قبل أن ننتقل في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعضاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

الحضور 90.

التصويت بالأيدي؟ إذن الحضور 95 النصاب متوفر.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بمناسبة إحياء عيد ثورة 17 ديسمبر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نحي غدا وبكل فخر واعتزاز عيد ثورة 17 ديسمبر، هذه الذكرى التي مثلت لحظة فارقة في تاريخ شعبنا الأبي ونضاله ضد منظومة الاستبداد وتوقه لتحقيق مطالبه في الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

وهذه المناسبة نترحم مجدداً عن الأرواح الطاهرة للشهداء الأبرار الذين ضحوا بأنفسهم فداء للوطن ونحن وإذ نحي هذا العيد المفعم بالمعاني والدلالات والعبء التي نستلهم منها الكثير لاسيما في هذه المرحلة الجديدة التي انطلقت منذ تاريخ 25 جويلية 2021، هذا التاريخ الذي مثل بكل امتياز منعرجا حاسما لإنقاذ الدولة ورمزا للتأسيس بفكر جديد وهو استمرارية لنضالات الشعب التونسي ومواصلة لمعركة التحرر الوطني وقد أضى بذلك موعدا منحوتا في الذاكرة الجماعية للشعب التونسي ومنطلقا لتكريس سيادة الشعب واستقلالية القرار الوطني ودافعا للبناء لمستقبل واعد، مستقبل تنعم فيه بلادنا بالخير والنماء والرفق.

كما أننا وهذه المناسبة نتوجه إلى كافة منتسبي المؤسسات العسكرية والأمنية بخالص عبارات التقدير لما يبذلونه من مجهودات جبارة ومتواصلة للذود عن حرمة الوطن وسلامة كافة بناته وأبنائه ونحن وإذ نستحضر في ذكرى عيد ثورة 17 ديسمبر نضالات كل من ضعى بأشكال مختلفة لكي تنعم بلادنا بالاستقلال والاستقرار فإننا نؤكد مجدداً أن ما نحن مقدمون عليه في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا إنما هو تكريس للخيارات التي انخرطنا فيها وتجسيم للطموحات التي آمن بها شعبنا فهدفنا الرئيسي النماء والازدهار والرخاء وننتقل في ذلك من مسؤولية لقاء على عاتقنا بثبات لا يتزعزع وعزيمة لا تلين لنمضي قدما نحو آفاق أرحب من الإنجاز والتقدم محافظين على وحدة الدولة ومؤسساتها مدافعين عن حرمة الوطن وسيادته ملتزمين بمبادئ وقيم الجمهورية وواثقين من قدرتنا على صنع غد أفضل بإذن الله وعونه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في التداول حول هذه المبادرة التشريعية، يسعدني أن أتوجه وباسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ومكثها وطاقتها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز وأحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مقترح القانون محل النظر، إذن المصدق رقم 1 إلى رئيس اللجنة، تفضل.

السيد صابر الجلاصي، رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا،

صباح الخير للجميع،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة زملائي من أعضاء مجلس نواب الشعب،

اليوم في عيد الثورة تترجم أهم شعارات الثورة وهي الشغل والكرامة الوطنية واليوم مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 2023/23 هو يترجم ويرسخ لأهم شعار جاءت به الثورة وهو الكرامة الوطنية.

في البداية أقدم بجزيل عبارات الشكر والتقدير لأعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب لما بذلوه من عمل ممزوج بالتحدي لإنصاف فئة المعطلين عن العمل ولما قدموه من إصرار خلال كل اجتماعات وجلسات اللجنة من أجل مناقشة المبادرة والدفاع عن حقهم في العمل والإدماج الاجتماعي.

أيضا كل الشكر لمستشاري اللجنة الذين لم يدخروا جهدا في العمل من أجل أن تكون التقارير جاهزة بصيغة توافقية بين جميع نواب الشعب، كما لا يفوتني أن أقدم بالشكر إلى جهة المبادرة التي كانت حاضرة معنا في عدة جلسات وكانت مستميتة في الدفاع عن المعطلين.

أيضا كل الاحترام إلى زميلاتي وزملائي من نواب الشعب الذين شاركوا في النقاشات والتعدلات اللازمة وكانوا صوت المعطلين وصوت المظلومين والرابضين في الساحات وأمام أسوار المجلس. هذه المبادرة التي كانت حلم الآلاف، حلم الآلاف من المعطلين عن العمل أصبحت اليوم واقعا ملموسا بفضل تكاتف كل الجهود في مجلس نواب الشعب، مبادرة تكرس الدور الاجتماعي للدولة وترسخ للقيم الاجتماعية والحقوق المنصوص عليها في دستور 2022 وترسخ شعارات سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد في الكرامة الاجتماعية والحق في الشغل.

فبرغم العوائق والإكراهات انتصرنا لكم، انتصرنا لفئة أمنا بمطالهم المشروعة وأمنا بحقهم في العيش بكرامة في وطن يصبو إلى الأفضل، هذه المبادرة ستكون جزءا كبيرا من الحل ونواصل نحن نواب الشعب إيجاد الحلول لكل الفئات بفضل قربنا من أبناء شعبنا والتعايش مع مشاغلهم وقضاياهم المصيرية والجوهرية، أمناء على أصواتكم، صادقون في طرح القضايا، حريصون على الإيفاء بتعهداتنا تجاه مشاغلكم.

قضية المعطلين عن العمل قضيتنا وقضية الكرامة التي تترجم اليوم تحت قبة البرلمان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد صالح السالمي، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة والسيدات أعضاء مجلس نواب الشعب،

السادة والسيدات الحضور،

أسعد الله يومكم،

تتشرف لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي مما من طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية تحت عدد 2023/23.

تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة

والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

حول مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية

(عدد 2023/23)

أ. التقديم:

تعهدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بدراسة مقترح هذا القانون بمقتضى إحالته بقرار من مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه عدد 14 المنعقد بتاريخ 03 أوت 2023.

وقد ورد بوثيقة شرح الأسباب المرفقة بنص هذا المقترح أن هذه المبادرة التشريعية تنزل في إطار تكريس المبادئ التي تأسس عليها دستور 25 جويلية 2022 وخاصة ما نصت عليه توطنته التي ورد بالفقرة الثانية منها "نحن، الشعب التونسي، الذي صبر وصابر لمدة أكثر من عقد من الزمن إثر هذه الثورة المباركة، فلم ينقطع عن رفع مطالبه المشروعة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ولكنه لم يلق في المقابل سوى شعارات زائفة، ووعود كاذبة...". كما أن هذه المبادرة تندرج في إطار المساهمة في تجسيم ما نصت عليه فصول الدستور 13 و18 و46 التي تقر بأن العمل حق لكل مواطن ومواطنة وبأن الدولة تتخذ التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف، كما تحرص على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد كما أن على الدولة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية.

وتهدف هذه المبادرة إلى سنّ قانون استثنائي لإدماج من طالت بطالتهم من حاملي الشهادات الجامعية العليا وتجاوز سنهم الأربعين وقضوا فترة بطالة تزيد عن عشر سنوات والمسجلين بمكاتب التشغيل.

ويمكن هذا الإجراء من التسريع في إنهاء معاناة فئة من خريجي الجامعة التونسية التي حُرمت من حقها في الشغل طيلة سنوات ولم تنصفها السياسات الحكومية المتعاقبة وأصبح العديد من هؤلاء غير قادرين حتى على بعث مشاريع خاصة الذي يستوجب من بين الشروط عدم تجاوز سن محددة بسقف كشرط أساسي للحصول على قروض استثمارية خاصة، وذلك رغم ما تضمنه الفصل 82 من قانون المالية لسنة 2025 من إجراءات استثنائية لفائدتهم. هذا بالإضافة إلى أن حاملي الشهادات العليا في بعض الاختصاصات الأدبية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية يجدون صعوبة في الاستجابة إلى الشروط التي تفرضها العروض المتوفرة في سوق الشغل.

ومع محدودية الإمكانيات المادية وتعقيدات شروط الحصول على القروض الاستثمارية، فقد ترتب عن كل ذلك حرمان جزء كبير من هذه الفئة من الحصول على حقوقها الدستورية المشروعة في العمل والكرامة التي كانت الشعارات الأساسية التي رفعتها ثورة 17 ديسمبر 2010، وهو ما فاقم من المعاناة الاجتماعية والنفسية للعديد منهم ولا سيما من النساء أصحاب الشهادات العليا اللاتي أصبحن عرضة لشتى أنواع الاستغلال والعنف في التشغيل الهش.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية سلسلة من الجلسات خصصتها لدراسة مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

وفي أولى جلساتها المخصصة للنظر في هذا المقترح والمنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2023، استمعت اللجنة إلى ممثل عن جهة المبادرة الذي تولى في مرحلة أولى تقديم المبادرة التشريعية والإطار العام الذي تنتزل فيه. ثم قدم في مرحلة ثانية عددا من التوضيحات المتصلة ببعض الفصول على غرار ما تعلق بالفئة العمرية المعنية والشروط الواجب توفرها في الراغبين في تقديم الترشيحات وكيفية انتدابهم، مؤكداً أن مقترح هذا القانون سيكون بمثابة الآلية التي سيتم من خلالها إنفاذ شريحة عانت من التهميش والمصاعب الاجتماعية والنفسية لسنوات.

وفي مداخلتهم، ثمن أعضاء اللجنة مضامين هذا المقترح وأبعاده الاجتماعية الهامة، كما تقدم عدد منهم بجملة من الاستفسارات تعلقت خاصة بمدى جدوى هذا المقترح على أهميته في ظل وجود القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي والذي لم يكن بالإمكان تطبيقه. كما أبدى المتدخلون جملة من الملاحظات حول ما ورد بعدد من الفصول على غرار الإجحاف في حق من يستثنى هذا النص من نفس الفئة العمرية، والانعكاس المحتمل لهذه الأحكام الجديدة على ميزانية الدولة وعلى برامج الانتداب للمتخرجين الجدد، إضافة إلى عدم التطرق إلى موضوع التقاعد لهذه الفئة وعدم الوضوح بخصوص التقاطعات الممكنة لهذا النص مع النصوص القانونية ذات العلاقة سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو في القطاع العام.

وفي نفس السياق، اقترح بعض النواب ضبط الفترة الزمنية لتطبيق الأحكام الاستثنائية المضمنة بهذه المبادرة التشريعية وتحديد السن القصوى التي لا يجب تجاوزها بالنسبة للفئة العمرية التي سيتم انتدابها، إلى جانب تحديد المجالات أو القطاعات التي سيتم فيها تشغيل أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم باعتبار أن هناك مجالات تتميز بسرعة تطورها ومواكبتها للتكنولوجيات الحديثة

كالميادين التقنية والطبية والتدريس... والتي يجب العمل على المحافظة على مستوى كفاءتها المهنية وجودة خدماتها بانتدابها للمتخرجين الجدد وخاصة المتميزين منهم. وأوصوا بضرورة التنبؤ من صحتة الشهادات العلمية لهذه الشريحة العمرية المستهدفة للمساهمة في دعم عملية تطهير الوظيفة العمومية ومزيد تنظيمها.

وإثر النقاش، تبين أن مقترح هذا القانون يهّم عديد الأطراف المتداخلة على غرار رئاسة الحكومة ووزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط... التي يجب الاستماع إليها بخصوص وجهات نظرها فيما يتعلق بقبليّة هذه المبادرة للتطبيق في إطار التوجّهات العامة لسياسة الدولة مع الحرص على حسن صياغة النص قانونيا شكلا ومضمونا وجعله متناغما مع دستور 25 جويلية 2022 والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

وفي ختام جلستها، قررت اللجنة بإجماع الحاضرين مزيد توسيع الاستشارة بشأن مقترح هذا القانون بدءا بالاستماع إلى الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة.

كما طلبت اللجنة من جهة المبادرة العمل على إثراء شرح الأسباب وإعادة صياغة بعض الفصول تجنباً لأي تعارض محتمل مع مقتضيات الدستور وحتى تكون منسجمة مع المعايير الأساسية لصياغة النصوص القانونية.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 01 نوفمبر 2023، واصلت اللجنة النظر في مقترح هذا القانون.

وفي بداية الجلسة، أوضح بعض النواب أنه نظرا للأهمية التي يكتسبها مقترح هذا القانون، يُستحسن إيلاؤه المزيد من التعمق والدّرس والتّسيق المحكم مع مختلف الأطراف المتداخلة فيه المزمع الاستماع إليها في شأنه، ولذلك تمّ الاتفاق على مواصلة النظر فيه في جلسات لاحقة.

وبتاريخ 06 جوان 2024، عقدت اللجنة جلسة جديدة لمواصلة النظر في هذه المبادرة التشريعية. وفي بداية الجلسة أحال مكتب اللجنة الكلمة إلى ممثل عن جهة المبادرة الذي ذكر بأسس هذا المقترح، ثم قدم توضيحات بخصوص بعض التعديلات والتحسينات التي اقترحتها جهة المبادرة على مستوى النص بناء على المراجعات التي طلبتها اللجنة في جلسة سابقة، حيث أفاد أنه تم تحسين النص المحال إلى اللجنة دون المساس بالأصل وذلك عبر إدخال بعض التعديلات من حيث الشكل وعلى مستوى تبويب الفصول، مؤكداً في هذا الصدد انفتاح جهة المبادرة على كل التعديلات التي من شأنها خدمة مصلحة هذه الفئة من المعطلين عن العمل والاستجابة إلى تطلعاتهم.

وخلال النقاش، أبرز المتدخلون أهمية هذا المقترح وثمنوه معتبرين أنه يندرج في إطار تجسيد شعار "شغل حرية كرامة وطنية" الذي رفعه التونسيون إبان ثورة 17 ديسمبر 2010 وكذلك في إطار التأسيس لبناء الدولة الاجتماعية العادلة التي يطمح إليها الجميع وكرسها دستور 25 جويلية 2022، فضلا على أنه سيمكّن من بعث الأمل وإنقاذ شريحة من التونسيين عانت التهميش والمصاعب الاجتماعية والنفسية لسنوات، هذا بالإضافة إلى أنه سيساهم في الحفاظ على ما تزخر به بلادنا من أدمغة وكفاءات في عديد المجالات التي أصبحت هدفا للاستقطاب من قبل دول أخرى.

وأكدوا بالمناسبة على ضرورة الحرص على توفير كافة الضمانات التي تجعل من هذا المقترح نصا قابلا للتطبيق على أرض الواقع حتى تتحقق الأهداف المأمولة منه.

وفي هذا السياق، تطرق عدد من النواب إلى ضرورة معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي والذي يرمي إلى نفس أهداف هذا المقترح، مطالبين بعقد جلسات استماع إلى الجهات الحكومية المعنية لتقديم التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، أفادت جهة المبادرة أنّ هذا المقترح يشمل فئة معينة تضاءلت حظوظها في الانتفاع بأليات الانتداب في الوظيفة العمومية مع التنصيص على بعض الاستثناءات، في حين أن القانون عدد 38 لسنة 2020 شمل الفئات التي فاقت بطلتها 10 سنوات مما جعل عدد المعطلين الذين يشملهم هذا القانون مرتفعا جدا مما يحول دون إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

وأبدى المتدخلون جملة من الملاحظات العامة حول شرح الأسباب الذي لم يتضمن احصائيات بخصوص عدد المعطلين وهذا من شأنه أن يجعل النقاش مبنيا على معطيات غير دقيقة. كما أشاروا إلى أنّ شرح الأسباب لم يتضمن الإحالة إلى مراجع قانونية في علاقة بقانون الوظيفة العمومية ومجلة الشغل، وبالتالي فإن هذا المقترح يمكن أن يكون في تداخل مع نصوص قانونية جارٍ بها العمل مما قد يحول دون تطبيقه على أرض الواقع.

كما تعلق ملاحظات بعض النواب بعدد من النقاط الواردة بعدد من الفصول على غرار الفئة العمرية المعنية، بالإضافة إلى أسباب تحديد العدد الأدنى للمتقدمين في حدود 2000 معطل في السنة معتبرين أن هذا العدد مبني على أسس غير مدروسة.

كما تطرقوا إلى الشروط الواجب توفرها في الراغبين في تقديم الترشيحات مؤكدين على ضرورة أن يتم تكوين المتقدمين بإحدى المدارس التكوينية المعترف بها قبل إدماجهم وذلك لغاية تلقي التأطير اللازم واكتساب المهارات والكفاءة المطلوبة.

وباعتبار أنّ المنتفعين بهذا المقترح سيتم انتدابهم في سن متأخرة، أكد النواب على ضرورة إيجاد آلية خاصة تحقق العدالة وتضمن مقومات العيش الكريم عند الإحالة على التقاعد، وذلك فيما يتعلق باقتطاعات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

من جهة أخرى، تطرق عدد من النواب إلى الانعكاس المالي المحتمل لهذه الأحكام الاستثنائية على المالية العمومية مؤكدين على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية للدولة.

هذا وأكد أعضاء اللجنة على ضرورة تبني هذا المقترح وفق رؤية استشرافية تؤسس للمستقبل البعيد وذلك تجنباً للقوانين ذات الصبغة الظرفية أو الوقتية التي لا تقدم الحلول الجذرية المناسبة لمثل هذه الإشكاليات بكل أبعادها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

وأحيل الكلمة للسيد نائب الرئيس لمواصلة قراءة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد ثامر المزهود، نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

كما تساءل بعض النواب عن أسباب تركيز هذه المبادرة التشريعية على التشغيل في القطاع العام والوظيفة العمومية دون القطاع الخاص، موضحين أن القطاع الخاص يعاني عديد المشاكل والصعوبات مما يستدعي العمل على إيجاد الحلول الممكنة لتشجيعه على دفع التشغيل، كما أنّه يتضمن العديد من المهن الحرة الواعدة التي تفتقر إلى اليد العاملة المختصة وذات الكفاءة العالية.

وأكدوا في هذا الإطار على ضرورة معالجة التشغيل الهش خاصة فيما يتعلق بألية التعاقد المعتمدة حاليا، هذا بالإضافة إلى مزيد الانفتاح على القطاع الخاص عبر التشجيع على بعث المشاريع، موصين بمزيد تبسيط الإجراءات في مجال الاستثمار وبمزيد التحفيز على بعث المشاريع، مع التأكيد على ضرورة توخي مقاربة جديدة للسياسة التشغيلية ببلادنا توفّق بين منظومتي التعليم والتكوين المهني من جهة وحاجيات سوق الشغل من جهة أخرى.

وقد تبيّن لأعضاء اللجنة من خلال النقاش أن دراسة مقترح هذا القانون بصفة معمقة وناجعة تجعل منه نضا قابلا للتطبيق على أرض الواقع، تستوجب عقد عدد من جلسات الاستماع إلى الجهات المتداخلة فيه على غرار رئاسة الحكومة ووزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط....

وعلى هذا الأساس، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية في ختام جلستها تخصيص الجلسة الموالية للنظر في المقترحات الجديدة التي تقدمت بها جهة المبادرة والتدقيق فيها على أن يتم البدء في عقد جلسات الاستماع بداية من الجلسة التي تليها.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 11 جوان 2024، واصلت اللجنة النظر في مقترح القانون المعروض على أنظاركم والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالوظيفة العمومية والقطاع العام.

وجدد النواب في مداخلاتهم تهمينهم لهذه المبادرة التشريعية مؤكدين على الأهمية التي تكتسبها خاصة من الناحية الاجتماعية بالنسبة إلى عدد كبير من خريجي الجامعات التونسية الذين عانوا لسنوات مصاعب ومشاكل عديدة جراء وضعية البطالة المطوّلة التي يعيشونها.

وخلال النقاش، تباينت الآراء بين وجهتي نظر بخصوص كيفية تناول هذا الموضوع من الناحية المنهجية والتشريعية باعتبار أنه سبق وأن صدر في شأنه قانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية سنة 2020.

فمن جهة أولى، اعتبر عدد من النواب أنه من المستحسن العمل على تنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 اوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي والذي لم يتم تفعيله نظرا لعدم صدور الأوامر التطبيقية في شأنه، مؤكدين على ضرورة الاستماع إلى الجهة المعنية بتطبيق هذا القانون للوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون صدور تلك الأوامر، وذلك لضمان إعداد صبغة لهذا المقترح المعروض على اللجنة تكون قابلة للتفعيل على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى، اعتبر أغلب النواب أنه من غير المجدي التوجه نحو تنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 باعتبار أنّ الفصل 6 منه ينص على أنّ استكمال تنفيذ هذا القانون يكون في مدة لا تتجاوز أربع

- عدم التمتع بمعزف جبائي،
- عدم الحصول على قرض،
- عدم انتساب القرين للوظيفة العمومية،
- التسجيل بمكاتب التشغيل.

الفصل 4:

يتم انتداب المعطلين عن العمل من بين حاملي الشهادات العليا بالملفات والاختبارات الشفاهية ويخضع على إثرها المنتدبون إلى مرحلة تكوين أو تربص بحسب الخطة أو الوظيفة في المؤسسات المعنية.

الفصل 5:

سدّ الشغورات لتشغيل من طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة يتم انطلاقا من حاجيات المؤسسات المعنية.

الفصل 6:

يقع توزيع المعنيين والذين وقع ضبطهم بالمنصة وتتوفر فهم الشروط حسب التخصصات (تخصصات علمية، تخصصات تقنية، تخصصات مالية واقتصاد، تخصصات أدبية وعلوم إنسانية) مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات.

الفصل 7:

يتمتع المنتفعون بأحكام هذا القانون بامتيازات عون وقي لمدة سنتين بالمؤسسة المشغلة، ويتم ترسيمه وتثبيتته في الخطة في السنة الثالثة.

الفصل 8:

يتم الانتداب على دفعات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بداية من تاريخ صدور هذا القانون ويحدّد عدد المعنيين بسدّ الشغورات بالمؤسسات بما لا يقل عن 2000 معطل في السنة.

الفصل 9:

يتم تحيين المنصة مرة واحدة في السنة الثالثة بدفعة جديدة من المعطلين من حاملي الشهادات العليا الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون.

الفصل 10:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وبناء على ما تم تداوله، قرر أعضاء اللجنة مواصلة النظر في هذه المبادرة التشريعية وذلك بتنظيم جلسات استماع لاحقة إلى كل الجهات ذات العلاقة بهذا المقترح. وتم الاتفاق على البدء بطلب الاستماع في مرحلة أولى إلى الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة ووزارة التشغيل والتكوين المهني، وذلك على ضوء الصيغة التوافقية الجديدة للمقترح، مشيرين إلى أنه سيتم تحديد مواعيد الاستماع إلى باقي الجهات المعنية بناء على مخرجات جلسة الاستماع الأولى.

وفي جلسة يوم الاثنين 19 ماي 2025، واصلت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية النظر في مقترح هذا القانون. وفي بداية هذه الجلسة التي حضرها، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، عدد هام من غير أعضائها ومن جهة المبادرة، استعرض أعضاء مكتب اللجنة مسار الجلسات التي تم عقدها منذ الانطلاق في دراسة مقترح هذا القانون وما انبثق عنها من قرارات.

سنوات إثر دخوله حيز التنفيذ بداية من المصادقة عليه وختمه ونشره بالرائد الرسمي، ما يعني أنه سينتهي العمل بهذا القانون في غضون شهرين من تاريخ انعقاد جلسة اللجنة، مما يستوجب سن قانون جديد في الغرض انطلاقا من مقترح القانون المعروض حاليا على أنظار اللجنة يتم التنصيص فيه على كافة الضمانات التي تجعل منه نصا قابلا للتطبيق ويمكن بالتالي من تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

وفي ذات السياق، أشار أحد النواب أنه من الناحية الشكلية يجب أن يكون هذا المقترح منسجما هيكليا مع القوانين الجاري بها العمل، مؤكدا في السياق ذاته على أهمية تجويد النص من الناحية اللغوية التقنية والاستئناس بأهل الاختصاص وذلك نظرا لتضمّن نص مقترح هذا القانون لبعض المصطلحات غير القانونية، إضافة إلى وجود فصول يمكن إدراجها ضمن الإجراءات الترتيبية.

من جهتهم، أوضح ممثلو جهة المبادرة أنه تم إعداد مقترح هذا القانون استئناسا بالمرسوم عدد 32 لسنة 2011 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي بعنوان سنة 2011 والقانون عدد 4 لسنة 2012 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي اللذين انبثقا على مبدأ التناظر، وبالقانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي الذي يشمل عددا كبيرا من المعطلين عن العمل.

إثر ذلك، استعرض مكتب اللجنة تباعا مختلف مقترحات تحسين النص الأصلي وتجويده التي تقدمت بها جهة المبادرة في إطار تعديله بناء على المراجعات التي طلبتها اللجنة في جلسة سابقة. وبعد التداول والنقاش، اتفق أعضاء اللجنة على وجهة عدد من هذه المقترحات وقبولها لتتم بناء عليها بلورة صيغة معدلة لمقترح القانون كنص مرجعي يتم على أساسه مواصلة أعمال اللجنة بشأنه سواء في إطار اجتماعاتها أو في إطار جلسات الاستماع التي ستعقدتها مع كافة الجهات المعنية به.

وأصبح نص الصيغة المعدلة التوافقية الوقتية التي انبثقت عن جلسة 11 جوان 2024 كالتالي:

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية

لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم
بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 2023-23

الفصل الأول:

تتم معالجة وضعية من طالت بطالتهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية ويكون هذا الملف تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني.

الفصل 2:

تحدث منصة رقمية خاصة تتضمن شروط الترشح وتشمل تنزيل المعطيات الخاصة بالمرشحين مع الأخذ بعين الاعتبار معياري السن وسنة التخرج.

الفصل 3:

يشترط في المرشحين:

- عدم الانخراط في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية،
- عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي بصفة مسترسلة،

وذكروا بالاتصالات التي تم القيام بها بمصالح رئاسة الحكومة بهدف التنسيق لعقد جلسات استماع للوزراء الذين لهم علاقة بمقترح القانون، مبيّنين أن الاتصالات والمشاورات متواصلة لتحديد المواعيد لوضع هذه المبادرة على طاولة الدرس والنقاش في إطار من التكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

كما أكد مكتب اللجنة الحرص منذ البداية على إيلاء هذه المبادرة التشريعية الأهمية اللازمة من منطلق المسؤولية والسعي إلى ضمان نجاحها لتصبح قانونا قابلا للتطبيق يتم بمقتضاه إنقاذ شريحة هامة عانت تبعات البطالة والتهميش لسنوات عديدة رغم حصولها على شهادت جامعية.

من جهتهم، أفاد ممثلو جهة المبادرة أنّ الحق في التشغيل لمن طالبت بظالتهم من حاملي الشهادات العليا هو من أهم المطالب التي قامت عليها ثورة 17 ديسمبر 2010 تحت شعار "شغل حرية كرامة وطنية" في حين أنّه وبعد حوالي عقد ونصف ورغم تعاقب الحكومات وتناوبها، لم تتم الاستجابة لهذا المطلب الاجتماعي لتعلّات واهية مقابل جملة من الوعود الوهمية.

وأضافوا أنّ هذا المطلب هو حق دستوري استنادا إلى ما ورد في توطئة دستور 25 جويلية 2022 وعملا بأحكام الفصول 13 و18 و46 التي تقرّ بأنّ العمل حق لكل مواطن ومواطنة وبأنّ الدولة تتخذ التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف، كما تحرص على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد كما أنّ على الدولة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية.

وفي هذا الإطار، أفاد ممثلو جهة المبادرة أنّه تم تقديم مقترح هذا القانون الذي يهدف إلى سنّ أحكام استثنائية وفق معايير موضوعية لإنصاف هذه الفئة من خريجي التعليم العالي الذين طالبت بظالتهم إلى مدة فاقت في حالات عديدة منها 20 سنة، وبالتالي وضع حد لمعاناتهم، مؤكدين أنّ الانتداب يجب أن يتم على دفعات لمدة لا تتجاوز 03 سنوات مع إعطاء الأهمية لجانب التأهيل والتكوين لضمان نجاعة وجودة العمل في الخطط التي سيتم انتدابهم فيها.

وخلال النقاش، أجمع النواب المتدخلون على الأهمية التي تكتسبها هذه المبادرة التشريعية مشيرين إلى أنّها في تمام الانسجام مع ما نشهده خلال هذه المرحلة من تركيز على الجوانب الاجتماعية وذلك في إطار تكريس مقومات بناء الدولة الاجتماعية التي ما فتئ يؤكد على إرسائها السيد رئيس الجمهورية في كل المناسبات.

واعتبروا أنّ هذه المبادرة استحقاق شرعي لا بُدّ أن تلتزم به هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة، مؤكدين على ضرورة المضي قدما في دراستها وتوسيع الاستشارة بشأنها خاصة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على غرار وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة. كما أشاروا إلى إمكانية تنظيم يوم دراسي برلماني حول سياسة الدولة في مجال التشغيل، بما يمكن من مزيد الاطلاع على سياسة الدولة في التشغيل واستراتيجيتها للمرحلة القادمة ومن الوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون إمكانية انتداب هذه الفئة من المعطلين، بالإضافة إلى تمكين النواب من الإحصائيات الدقيقة بخصوص عدد من المؤشرات وخاصة فيما يتعلق بالعدد الحقيقي لخريجي التعليم العالي الذين طالبت بظالتهم.

واقترحوا في هذا الصدد التعجيل بإنشاء منصة رقمية تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني لتحديد عدد المعنّين في إطار احترام مبادئ الشفافية، وذلك لإعداد خطة لانتدابهم على دفعات بداية من السنة المقبلة خاصة وأنّ السيد وزير التشغيل والتكوين المهني صرّح مؤخرا أنّ الانتدابات في الوظيفة العمومية ستفوق 20 ألف انتدابا خلال سنة 2026.

وأكدوا على ضرورة إعداد مقترح هذا القانون على النحو الذي يجعله قابلا للتنفيذ على أرض الواقع تجنبنا لكل ما يمكن أن يمس من مصداقية النواب من جهة أولى، وكذلك تجنبنا لما آل إليه القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي، الذي بقي مجرد حبر على ورق، من جهة ثانية.

كما ثمن عدد من النواب العمل الذي قامت به اللجنة سابقا والمسامي التي لازالت تبذلها في سبيل الدفع بهذه المبادرة التشريعية نحو الأمام معتبرين أنّها ستكون الحل الذي انتظرته عديد العائلات التونسية لسنوات والذي سيكون له وقع اجتماعي هام في كافة أنحاء الجمهورية التونسية ولاسيما المناطق الداخلية التي تكاد تغيب فيها تماما مشاريع القطاع الخاص ذات القدرة التشغيلية العالية، إضافة إلى غياب مراكز التكوين ذات الجودة والقادرة على فتح آفاق تشغيلية في تلك المناطق.

من جهة أخرى، أكد عدد من النواب ضرورة سنّ إجراءات أخرى بالتوازي مع هذا المقترح لإنصاف الفئة التي لن تتمكن من الانتفاع بالإدماج بمقتضى هذه المبادرة على غرار إعطائها الأولوية في الحصول على الأراضي الفلاحية الدولية، وتمكينها من قروض دون فوائض والتقليص من عدد الضمانات وتحسين ظروف العاملين في القطاع الخاص من خلال تمكينهم من عقود تحفظ لهم حقوقهم ومقومات العيش الكريم، ومنح امتيازات استثنائية للانتداب في القطاع الخاص وفتح آفاق تشغيلية أخرى خاصة في ظل الوضع المالي الصعب الذي تعيشه المالية العمومية، مؤكدين على ضرورة الحرص على جودة الكفاءات التي سيتم إدماجها لضمان المردودية في العمل وعلى أهمية إعداد استراتيجية شاملة وناجعة للتشغيل وتحسين منظومة التوجيه الجامعي لتتلاءم مع متطلبات سوق الشغل الحالية.

أحيل الكلمة للسيد المقرر لمواصلة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

وبخصوص بعض فصول هذا المقترح، أكد بعض النواب على ضرورة التعمق في شروط الترشح والمقاييس المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالسن والانخراط في الصناديق الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى ضرورة توضيح آليات التقاعد لهذه الفئة.

ومن جهتهم، أكد ممثلو جهة المبادرة على ضرورة التسريع بسنّ هذا القانون لإنهاء معاناة خريجي الجامعات التونسية الذين أصبح أغلبهم غير قادر حتى على بعث مشاريع خاصة في ظل تعقيدات شروط الحصول على القروض الاستثمارية، مما أدى إلى التوجه نحو آليات التشغيل الهش وهو ما يتعارض مع أحكام الدستور. وفي هذا الصدد، شدّدوا على ضرورة إنصاف هذه الفئة في أقرب الأجل على غرار ما تمّ سنه بخصوص عمال الحضائر وأعاون البستنة والمعلمين والأساتذة النواب.

ويَبْتَوَا أَنَّ الدور التشريعي للنواب في هذه المرحلة يجب أن يرتكز على ضمان الاستقرار الاجتماعي بالتركيز على المسائل الاجتماعية للفئات التي عانت الكثير، مشيرين إلى أن مساري التنمية والنمو الاقتصادي يجب أن يرتكزا على منوال تنمية اجتماعي بالأساس.

وفي إطار المساعي المتواصلة لتطوير نص مقترح القانون، تلقت اللجنة أثناء الجلسة بعض المقترحات التعديلية لنصوص عدد من الفصول في صيغة ورقية تقدمت بها جهة المبادرة على أن تتم دراستها والبت في تبنيها من عدمه في اجتماعات لاحقة للجنة.

وفي ختام جلستها، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح هذا القانون على أن يتم التواصل من جديد مع الوظيفة التنفيذية والتنسيق معها لتحديد مواعيد لجلسات استماع في الغرض واستكمال النقاش حوله مع كل الجهات المتداخلة فيه ثم الشروع في دراسته فصلا فصلا.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2025، واصلت اللجنة النظر في مقترح هذا القانون وذلك بحضور عدد هام من النواب من غير أعضاء اللجنة ومن جهة المبادرة.

وفي بداية الجلسة قدّم ممثلو جهة المبادرة جملة من التوضيحات بخصوص التعديلات المقترحة، من حيث الشكل والمضمون، ودواعيها ومراتبها. ويَبْتَوَا أَنَّ عددا من هذه التعديلات تعلقت بالجوانب الخاصة بالشكل والصياغة، كما تطرّق أهمها إلى جوهر عدد من الفصول وذلك في إطار مزيد إثراء النص وتطويره بما يحقق الغاية التي وُضع من أجلها والمتمثلة في إحصاف هذه الفئة من المعطلين عن العمل التي عانت البطالة والتهميش لسنوات وبالتالي إنقاذها من حالة اليأس وفقدان الأمل في تحقيق مستقبل أفضل.

وخلال النقاش أكد النواب ضرورة التركيز على وضع كل ما يمكن من الآليات لإكساب هذا النص الجديد، بعد المصادقة عليه، القابلية للتطبيق، وبالتالي تحقيق النجاعة المرجوة لحل هذه المعضلة التي يعاني منها العديد من خريجي التعليم العالي وخاصة الذين طالت بطالتهم وتجاوزوا السن القانونية التي تسمح بالمشاركة في منازرات القطاع العام والوظيفة العمومية.

وتوقّف النواب في مداخلتهم عند المعايير التي سيتم اعتمادها بعد التسجيل بالمنصة الرقمية الموضوعة للغرض. وتباينت آراؤهم، حيث يرى البعض أن النص يتضمن أحكاما استثنائية لا تشمل سوى فئة معينة وأنّ توسيع قاعدة هذا القانون ليشمل فئات أخرى قد يطرح إشكاليات مرتبطة خاصة بتوفير الاعتمادات للقيام بالانتدابات اللازمة في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية معتبرين أنّه من الأجدى الاقتصار على الفئة العمرية التي تجاوزت سنّ الأربعين سنة باعتبارها فئة ظلّمت لسنوات عديدة بالإضافة لكونها أصبحت فاقدة لحقها في التشغيل في القطاع العام والوظيفة العمومية، في حين أكّد البعض الآخر أهمية الابتعاد عن إمكانية الإقصاء إذ يمكن تحديد سقف للسّن وإعطاء الأولوية لخريجي التعليم العالي الذين تجاوزوا السن القانونية دون إلغاء الفئات الأخرى، مشيرين إلى أنّ الحسم في هذه المسائل يتوقف على المعطيات التي ستوفر للجنة خلال جلسات الاستماع إلى ممثلي الوظيفة التنفيذية.

كما ناقش الحاضرون المؤشرات التي سيتم اعتمادها لتحديد الوضعية الاجتماعية وكيفية التعامل مع المعنيين من فئة ذوي الإعاقة

بمراعاة أحكام الفصل 30 (جديد) من القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

أما بالنسبة إلى الشروط المستوجبة للترشح والانتفاع بآليات الانتداب التي يمنحها هذا النص التشريعي بعد المصادقة عليه وإصداره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، فقد شدّد عدد من النواب على ضرورة إضفاء بعض المرونة بخصوص الشروط المتعلقة بعدم الانخراط في منظومة التقاعد والحيلة الاجتماعية وعدم التمتع بمعرف جبائي وكذلك شرط عدم التمتع بقروض عند التسجيل بالمنصة. وذلك في إطار تبسيط الإجراءات وتمكين كل الفئات التي يشملها هذا القانون من فرصة الولوج إلى المنصة الرقمية. كما اقترحوا إضافة شرط عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضعية المهنية على غرار ما تم اتخاذه من إجراءات بالنسبة إلى عمال الحضائر والأساتذة والمعلمين النواب.

وتطرقوا من جهة أخرى إلى كيفية انتداب من تتوقّف فهم الشروط وطريقة توزيعهم وفق الاختصاصات، مؤكدين على ضرورة التنصيص صلب النص على أن تكون عملية انتدابهم على دفعات في أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون، مع إعطائهم الأولوية عند سدّ الشغور بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

كما تناولوا بالنقاش مسائل أخرى تعلقت أساسا بسلطة الإشراف على المنصة الرقمية وبطريقة التنقيط التي سيتم اعتمادها بهدف ترتيب المترشحين ترتيبا تفضليا وفق المعايير التي سيتم الاتفاق عليها وضبطها بصفة نهائية، بالإضافة إلى كيفية تحيين معطيات المسجلين بهذه المنصة.

وإثر النقاش والتداول، وبعد أخذ عديد المقترحات والملاحظات التي تقدّم بها الحاضرون بعين الاعتبار، تمّ الاتفاق على صيغة معدّلة جديدة لنص مقترح القانون ليتم على أساسها برمجة جلسات استماع إلى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية لاحقا. وكانت تلك الصيغة كما يلي:

الصيغة المعدّلة الوقتية التي توصلت إليها لجنة التخطيط

الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة

العمرانية خلال جلسة يوم 27 ماي 2025

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية

لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع

العام والوظيفة العمومية عدد 23-2023

الفصل الأول:

تتم معالجة وضعية خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام والوظيفة العمومية ويكون هذا الملف تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني.

الفصل 2:

تحدث منصة رقمية يتم فيها تنزيل المعطيات الخاصة بالمترشحين.

ويتم ترتيب المترشحين ترتيبا تفضليا حسب المعايير التالية:

1- سن المترشح وتُعطى الأولوية لمن تجاوز 40 سنة،

2- سنة التخرج (أكثر من 10 سنوات)،

3- فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن.

4- الوضعية الاجتماعية.

الفصل 3:

يشترط في المترشحين:

- التسجيل بمكاتب التشغيل،
- عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضعيات المهنية،
- عدم الانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية،
- عدم التمتع بمعرف جبائي طيلة السنتين السابقتين للتسجيل بالمنصة،
- عدم الحصول على قرض يتجاوز 20 ألف دينار من المؤسسات المالية والبنكية والجمعيات التنموية المانحة للقروض عند التسجيل بالمنصة،

الفصل 4:

يتم انتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالملفات ويخضع إثرها المنتدبون إلى مرحلة تأهيل حسب الخطة أو الوظيفة بالمؤسسات المعنية.

الفصل 5:

يتم سدّ الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة انطلاقاً من حاجيات المؤسسات المعنية.

الفصل 6:

يقع توزيع المعنيين الذين وقع ضبطهم بالمنصة وتتوفر فهم الشروط حسب التخصصات مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات.

الفصل 7:

يتم الانتداب على دفعات لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

الفصل 8:

يتم تحيين معطيات المسجلين بالمنصة مرة واحدة كل سنة.

الفصل 9:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وقررت اللجنة في ختام جلستها مواصلة النظر في مقترح هذا القانون بتنظيم جلسات استماع إلى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية على أن تخصص الجلسة الأولى للاستماع إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وممثلين عن الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 17 جوان 2025، واصلت اللجنة النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية. وفي بداية الجلسة ذكر مكتب اللجنة أنه، بعد جلسات استماع عديدة إلى جهة المبادرة والقيام بعدد من الاستشارات في الغرض، تم العمل على تجويد النسخة الأصلية لمقترح هذا القانون وذلك في إطار الاستجابة إلى مطالب هذه الفئة وانتظاراتها وتكريس المبادئ التي تضمنها دستور 25 جويلية 2022 بما يحقق الأهداف التي نادى بها ثورة 17 ديسمبر 2010. كما أوضح أن اللجنة تمسكت بمواصلة دراسة هذا المقترح كما حرصت على استكمالها عبر القيام بالاتصالات

المستوجبة والتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنظيم جلسة استماع مشتركة إلى كل من وزارة التشغيل والتكوين المهني والهيئة العامة للوظيفة العمومية لمزيد التعمق في هذا المقترح ودراسته وفق منهجية تشاركية من أجل سنّ نص قانوني يضمن العيش الكريم لهذه الفئة المهمشة في إطار ما تسمح به إمكانيات الدولة.

وأفاد المكتب أنه بعد تلك الاتصالات والمشاورات، تلقت اللجنة بتاريخ 12 جوان 2025 ردًا من قبل السيد وزير التشغيل والتكوين المهني يُفيد من خلاله أن الحكومة بصدد إعداد مشاريع مبادرات تشريعية تتعلق بالتشغيل والانتداب وضمان العمل اللائق وذلك عملاً بالتوصيات الرئاسية بتكريس البعد الاجتماعي للدولة، وأنه سيتم لاحقاً الاتفاق حول موعد لعقد جلسة استماع بعد إحالة هذه المبادرات على أنظار مجلس نواب الشعب لمزيد تعميق الحوار بشأنها.

وفي تفاعلهم مع رد السيد الوزير، أكد أعضاء اللجنة على أهمية الدور الاجتماعي الذي تضطلع به اللجنة من أجل الصالح العام معبرين عن عزمهم مواصلة العمل ومزيد تكثيف الاتصالات والمشاورات مع كل الجهات المعنية بما في ذلك النظر في إمكانية تنظيم جلسات استماع إلى ممثلين عن هذه الفئة من المعطلين عن العمل وذلك لإنهاء النظر في مقترح هذا القانون انتصاراً للمطالب التي نادى بها ثورة 17 ديسمبر 2010 وللمجهود الذي قامت به اللجنة من أجل إيجاد حلول جذرية تنصف المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادت العليا الذين طالت بطالتهم على أن يتم استكمال النسخة النهائية لهذه المبادرة التشريعية وإعداد تقرير اللجنة حولها في أقرب الأجل لإحالتها إلى مكتب المجلس.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح هذا القانون.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 18 جويلية 2025، واصلت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية النظر في مقترح هذا القانون.

وفي بداية الجلسة، قدم مكتب اللجنة بسطة عن مختلف المراحل التي مر بها مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية منذ إحالته إليها، مؤكداً أنه تم إيلاؤه الأهمية اللازمة باعتبار الأهداف التي يرمي إليها والتي تتمثل أساساً في تجسيم الشعار الذي نادى به ثورة 17 ديسمبر 2010 "شغل حرية كرامة وطنية" والاستجابة إلى ما طالب به العاطلون عن العمل وخاصة الذين عانوا لسنوات من التهميش جراء طول فترة بطالتهم رغم الوعود التي قدمتها لهم الحكومات المتعاقبة، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تجسيم التوجهات التي ما فتى يعبر عنها رئيس الجمهورية في عديد المناسبات والمتمثلة في التركيز على إرساء مقومات الدولة الاجتماعية العادلة.

بعد ذلك، تم عرض فصول هذه المبادرة التشريعية فصلاً فصلاً. وخلال التداول والنقاش، تقدم عدد من النواب بمقترحات تعديلية شملت بعض شروط الترشح بالإضافة إلى إعادة صياغة عدد من الفصول ودمج بعضها مع إعادة ترتيبها قبل أن يتم عرض كامل الفصول فصلاً فصلاً على تصويت أعضاء اللجنة.

ففي حين حظي عنوان المقترح والفصول 4 و 7 و 8 و 9 كما وردوا بصيغة 27 ماي 2025 بإجماع الحاضرين، تم التصويت بالأغلبية على الفصول 1 و 2 و 3 بعد تعديله بتعويض عبارة "طيلة السنتين

السابقتين" بعبارة "خلال السنة السابقة" في المطة الرابعة، وعبارة "20 ألف دينار" بعبارة "40 ألف دينار" مع حذف عبارة "والجمعيات التنموية" في المطة الأخيرة. كما تم دمج الفصلين 5 و6 الواردين بصيغة 27 ماي 2025 مع تعديل الصياغة لتصبح كالتالي:

"الفصل 5: يتم سدّ الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة والذين تتوفر فيهم الشروط مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات."

وأنتهت اللجنة دراستها لمقترح هذا القانون بالتصويت عليه برمته، حيث تمت الموافقة عليه في صيغته المعدلة بإجماع أعضائها الحاضرين. وكانت تلك الصيغة على النحو التالي:

الصيغة المعدلة النهائية التي صادقت عليها لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية خلال جلسة يوم 18 جويلية 2025 مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 23-2023 الفصل الأول:

تتم معالجة وضعية خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام والوظيفة العمومية ويكون هذا الملف تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني.

الفصل 2:

تحدث منصة رقمية يتم فيها تنزيل المعطيات الخاصة بالمرشحين. ويتم ترتيب المرشحين ترتيبا تفضليا حسب المعايير التالية:

- 1- سن المرشح وتُعطى الأولوية لمن تجاوز 40 سنة،
- 2- سنة التخرج (أكثر من 10 سنوات)،
- 3- فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن.
- 4- الوضعية الاجتماعية.

الفصل 3:

يشترط في المرشحين:

- التسجيل بمكاتب التشغيل،
- عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضيعات المهنية،
- عدم الانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية،
- عدم التمتع بمعرّف جبائي خلال السنة السابقة للتسجيل بالمنصة،
- عدم الحصول على قرض يتجاوز 40 ألف دينار من المؤسسات المالية والبنكية المانحة للقروض عند التسجيل بالمنصة.

الفصل 4:

يتم انتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالملفات ويخضع إثرها المنتدبون إلى مرحلة تأهيل حسب الخطة أو الوظيفة بالمؤسسات المعنية.

الفصل 5:

يتم سدّ الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة والذين تتوفر فيهم الشروط مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات.

الفصل 6:

يتم الانتداب على دفعات لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

الفصل 7:

يتم تحيين معطيات المسجلين بالمنصة مرة واحدة كل سنة.

الفصل 8:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

هذا وقد عبّر ممثلو جهة المبادرة في ختام الجلسة عن شكرهم للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية على الأهمية التي أولتها لهذه المبادرة التشريعية وعلى مستوى الجدية والمسؤولية الذي أبدته خلال تناولها لها بالدرس وكذلك على حرصها الكبير لاستكمال الأعمال بشأنها استجابة لانتظارات الجميع وخاصة المعنيين بها مباشرة من المعطلين عن العمل.

من جهته، توجه رئيس اللجنة بالشكر إلى كل من ساهم في أعمال اللجنة منذ الانطلاق في دراسة مقترح هذا القانون مثمنا روح التعاون والتكامل التي سادت بين كل الأطراف وخاصة بين اللجنة وجهة المبادرة والتي ساهمت بشكل كبير في التوفيق بعد طول انتظار في التوصل إلى هذه الصيغة المعدلة التي تم التصويت عليها بالإجماع والتي سيتم إعداد تقرير في شأنها وإحالتها إلى مكتب المجلس في أقرب وقت.

وفي جلسة ختامية عُقدت بتاريخ 22 جويلية 2025، تم عرض التقرير النهائي حول مقترح هذا القانون على أنظار اللجنة، وتمت المصادقة عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

III. قرار اللجنة

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية الموافقة على مقترح هذا القانون معدّلا بإجماع أعضائها الحاضرين.

انتهى تقرير اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل الهام والجاد والآن ننتقل إلى النقاش العام وأحيل رئاسة الجلسة إلى النائبة المحترمة السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس المجلس.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير للجميع،

نحيي غدا عيد ثورة 17 ديسمبر في هذه الذكرى التي مثلت لحظة مفصلية في تاريخ تونس الحديث، عبر فيها الشعب التونسي عن إرادته الحرة في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

لقد شكلت هذه الثورة مرجعية وطنية جامعة وأسست لوعي شعبي يطالب بدولة عادلة ومنصفة وقادرة على الاستجابة لتطلعات مواطنيها وفي هذا السياق الثوري جاء 25 جويلية ليكون خيارا وطنيا لتصبح المسار السياسي والمؤسسي واستعادة هيبة الدولة ونجاعة مؤسساتها وترسيخ السيادة الوطنية ووضع المصلحة العليا لتونس فوق كل اعتبار بما يمهد لصلاحيات حقيقية تعيد الثقة بين المجتمع والدولة.

وانسجاما مع أهداف الثورة ومقتضيات العدالة الاجتماعية نؤكد دعمنا لمقترح القانون المتعلق بانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية اعتبارا لإيماننا المطلق بمبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة وحق المواطنين في العيش الكريم والشغل.

أيضا إذ نؤكد على تكامل المؤسسات الوطنية فإننا نجدد تحية الاعتزاز والإجلال إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية لما تضطلعان به من دور أساسي ومحوري في حماية الوطن وصون أمنه واستقراره والدفاع عن وحدته وسيادته في كنف الالتزام بالقانون دون الخروج عن الانضباط والتجرد وخدمة الصالح العام.

إن الوفاء لتضحيات الشهداء الأبرار وإنجاح المسار الوطني وحماية الدولة ومؤسساتها مسؤولية مشتركة تتطلب وحدة الصف وتغليب المصلحة العليا لتونس والعمل الجاد من أجل تونس حرة منيعة أبد الدهر.

قبل الشروع زملائي في التداول في هذه المبادرة التشريعية يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ومكتبها وطاقتها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز، كذلك أوجه التحية إلى جهة المبادرة لهذا القانون ومن خلالهم إلى كل الزملاء السادة الأفاضل.

إذن قائمة أولى في السادة المتدخلين السادة الزملاء الأفاضل: عبد الستار الزارعي، عدنان علوش، عادل ضياف، عبد القادر بن زينب، معز الرياحي، محمد الشعباني، ضحى السالمي، سنياء بن مبروك، فاطمة المسدي وعماد الدين السديري.

إذن الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيدة الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين،

الله أكبر وأخيرا والشكر موصول الى كل الزملاء والى كل السادة النواب المحترمين والى لجنة التخطيط وأخيرا والحمد لله نحن اليوم في تمرير قانون تشغيل أصحاب الشهادات العليا، هذا الملف الذي كله معاناة وكله ألم ومشاكل إلى درجة أنه يهدد السلم الاجتماعي وكانت من أول المطالبات لثورة ديسمبر المجيدة هو الشغل والحرية والكرامة. فتحية إلى كل الشعب التونسي من بزرت إلى برج الخضراء، هذا الشعب الصبور، هذا الشعب الذي أغلبية فئاته يعانون الويل ويعانون المشاكل بالرغم من أن تونس دولة غنية، لكن للأسف هناك العديد من الذين يخططون لها فقراء في تفكيرهم وفي استراتيجياتهم.

الحمد لله وهذه بشرى إلى أصحاب الشهادات العليا ونحن نعرف مدى معاناتهم متمنيا من الجهة التنفيذية وعلى رأسهم السيد الرئيس أن يسرعوا في تطبيق هذا القانون وهذا يا سادتي النواب دوركم الحقيقي وهي الثورة على مستوى القوانين ولن تنجح تونس بدون ثورة حقيقية وصادقة على مستوى القوانين وإن شاء الله وصلت الرسالة إلى أبنائنا أصحاب الشهادات العليا وإلى الحكومة والشكر موصول دوما إلى السادة النواب فهذا المقترح منذ تاريخ 28 جويلية 2023 وهذا أكبر دليل على أننا كنواب شعب كنا حريصين على تمرير هذا القانون بأي شكل من الأشكال، هذه النقطة الأولى.

نقطة ثانية يجب التحدث فيها لأنها اليوم تسبب حرقا للفلاحين وسقوط أسعار الزيتون المفاجئ، الفلاحة كلها محاربة في جميع قطاعاتها من تمور وقوارص وزيتون، عيب يا سيدي رئيس الجمهورية، نعلم بأن يوم الإثنين قمت باجتماع مع السيد وزير فلاحة ومع السيدة رئيسة الحكومة، أرجو السيد الرئيس أن تنفذ حالا اقتراحات وقرارات لإنقاذ الشعب التونسي وإنقاذ الفلاحة والفلاحين لأنه عيب علينا أن نترك اللوبيات الأجنبية تسرح وتمرح في بلادنا لا غاية لها سوى ضرب هذا القطاع وترك الفلاح في مهب الريح، عيب سيدي الرئيس أن تتدخل في كل مرة لفض المشاكل، فعلى كل مسؤول تحمل مسؤوليته واليوم نحن أمام امتحان من طرف الشعب التونسي ومن طرف الفلاح لإنقاذ هذا الموسم، عيب أن تترحم اللوبيات الأجنبية والدخيلة وشكر لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عدنان علوش غير منتهي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عدنان علوش

شكرا سيدي الرئيس،

نحن اليوم لا نناقش مجرد آلية انتداب، بل نناقش عقدا اجتماعيا اختل، نناقش مقترح قانون يمس جوهر الاستقرار الاجتماعي ويمتحن مدى وفاء الدولة التونسية بالتزاماتها تجاه شبابها وخاصة خريجي التعليم العالي الذين طال انتظارهم وطالت بطالتهم وتأكلت آمالهم. إن البطالة في تونس لم تعد مجرد رقم في تقارير رسمية، بل تحولت إلى معاناة يومية وإلى عامل إحباط واحتقان اجتماعي وإلى سبب مباشر في هجرة العقول وفي تراجع الثقة بين المواطن والدولة.

السيدات والسادة الحضور، إن مقترح هذا القانون المتعلق بالأحكام الاستثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم لا ينبغي أن يقرأ كعيب على الدولة، بل كاستثمار عاجل في الرأسمال البشري وكخطوة تصحيحية لخلل هيكلي طال أمده.

نحن اليوم نطالب بإنصاف وبحق دستوري في الشغل وبحل استثنائي لوضعية استثنائية خلفتها سنوات من الانتدابات المجمدة والسياسات المترددة وغياب رؤية واضحة لإدماج الكفاءات.

السيدات والسادة الحضور، نحن نعي جيدا صعوبة الوضع المالي وندرك تحديات التوازنات الكبرى لكننا نؤمن أن العدالة الاجتماعية ليست نقيضا للإصلاح، بل شرطا لنجاحه وعليه فإنني أعبر عن دعي لهذا المقترح مع الدعوة إلى ألا ضيبط معايير شفافة وواضحة تضمن تكافؤ الفرص، ثانيا، برمجة الانتدابات وفق حاجيات فعلية للإدارة العمومية، ثالثا ربط هذا الإجراء الاستثنائي بإصلاح شامل لمنظومة التشغيل مستقبلا حتى لا تتكرر نفس المأساة.

ختاما، نحن اليوم لا نناقش فقط مصير مقترح القانون، بل نناقش معنى الجهد وقيمة الشهادة وصورة الدولة في أعين شبابها فالتاريخ لا يتذكر القوانين الأكثر تحفظا، بل الأكثر جرأة عند اللحظات الحرجة والتاريخ أيضا سيحاسبنا على قدرتنا على الإنصاف لا على قدرتنا على التأجيل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له عشر دقائق.

السيد عادل ضيفاء

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية أترحم على شهداء ثورة 17 ديسمبر الذين سالت دماهم من أجل هذا الوطن العزيز ومن أجل الكرامة والشعار كان آنذاك "شغل، حرية، كرامة وطنية" وهذا المقترح من المقترحات التي جاءت لكي تنصف مجموعة من ذاك الشباب الذي خرج ونادى بالشغل وبالحرية وبالكرامة الوطنية.

رحم الله شهداء الوطن وأنصف هذه الفئة التي أنفقت عليها الدولة أموال طائلة من أجل أن تكون ضمن الكفاءات التي ستبني الدولة التونسية وستعطي آمالا للأجيال القادمة ولكن انتظروا الإنصاف وغاب عن هاته الفئة قبل الثورة بالمحاباة والرشوة في "الكاباس" وبعد الثورة في حقبة سوداء شابهها ما شابهها من التجاوزات الخطيرة في الانتدابات في اختيار النواب وكذلك في تشغيل أناس بشهادات مزورة حيث أخذوا مكان من يقبعون تحت الحائط ينتظرون وما يحبطنا أكثر وعذرا على تأثري أن هناك أستاذا درس تلميذه في الخاص تحصل التلميذ على عمل وهو بقي عاطلا عن العمل، يعني وضعية مؤسفة عندما يطلب نيابة وهو في أقصى الجبال وكادح من أجل العائلة ومن أجل أطفاله وفي الأخير تتخلى عنه الدولة العميقة والعصابة وهذا خطير والله ظلم في حقهم.

أنا لا أريد أن يترك من يتمتع بشهادة وقيمة علمية ويترك في الشارع، عذرا لا أستطيع المواصلة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم على هذا الشعور النبيل والحس التضامني مع كل المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا نخبة البلاد وصفوتها،

إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمسة عشرة دقيقة، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

اليوم أريد التدخل في عديد المواضيع وهناك مظلمة من أحد السادة النواب على السيد رئيس الجمهورية تحت قبة البرلمان وهذا لا يدخل في خانة حرية التعبير، بل لا أريد أن أصفه بوصف مشين نظرا للزمالة. أريد أن أذكر السيد الزميل الذي قال أن إنجازات السيد رئيس الجمهورية تنحصر فقط في فسقية وحديقة، أقول له أن إنجازات السيد رئيس الجمهورية ليست فقط فسقية وحديقة، بل إنجازات السيد رئيس الجمهورية رفع المظلمة والعبودية عن 100 ألف من عملة المناولة، إنجازات السيد رئيس الجمهورية اليوم أننا كنا نتسول أمام صندوق النقد الدولي ويوميا نقول أن الرواتب لن تصرف، السيد الذي يقول هو الرجل نعم يحمل صفة الرجل بأتم معنى الكلمة نظرا إلى القرار الجريء الذي اتخذته السيد رئيس الجمهورية في التعويل على الذات والقطع مع إملاءات الخارج وإملاءات صندوق النقد الدولي، تلك الإملاءات التي تتضمن شروطا مجحفة.

إنجازات السيد رئيس الجمهورية إدماج أكثر من 10 آلاف أستاذ وأستاذة في التعليم وإنجازاته أيضا عودة معمل الفولاذ إلى النشاط وكذلك عودة معمل السكر إلى العمل ومعمل الحلفاء.

إنجازات السيد رئيس الجمهورية أن أبناءنا عادوا إلى الدراسة منذ عامين دون إضرابات وأصبح التلاميذ يذهبون صباحا إلى المدرسة يدرسون ثم يعودون وينجزون الامتحانات الوطنية. إنجازات السيد رئيس الجمهورية اليوم واضحة للعيان نحن نواب الشعب نبدأ في التشدد ونزيد بهذه الطريقة، هذا معيب عندما يقال أن الرجل غائب أو يقال أن هناك "طرابلسية جدد" هذه نعوت ما أنزل الله بها من سلطان، نحن نعيش هنا ونعرف عائلة الرئيس، فمن من عائلته اليوم استغل نفوذه أو تدخل؟ لماذا هذا التشويه؟ هل سنبي دولة معا أم سنقوم بمزيدات؟ هناك من يحلم بتواجده في البرلمان.

اليوم من إنجازات السيد رئيس الجمهورية أنه أعاد السيادة الوطنية بعد أن كانت الدولة مستباحة وكان بعض السفراء يتدخلون في تأدية العزاء في ولايات، اليوم توجيه رسائل شديدة اللهجة يخدم خانة سيادة الدولة.

ما شهدناه اليوم من بعض الزملاء بخصوص قانون المالية هذا انقلب بعضهم وأصبحوا أعداء ينعنون نواب الشعب بالعمالة وأهم لوبيات وبأشد النعوت لكن رئيس الجمهورية رغم الهنات ورغم الإكراهات التي رافقت قانون المالية ختم قانون المالية لما رأى فيه من انحياز إلى طلبات الشعب ورئيس الجمهورية اليوم استمعنا له في آخر قرار كيف يدعو الوزراء إلى اتخاذ قرارات بخصوص الزيت والقوارص وساندنا في بعض المواضيع.

نحن اليوم نلوم السيد رئيس الجمهورية في عديد الأشياء، نلومه على القطيعة الحاصلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لأنه لم يتدخل ونعرف اليوم أن بعض الوزراء يساهمون مساهمة جدية فيما يحدث اليوم في البلاد.

السيد وزير الفلاحة أقر بصريح العبارة وقال أن مكانه ليس في البرلمان وهو يواصل تأدية مهامه، أليست تونس ولادة هل تخلو من الكفاءات؟

يا سيد رئيس الجمهورية وزارة الثقافة ليست مجرد عود وبيانو وفنان، بل هذا جزء فقط من الثقافة. اليوم وزير الشباب والرياضة ليس شابا ولا رياضيا، فما الذي يقوم به هناك؟ اليوم بعض الولاة السيد رئيس الجمهورية يدعونك من أجل الزينة والتقاط الصور في 17 ديسمبر وغيره تعقد اجتماعات لكن في الحقيقة لا يوجد شيء ملموس.

اليوم السيد رئيس الجمهورية هناك معتمدون يشغلون المنصب نفسه لمدة 15 سنة وقد تم تداول الصورة الأخيرة للسيد المعتمد الأول في الطريقة التي جلس بها في الولاية واستقبال الديوانة والسيدة الولاية ولم نعد نعرف من هو الوالي.

اليوم السيد رئيس الجمهورية الكرة تعود دائمتا لسيادتك وعلى من يتم تعيينهم في الإدارات والوزارات أن يتمتعوا بالكفاءة.

اليوم اتحاد الشغل عندما يستقبل سفيرة الاتحاد الأوروبي ألا يوجد دولة؟ هل الاتحاد يشكل دولة بمفرده؟ أين هيبة الدولة؟ وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتحاد الفلاحة وهو نهضة يستدعي لوحده سفيرا، لما تمت دعوته لكي يقدم شكوى طبعا؟

بالنسبة إلى الحريات فإن حريتك تنتهي عندما تبدأ حرية غيرك، اليوم لماذا نحدد لرئيس الجمهورية مدة أربع سنوات حكم ونعرف دستور 2014 وما تضمنه من هنات، اليوم نسير في الطريق الصحيح وهناك تحسن في وزارة الداخلية وتحسن في قطاع الصحة وتحسن في وزارة النقل وقد رأينا حجم العمل الذي قامت به وزارة النقل

والحافلات التي دخلت إلى تونس واليوم مازلنا نأخذ قروضا ونسددها وهذا الكلام صحيح، لكن من أين نأخذ هذه القروض؟ لأننا اليوم عندما نتشدد ونبدأ في القول أن رئيس الجمهورية لم يفعل شيئا وأنه يكتفي بالتحية وتقدير الأطفال فهذا يدخل في باب الإنسانية، لكن رئيس الجمهورية اليوم اتخذ قرارات الكرامة قبل الخبز " ما يمشي على كرشو كان الحنش".

اليوم يجب إيجاد حلول مثل الشخص الذي وضع آلة الرجي في مكان ووجد شخصا واقفا في سن الأربعين لم يفعل شيئا في حياته فطلب منه أن يصعد على ظهر الحمار وسأله ابن من؟ بعدها طلب منه أن يضع آلة الرجي في المكان الذي كانت عليه لأنه لم ينجز شيئا بتفكيره.

البلاد اليوم تتعافى بشهادة الجميع وبالتصنيف الذي تم سابقا ووصفهم السيد الرئيس "بأمك صنافة" صنفونا بالاستقرار. اليوم بعد أن كنا نخشى كل شهر من عدم صرف الأجور فقد تم الترفيع في الأجور وأصبح الموظفون يتقاضون رواتبهم وهناك استقرار في البلاد.

عندما نرى نوابا يقودون مسيرات ويدعون إلى عدم الصبر هنا تطرح نقاط استفهام كبيرة. لدينا اليوم أكثر من مائة عضو مجلس نواب مع الرئيس وعندما ترشحنا ودخلنا وفق هذا الدستور، نعرف ما هو الدستور ونتحمل مسؤوليتنا ولا نخاف من التهديدات التي تمارس علينا.

أنا، كعبد القادر بن زينب، إن وجدتم ملف فساد يشوبوني أطلب منكم وضعي في السجن ولا تخاف من أحد وسنواصل. صحيح أن الهدم يمكن أن يتم بسرعة عن طريق آلة "تراكس" لكن بناؤها يستغرق سنوات، فالهدم سهل والبلاد هدمت في عشر سنوات واليوم بدأنا البناء، عاد النقل وتحسنت الصحة ووزارة الداخلية تعمل على مقاومة الانحراف في صفوف الشباب ومكافحة المخدرات بجميع أنواعها، لا يسعني إلا أن أقول شكرا لأعاوننا الأمنية.

اليوم عندما نجد الديوانة على الحدود تحارب اللوبيات التي تهرب قوت الشعب التونسي وتدخل المخدرات وفي المقابل نجد الديوانة تتصدى لها فإننا نحبي أسلاك الديوانة.

اليوم يمكن أن نختلف مع رئيس الجمهورية في نقطة واحدة وهي البطء في التعيينات واتخاذ القرار مثلما قال سيادته يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن بإرادة وعزيمة واليوم لا مجال للعودة إلى الوراء. اليوم العالم يدرك أن القيادة في تونس لا تخاف ولا تراجع إلى الوراء ونحن مع رئيس الجمهورية كلنا ذلك ما كلفنا.

غدا يوم 17 ديسمبر سينزل النواب وسينزل الشعب التونسي مساندة لرئيس الجمهورية ومن لا يريد ذلك فليشرب من البحر وأنا ألوم السيد رئيس مجلس نواب الشعب فكما يتم قطع الكلمة عن شخص أنهى حديثه يجب قطع الكلمة عن نائب مهاجم السيادة الوطنية ومهاجم رئيس الجمهورية الذي انتخبه قرابة 3 ملايين ولولا رئيس الجمهورية لما استطاع العديد من النواب المرور حتى أمام البرلمان. علينا أن نشعر بالخجل فهذا لا يعني أن التسبب ينفعنا، بل يضرنا ومهاجمة رئيس الجمهورية لا تنفعنا، بل تسيء إلينا ولا تمنحنا قيمة ونحن هنا لن نسمح لأي شخص سواء كان نائبا أو غيره بالتداول على رئيس الجمهورية ومن لديه ما يقوله فليفضل، فالحرية موجودة وقد تكلم العديد من النواب دون أي أشكال، ولكن عندما يصل الأمر إلى الاستقواء على دولتكم بالخارج فهذا أمر ممنوع.

اليوم يقول رئيس الجمهورية أنا من كوكب آخر وهو محق فعندما عين نادية عكاشة ثم يتم استقطابها من الخارج وبعد ذلك ترسل فيديوهات مغلوبة سيشعر أنه من كوكب آخر وعندما تم تعيين المشيشي ثم يجده جالسا لتناول العشاء مع الجماعة حينها سيشعر أنه من كوكب آخر. عندما يجد مديرين عامين لبنوك عمومية يمتحنون مليارات من أموال الشعب دون ضمانات سيشعر أنه من كوكب آخر، يعني مثلما قيل في منوعة تلفزيونية "أنا وين سي علاء" عندما تجد رجل أعمال يحصل على مليارات رغم أنه مسجل في بطاقة التعريف الوطنية أنه عامل يومي فمن الطبيعي أن يشعر وكأنه من كوكب آخر وعندما يجد نائب شعب كان نكرة وغير معروف وتحت مسمى 25 جويلية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الزميل، أرجو احترام السادة الزملاء وعدم التلغظ بتلك الألفاظ.

السيد عبد القادر بن زينب

أنا لم أذكر الأسماء، ملاحظتك في محلها ولم أذكر الأسماء.

عندما يقع التناول اليوم باسم مجلس نواب الشعب، أقول لك الكلام هذا ممنوع السيدة الرئيسة ونحن اليوم متواجدون في الطريق الصحيح ونداء إلى جميع الشعب التونسي بجميع شرائحه الوطنيين الخروج غدا لإحياء ذكرى عيد الجمهورية الثالثة ومساندة الدولة التونسية لا مساندة رئيس الجمهورية، رئيس الجمهورية فرد من هذا الشعب ورئيس الجمهورية تحمل مسؤوليته ونحن معه وشكرا السيدة الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم معز الرياحي عن كتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدتي الرئيسة،

شكر خاص لجهة المبادرة وكذلك للجنة،

إن أبناء وطننا وبناته من العاطلين عن العمل ولا سيما من طالت مدة بطالتهم ينتظرون منا إنقاذهم ولذلك يجب المصادقة على هذه المبادرة ويجب إعطائهم فرصة العيش بكرامة.

السادة النواب، تمثل هذه الفئة نخبة المجتمع لأنهم يحملون عصارة الفكر الإنساني، لذلك من السهل إدماجهم في القطاع العمومي لأنه بإمكانهم مواكبة التطورات وقد أثبتت التجارب ذلك فلا بد من إعطائهم فرصة التربص لمدة ثلاث أشهر خالصة الأجر ويجب أن يتم إدماجهم دون أي شرط ويجب رفع جميع القيود من أجل انتداهم وإدماجهم لأنه عند الحديث عن قوانين التقاعد وعن الصناديق الاجتماعية أرى أن هذا من شأنه أن يعيق انتداهم وخاصة الأشخاص الذين تقدموا في السن وهذا طبقا للمقولة الفرنسية التي تقول "dieu a créé la liberté l'homme a créé les chaines" لذلك لا بد أن يتم إسعاف أبناء وطننا بتوفير العمل لهم والعمل حق دستوري وهو حق واستحقاق.

في دائرتي مجاز الباب تستور قبلاط والسلوقية إلى حد شهر جوان 2023 يوجد بجيتي 1094 عاطل عن العمل: 543 عاطل عن العمل

بمجاز الباب، تستور والسلوقية 295 عاطل وقبلاط 256 ومن الأكيد أن هذه الأرقام قد ارتفعت.

لا بد من إيجاد حل لمشكل التوازنات المالية والمالية العمومية لأن هذا لا يعد إشكالا كبيرا لأنه لدينا كفاءات بإمكانها إيجاد حلول لهذا، لا بد من إعطاء الأولوية لهذه الفئة خاصة بالمناطق الداخلية وقد تحدثت اليوم مع أحد المعطلين عن العمل قال لي أنا أحدثك الآن ولدي هاجس التفكير في الانتحار، لذلك علينا السادة النواب أن نتحمل مسؤولياتنا وكحل للمالية العمومية أعتقد أنه يجب التخفيض في سن التقاعد إلى الستين سنة كما يجب التشجيع على التقاعد المبكر والعمل بنظام الحصة الواحدة وتمكين هؤلاء الناس من العمل بالحصص المسائية، كما يجب مراجعة قانون "double fonction" ففي دول أخرى متقدمة ككندا مثلا كل شخص اشتغل بالقطاع العمومي له الحق بعد ذلك في العمل في أي قطاع آخر فهو حر واجبه فقط دفع الضرائب للدولة وبإمكانه المساهمة في الدورة الاقتصادية، لا بد من بعث عقد اجتماعي بين جميع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

الشكر الموصول إلى كل الزميلات والزملاء وكل إدارات المجلس،

باختصار اليوم بعد سنتين تقريبا من دراسة وعقد عدة جلسات بخصوص هذا المقترح، مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي وممن طالبت بالقطاع العام وبالوظيفة العمومية، نحن اليوم في جلسة عامة للمصادقة على هذا المقترح وكلي ثقة في زميلاتي وزملائي، ولكن الأهم اليوم لا بد أن لا يبقى هذا القانون الاستثنائي وأقول الاستثنائي مجرد حبر على ورق، على رئيس الجمهورية اليوم وعلى الحكومة وعلى كل السلطات أن تتحمل مسؤوليتها لتجسيمة على أرض الواقع ويجب أن تسقف الأوامر الترتيبية بمدة زمنية وعلينا إثبات أن الوظيفية التشريعية وأن الغرفة التشريعية لا تتبع الوهم وعلينا أن نبرهن لأبناء شعبنا على أن هناك مصداقية في التعامل طبقا لما يرسمه المشرع وعلى الحكومة أن تضع اليوم ضمن أولوياتها تنفيذ هذا القانون.

الحمد لله لدي اليوم شرف تجسيم شعار رفعة من طالبت بطالتهم ذات 17 ديسمبر 2010 بالولايات الداخلية وبالمناطق المفقرة وفي الأرياف وبالأحياء المفقرة برفع شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق ورفعهم لشعار "شغل- حرية- كرامة وطنية" واليوم وبعد 15 سنة نرى أن هذه الشعارات تترجم إلى مشاريع قوانين ونتمنى أن يقع تطبيقها إلى أفعال.

على الجميع أن يفهم اليوم أنه صحيح أن ما نقوم به ليس فضلا، ولكن فقد نالنا شرف ترجمة هذه الشعارات واليوم المعطل الذي درس بالجامعة التونسية والذي أنفقت عليه عائلته لا يجب أن يبقى اليوم مثير للشفقة، يجب حفظ كرامته بأفعال، علينا أن نعطي فرصة التمتع بحياة كريمة ولا يجب أن نتباهي كثيرا أو الركوب على الأحداث، نحن جزء من هذا الشعب ونالنا شرف تمثيله ونحن نتماهى مع مطالب شعبنا الاجتماعية فالتشغيل استحقاق ولا بد أن ننظر أيضا في مطالب بقية الفئات الذين لا تشملهم هذه الأحكام والذين لا يشملهم

مقترح هذا القانون لأن من حقهم أيضا الحصول على شغل وعلينا العمل على إيجاد الأطر التشريعية أيضا لإتاحة فرصة التشغيل.

غدا ذكرى 17 ديسمبر لمن نسوا ولمن اعتلوا الكراسي وللحكومات المتعاقبة التي اعتلت هذه الكراسي على دماء أبناء الشعب المفقرين وعلى أكتاف المناطق الداخلية، ولكن سأقول للأسف الشديد هذه الحكومات بقيت تبني الأوهام والوعود الزائفة للمناطق الداخلية ومن شعارات الثورة العدالة الاجتماعية والعدالة الجهوية، لكن أين نحن من ذلك؟ وعلى المسار اليوم أن يصحح وأن يحقق شعارات الثورة وأن يحقق الشعارات التي رفعتها الجهات المفقرة والفئات المفقرة.

أنا كناثب شعب على ولاية القصرين أنساءل اليوم ما الذي تم إنجازه في ولاية القصرين؟ فالشباب مازال معطلا والبنية التحتية كما هي ولم يقع ترميم المنتوجات الفلاحية والفلاح يئن والمعطل يئن، الطريق الوطنية بالقصرين كلها حفر.

السادة المسؤولين من رئيس الجمهورية إلى كل الحكومة وإلى كل المسؤولين، ليست منة منكم أن توفروا وأن تعملوا على تنمية المناطق الداخلية القصرين التي لم تبخل بدماء أبناءها منذ مقاومة الاستعمار إلى ثورة 17 ديسمبر، ما زالت إلى حد اليوم تئن تحت خط الفقر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، إذن أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ضعي السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي.

الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا السيدة الرئيسة،

تزامنا مع عيد الثورة المجيدة، ثورة 17 ديسمبر، نناقش اليوم مشروع قانون يرد الاعتبار لمن طالبت بطالتهم وتحول الحق في الشغل من شعار رفع في الساحات إلى التزام تجسده القوانين، هو وفاء لروح الثورة وانتصار لكرامة المواطن وخطوة شجاعة نحو عدالة اجتماعية طال انتظارها.

مقترح القانون عدد 23 لسنة 2023 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالبت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية لا يمكن التعامل معه كملف عادي، بل كاستحقاق اجتماعي تأخر كثيرا وكمسؤولية وطنية تفرضها أوضاع شريفة واسعة من خريجي التعليم العالي. هذا المقترح لا يهدف إلى إرساء امتيازات جديدة ولا إلى المساس بمبدأ تكافؤ الفرص، كما لا يشكل خرق لمنظومة الانتداب العمومي، بل يسعى إلى معالجة وضعية استثنائية بإجراءات استثنائية مضبوطة في إطار احترام القانون وعلوية الدولة.

السيدات والسادة النواب،

نحن أمام واقع موثق يتمثل في آلاف من حاملي الشهادات العليا الذين طالبت بطالتهم لسنوات طويلة، بعضهم تجاوز عشر سنوات انتظار وبعضهم بلغ مراحل عمرية تجعل فرص الإدماج الكلاسيكية شبه منعدمة رغم ما يملكونه من كفاءات واختصاصات تحتاج إليها الإدارة العمومية والاقتصاد الوطني. إن الإشكال هنا لا يقتصر على البطالة في بعدها الاقتصادي، بل يمتد إلى آثار اجتماعية ونفسية خطيرة تمس بالاستقرار الأسري وتضعف الثقة في مؤسسات الدولة وتغذي الإحساس بالإقصاء والهميش.

مقترح القانون المعروض يتميز بعدد من الضمانات الأساسية التي تجعله مقترحا مسؤولا ومتوازنا يعتمد على منظومة رقمية شفافة لترتيب المترشحين، يرتكز على معايير موضوعية كالعمر ومدة البطالة والوضعية الاجتماعية، يمنع الأزواجية والتحيل، يربط الإدماج بالتكوين والتأهيل حسب حاجيات الهياكل العمومية ويضمن احترام التوازن بين الاختصاصات ومتطلبات المرفق العام وبذلك فإن هذا المقترح لا يفتح باب الانتداب العشوائي، بل يضع إطارا قانونيا واضحا لمعالجة وضعية طال تجاهلها. أما أهدافه فهي واضحة ومشروعة وتتمثل في رد الاعتبار لخريجي التعليم العالي الذين طال انتظارهم، الحد من البطالة طويلة الأمد، تدعيم المرافق العمومية بكفاءات مؤهلة، التخفيف من الاحتقان الاجتماعي وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في بعدها الواقعي.

السيدات والسادة النواب الأفاضل، إن كلفة البطالة طويلة الأمد اجتماعيا واقتصاديا تفوق بكثير كلفة الإدماج المنظم والمدرّس، فالتهميش لا يمكن أن يكون خيارا وتأجيل الحلول لا يزيد الوضع إلا تعقيدا.

من هذا المنطلق فإنه التعجيل بالنظر في هذا المقترح والمصادقة عليه يمثل رسالة إيجابية واضحة للشباب مفادها أن الدولة لا تتخلى عن أبنائها وأن مؤسساتها قادرة على تصحيح اختياراتها عندما يثبت الخلل.

ختاما زملائي النواب، أدعوكم إلى التعامل مع هذا المقترح بروح المسؤولية الوطنية بعيدا عن الحسابات الضيقة وإلى دعمه باعتباره خطوة في اتجاه إعادة الثقة بين المواطن والدولة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، شكرا زملائي على مقترح القانون الذي اعتبره مقترحا مهما، ولكن اليوم أريد الحديث عن سياسة التشغيل في تونس.

قبل 2011 تعرفون جميعا أنه كانت هناك سياسة تشغيل قائمة على مبدأ المحسوبية وعلى مبدأ الانتهازية ومن يصفق ومن يتقرب أكثر من السلطة هو الذي يمكن انتدابه، لذلك ترون أنه بعد ثورة 2011 خرج الناس إلى الشارع يرفعون شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" تعلمون جميعا كما ذكر زميلي أن شهادة "الكباس" كانت تباع وأن هناك العديد من الناس تحصلوا على مناصب على حساب الكفاءات بالرغم من أن عددهم قليل، ولكن كان هناك ظلم في المجتمع التونسي.

بعد 2011 أو منذ 2011 لم يكن التشغيل في تونس سياسة عمومية تقوم على خلق الثروة لكن تحول لأداة لامتناهات الغضب الاجتماعي ولتبادل الوعود ولتسكين الأزمات دون معالجة الأسباب الحقيقية للبطالة. كما تعلمون أنه من 2011 إلى 2014 أصبح التشغيل تعويضا سياسيا، رأينا انتدابات للعفو التشريعي العام، رأينا ولاء لحركة النهضة الحاكمة بأمرها، رأينا تعويضات وغير ذلك هناك أشخاص خرجوا من السجن أصبحوا مستشاري وزراء وغيره والذين لديهم الكفاءة لم يفتح لهم مجال التشغيل وهنا أصبح التشغيل سياسة تعويل.

من 2015 إلى سنة 2019، التشغيل أصبح صفقة اجتماعية، تحويل التشغيل إلى أداة تفاوض مع اتحاد الشغل وورقة مهدنة للجهات، وعود بالتشغيل دون اعتمادات وتعطيل إصلاحات كبرى في مجال التعليم والتكوين المهني مثلا.

في ذلك الوقت خلق جيل بأكمله يعمل بعقود هشة أي خلاصة عمله تشغيل بلا أفق، منذ 2020 إلى حد اليوم التشغيل أصبح أرقاما في التقارير، أي اليوم فقط في 2025 رأينا سياسة تشغيل في منع المناولة والتشغيل الهش الذي قام به رئيس الجمهورية، ولكن سادتي النواب فقد رأينا أيضا العديد من الفصول الإضافية وإدراج التشغيل في قانون مالية دون أثر حقيقي وغياب رؤية وطنية لسوق الشغل، خلاصة ذلك أن التشغيل اليوم بدون سياسة وبدون رؤية.

أنا اليوم لست ضد تشغيل من طالت بطالتهم، بل غضبي اليوم على منهجية الدولة التي تحولت من صناعة للثروة إلى مجرد إدارة للتشغيل، الدكارة يتدبون عبر مناظرات محدودة الخطط بينما فئات أخرى تنتدب بقانون مباشر اعتمادا على السن وطول البطالة. اليوم في تقييم موضوعي نجد أن الآلاف فقدوا شغلهم بعد صدور قانون المناولة ولم تسو وضعياتهم، الإدارة لم تطهر من ملفات الشهادات المزورة وآلاف شركات البيئة يتقاضون أجورا دون عمل منجز.

التشغيل أداة إصلاح لمؤسسات الدولة حين يبني على دراسة الحاجيات والكفاءات المطلوبة لكن يتحول إلى عبء عندما يستعمل كحل ظرفي أو شعبي، لم تعد الحكومة اليوم صناعة للثروة، بل أصبحت إدارة تشغيل توزع الأجور بدل خلق القيمة وتعالج البطالة بدل الاستثمار وهذا هو الخطر الحقيقي. أنا مع التشغيل لكن أولا مع دولة منتجة عادلة ومع قوانين قابلة للتطبيق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيدة الرئيس،

زملائي أعضاء مجلس النواب،

بطبيعة الحال في هذه المناسبة المهمة نؤكد أننا كأعضاء في مجلس نواب الشعب ومنذ تولينا هذه المسؤولية، كان حديثنا دائما عن الشغل وعن التشغيل وخاصة تشغيل حاملي الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم. هذا القانون أشكر عليه أصحاب المبادرة وبالطبع عندما نقول أصحاب المبادرة فهم زملاؤنا من أعضاء مجلس نواب الشعب ونحن معهم في هذا المقترح الذي اعتبر أنه مقترح إنساني أكثر منه تقنيا أو قانونيا. لماذا؟ لأننا في كل تحركاتنا ولقاءاتنا كنواب الشعب دائما لدينا لقاء بالعاطلين عن العمل ونحن نعرف هؤلاء النماذج الذين أرهقوا عائلاتهم ماليا والذين أرهقوا نفسانيا وتعيبوا وهؤلاء قد حلموا كأي تونسي جراء عدم وجود سياسة تشغيل صحيحة لأننا بنينا في تونس فكرنا على الوظيفة وأضعنا الاستثمار في القطاع الخاص فأصبح كل مواطن يخشى المغامرة أو الانتصاب للحساب الخاص، لذلك كان دائما الحل في الانتداب في الوظيفة العمومية ليشتغل بالأمان.

نقول أن هذا من حقهم، لماذا حقهم؟ لأنه لن تتوفر لهم فرص العمل لأن من بينهم من مرض ومن بينهم من أصبحت لديه ارتباطات عائلية مرهقة ومنهم من أصبح يمثل عائلة على عائلته، أي دائما الشباب الذي يؤمن دائما بأن الشغل كرامة واشتغل في كل المجالات

فمنهم من يعمل نادلا بمقربى ومنهم من يعمل طبيا ومنهم من يعمل ككاتب عمومي ولم يياسوا ولم يسلموا في حقهم في التشغيل. أقول هذه فرصة لانتشال على الأقل هؤلاء الناس، ولكننا حددنا هذا القانون بسن أربعين سنة ويجب أن أقول هذا، أنا أخشى ما أخشاه أن كل شخص عاطل عن العمل من ثلاثين سنة إلى سن الأربعين يبقى ينتظر حصوله على عمل، لذلك على الدولة خلق آليات مرافقة وآليات دعم وإنصات ليكون هذا الحل استثنائيا للأشخاص الذين تعبوا ولا يجب أن يبقى شبابنا ينتظر حصوله على شغل من 25 سنة إلى 40 سنة وأن يحلم بالعمل فعدد العاطلين عن العمل كبير ولذلك يجب أن تكون الإمكانيات المالية كبيرة.

نحن كأعضاء مجلس النواب صحيح أننا قد اقترحنا قانونا صادرا من عمق الشعب من رحم الشعب، ولكن يجب أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ لأنه يجب أن تتوفر لدينا المعلومات والمعطيات الكافية للتعداد التام للعاطلين عن العمل ليكون الانتداب صحيحا ويتم عبر التدرج وبصفة عادلة. أقول هذا لأننا كأعضاء مجلس النواب عندما نقترح القوانين يقول الشارع أنكم تقترحون، ولكن السلطة لا تنفذ لذلك علينا أن نسعى بكل الطرق إلى تطبيق هذا القانون لأن لدينا رئيسا يستمع إلينا.

السيد طارق الربيعي قال لي عندما جاء السيد الرئيس لحي التضامن تحدث معنا عن التشريعات وقال له أنا أستمع إليكم وأنا أتابع أعضاء مجلس النواب وأنا أعتز بكم، هذه الشهادة نسجلها لأعضاء مجلس النواب ونسجلها على السيد الرئيس لأنه عندما يكون هناك إنصات علينا أن نتعاون جميعا ولا أن يتم تدوين القانون ونتركه هكذا، علينا خلق جميع الآليات وعلينا خلق خطوط تمويل ويجب أن تتوفر لدينا الجراة ليكون مجلس نواب الشعب، صحيح أنه المشرع، ولكنه مطالب بالمراقبة وليس الجهاز الرقابي بالأسئلة الكتابية والأسئلة الشفاهية علينا خلق الآليات.

أحي أصحاب المبادرة الذين تطرقوا إلى كل خفايا تشغيل هؤلاء الإطارات لأنني أرى أن الفتاة التي تعمل بجني الزيتون وأرى أن المرأة التي تخرجت من الجامعات تمان، أنا أحييها على شجاعتها، ولكن نقول إن شاء الله في تونس ما ضاع حق وراءه طالب وإن أعضاء مجلس نواب الشعب بكل حساسياتهم تبنا هذا الموضوع ليس لأنه يمثل ورقة سياسية، بل لأنكم منا وإلينا وأنتم تشبهوننا في كل شيء وقد مررنا جميعا بالبطالة، هناك من خاض المغامرة وهناك من توفرت له الفرصة وهناك من صبر وهناك من دفع فاتورة ذلك.

أقول تونس لكل التونسيين والتشغيل هو حق دستوري، نريد تجسيم هذا بالقول وبالفعل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيي الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

في البداية نتمن كل الجهود من طرف كل نواب الشعب ومن طرف الإداريين والعاملين والساهرين على هذا المجلس.

في نقطة ثانية نستغرب عدم حضور الإعلام باستثناء الوطنية في قانون مهم كهذا القانون المطروح أمامنا يغيب الإعلام، هل هناك أهم من مسألة التشغيل لمن طالت بطالتهم؟ ليس لهم عذر لغيابهم.

لا يختلف اثنان على أن العمل هو أساس الحياة ومصدر كرامة الإنسان وسر تقدم الأمم فهو ليس مجرد وسيلة لكسب القوت، بل هو قيمة إنسانية سامية وواجب اجتماعي نبيل فالحياة لا تستقيم بلا عمل، بالعمل يعبر الإنسان عن ذاته والعمل يجسد معنى الوجود الإنساني وفي هذا الإطار يسعى مجلس نواب الشعب إلى خلق سبل توفير العمل اللائق لشبابنا العاطلين سواء المتحصلين على شهادات علمية أو غيرهم والقانون المطروح أمامنا هو أحد السبل الهامة لفتح آفاق التشغيل في تونس لمن طالت بطالتهم وإذ نتمن مقترح القانون المتعلق بانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وهو مقترح نواب الشعب، فإننا ندعو على الدوام إلى البحث عن حلول أخرى لحل إشكاليات البطالة المتفاقمة.

هذا القانون على أهميته يتضمن شروطا إقصائية، فالانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحياة الاجتماعية والتمتع بمعرف جبايئ ليست عناوين نجاح في العمل الخاص من خلال بعث مشاريع ذلك أن العديد من العاطلين بعثوا مشاريع سواء بتمويل خاص أو بالحصول على قروض بنكية ولم تنجح مشاريعهم لعدة أسباب منها الأزمة الناتجة عن الكورونا وغياب المتابعة وانعدام التكوين إلى غير ذلك ولم يتوصلوا إلى خلاص ما تخلد بذمتهم من ديون لدى البنوك والصناديق الاجتماعية وبالتالي لم يتوقفوا من إيقاف انخراطهم لدى هذه الصناديق وبالتالي وجب دراسة وضعياتهم وإدراج العديد ممن فشلت مشاريعهم ضمن هذا القانون.

وفي إطار الحديث عن العمل فإننا نذكر الحكومة بالإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2025 والتي لم تطبق إلى حد الآن ومنها ما يتعلق بإحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعمال الفلاحيات الذي من شأنه أن يحفظ كرامتهم ويدفع نحو فتح آفاق جديدة للعمال ولا يفوتني أن أذكر بضرورة التسريع في تفعيل كل الفصول الخاصة بالتشغيل سواء في قانون المالية 2025 أو قانون المالية 2026 ومنها برنامج دعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وتعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وهنا نذكر كذلك بضرورة إدماج ذوي الإعاقة من حاملي الشهادات العلمية ضمن الانتدابات في الوظيفة العمومية كل حسب اختصاصه ويكفي من التعطيلات الإدارية والبيروقراطية.

وفي إطار الحديث عن العمل الذي هو أساس كرامة الإنسان، لا بد من التطرق إلى القطاع الفلاحي الذي يشغل الآلاف من العمال وهو أساس اقتصاد البلاد إلا أنه لا يحظى بالعناية الكافية وهنا ندعو إلى التسريع بتمويل صغار الفلاحين حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2026 وخلق أطر أخرى لمزيد دعم القطاع الفلاحي.

ولأن قطاع إنتاج الزيتون دعامة أساسية في البلاد التونسية فإننا نعبر عن استيائنا لما يحصل في هذا المجال من تلاعب بأسعار الزيتون وزيت الزيتون، إن الأسعار التي يتم تداولها لا تفي بالحاجة ولا تغطي مصاريف الفلاح وتعب موسمين، إذ لا مجال للتلاعب بقوت الفلاح وعلى وزارة الفلاحة وكل الوزارات المتداخلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الفلاح ولن نسمح مجددا بمثل هذه الممارسات التي تعبر عن محاولات لزعج الفلاحين في الصراعات السياسية وفي الأعمال الكيدية التي تسعى إلى إدخال البلاد في فوضى نرفضها مهما كانت أسبابها، لا مجال للتلاعب بحق الفلاح من خلال التلاعب بسعر الزيتون وعلى الدولة أن تتحمل كامل مسؤولياتها وأن تتصدى لكل

محاولة الاستيلاء على مقدرات الفلاحين وكدهم والذي سيعود طبعاً بالنفع على الدولة من خلال عائدات العملة الصعبة.

على الدولة أن تسخر كل إمكانياتها المادية واللوجستية لإنجاح موسم الزيتون وإفشال كل مخططات المستكرشين للسطو على حق الفلاح وشقاؤه وعرقه ووجب تحديد وإقرار سعر مرجعي وإقرار خطوط تمويل ميسرة.

أخيراً، نريد أن يكون للعمال مهما كان مجالهم كرامتهم ونطالب بالشغل لكل العاطلين والمعطلين وندعو إلى أن تكون الحرية شعار المرحلة خاصة ونحن على بعد يوم واحد من يوم 17 ديسمبر الذي كان يوم الانتفاضة بشعار "شغل، حرية، كرامة وطنية" وشكراً لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسادة النواب،

في البداية أريد أن أقدم بجزيل عبارات الشكر للزملاء النواب أصحاب هذه المبادرة وأيضاً لكامل أعضاء مجلس نواب الشعب من خلال المصادقة على الفصل 57 الذي ينص على تخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة لسنة 2026 انتداب الدفعة الأولى من خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم.

مشروع القانون الذي بين أيدينا اليوم هو مشروع قانون مهم ينتظره كل أصحاب الشهادت العليا لأن هذا المشروع حقيقة يكرس الدور الاجتماعي للدولة ويكرس حق الناس في التشغيل وللامانة فإنه يمثل الفرصة الأخيرة والأمل الوحيد لأصحاب الشهادت العليا الذين طالت بطالتهم، ومشروع اليوم هو نتيجة نداء وصرخة من الشباب المعطلين.

أؤكد اليوم على السادة النواب على الماضي قدما والمصادقة على هذا القانون لضمان الحق المشروع لمن طالت بطالتهم في هؤلاء الناس حقيقة يعانون وعانوا سنوات من التهميش وقد تعبوا وضحوا وقضوا سنوات وسنوات في الدراسة ليتخرجوا ولتفرح عائلتهم ونتمنى أن تكتمل هذه الفرحة بانتدابهم ونجد اليوم حتى على مواقع التواصل الاجتماعي الكثير من التعطيم والعديد من المغالطات لذلك أريد أن أؤكد لهم وأن أطمئنهم بأنه كما تم انتداب وتسوية وضعية الأساتذة والمعلمين النواب والذين تجاوز عددهم أكثر من 23 ألف أيضاً إن شاء الله سيتم تسوية وضعية أصحاب الشهادت العليا وسيتم إدماجهم.

أود التطرق إلى نقطة أخرى بخصوص أصحاب الشهادت العليا الذين يتم إدماجهم في غير رتبتهم ودون مستوى تعليمهم، مع الأسف هؤلاء اليوم يعملون بالقطاع العمومي بأجر زهيد، بأجر لا يضمن لهم حقوقهم أو كرامتهم ولا أي شيء، بل الأكثر من هذا فإن هؤلاء الناس اليوم محرومة من حقها في الترقيات، بل أكثر من هذا يتم إقصاؤهم من المناظرات، لماذا يتم إقصاؤهم من المناظرات ولماذا يتم حرمانهم من الترقيات؟ يتم ذلك لسبب بسيط لأن رئيسته المباشر لا يريد ذلك لأن صاحب هذه الشهادة العليا عندما يشارك اليوم في مناظرة وعند نجاحه وعندما ستم ترقيته سيصبح هذا الشخص الذي نجح هو رئيس رئيسته، لذلك وهذا ما يخشاه رؤساؤه في العمل وأتمنى أخذ هذه

النقطة بعين الاعتبار وتتم تسوية هذه الوضعيات وأتمنى أنه عند انتداب أصحاب الشهادت العليا ألا نسقط في نفس الخطأ وشكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحباً بالحضور،

تحية إلى المناضلات والمناضلين من أجل الكرامة ومن أجل الشغل الذي ضمنه دستور البلاد التونسية دستور 25 جويلية 2022 في عديد الفصول وأيضاً تحية إلى مناضلات الحراك الاجتماعي منذ سنوات منذ 2005 ومنذ 2006 ومنذ 2007 و2008 بقفصة وبالعديد من الجهات بالمناطق الداخلية، تحية إلى هؤلاء المناضلات والمناضلين الذين رفعوا شعار الشغل كاستحقاق وكأولوية وأيضاً تحية إلى مناضلي ومناضلات ثورة 17 ديسمبر وإلى شهدائها الأبرار الذين ضحوا من أجل هذا الوطن ومن أجل أن ينعم أبناء هذا الوطن بالحرية وبالكرامة وبالعيش الكريم.

ثورة 17 ديسمبر رفعت شعاراً مركزياً وهو الشغل كعنوان رئيسي لكن ما حصل بعد ذلك لم تتم الاستجابة لخيارات الشباب ولمطالبه في الشغل وتم الحياد عن المطلب الرئيسي في الشغل لأن الشغل هو التحرر، فلا تحرر للشعوب دون عمل ولا كرامة دون عمل ولا حرية حقيقية دون تحرر من آفة البطالة ولا حرية حقيقية دون ضمان حق كفاءات الجامعة في الشغل اللائق.

ما حدث طيلة العشرية السياسية التي باعت الوهم وماطلت واستغلت مآسي وآلام المفقرين والكادحين استغلتهم لأغراض سياسية وتاجرت بمطالبهم دون أن تحقق لهم مطالبهم الأساسية، حكومات تتالت باعت الوعود الانتخابية دون أن تنفذ، إذن ما حصل طيلة هذه العشرية لا يمكن أن يتواصل ولا يمكن أن يستمر ولا بد أن تتحقق مطالب شعبنا في العمل وهي مطالب مشروعة وتضمنها الدساتير التونسية، فلا حرية حقيقية دون مكافحة الفساد بعد مسار 25 جويلية وخيارات الدولة الاجتماعية بدأت تتحقق عديد المطالب في العديد من القطاعات ما شمل من تسويات مهنية للنواب في التعليم الابتدائي في عملة الحضائر في عمال المناولة وغير ذلك.

وبطبيعة الحال كل ذلك يأتي في إطار خيارات الدولة الاجتماعية التي راهن عليها رئيس الجمهورية وكوظيفة تشريعية قمنا بتقديم مقترح لأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 23 وتم تمرير الفصل 57 في قانون المالية لانتداب الدفعة الأولى ضمن ميزانية سنة 2026 وبعد النقاشات مع السادة الزملاء ضمن لجنة التخطيط الاستراتيجي تم التوصل إلى الصيغة النهائية التي بيننا اليوم تضمنت ثمانين فصلاً كل فصل يتضمن المقاييس والشروط وآليات الانتداب على ثلاث دفعات.

اليوم نحن أمام خيار الدولة الاجتماعية وأمام خيار مطلب أساسي وهو مطلب شعبي، اليوم مدعوون السادة الزملاء إلى التصويت على هذا القانون، كما أن الوظيفة التنفيذية أيضاً مدعوة للتسريع في الإجراءات والنصوص الترتيبية وأيضاً في إعداد خطة واضحة للتسريع بتنفيذ هذا القانون وأولها عملية تطهير الإدارة وخاصة الإدارات الجهوية ومكاتب التشغيل من بقايا منظومات

الفساد السياسي والعشريات الفارطة لأنه لا يمكن أن تنفذ هذه القوانين بأيادي قديمة وبقايا منظومة أحزاب ستعطل أكيد تنفيذ مشروع القانون هذا، لابد من اتخاذ إجراءات صارمة لإنجاح تطبيق هذا القانون في فصوله المختلفة.

اليوم هو يوم إنصاف أبناء الكادحين، اليوم هو يوم إنصاف الثورة، اليوم هو إنصاف شعار الثورة، اليوم هو إنصاف للمظلومين وإعادة الاعتبار على من راهنوا على التعليم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم مختار عيفاوي غير منتعي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيدة الرئيس،

شكرا للسادة النواب الذين انتصروا لكل القضايا العادلة في قانون المالية وللقانون عدد 23 لسنة 2023.

السادة النواب، إن ثورة 17 ديسمبر لم تكن وليدة طرف فكري، بل كانت نتيجة مراكمات لوعي اجتماعي وسياسي وتوفر عوامل ذاتية وموضوعية لذلك فكانت المطالبة بالحق في الشغل هو الأدنى المشترك بين بنات الشعب وأبنائه فانطلقت لسنوات طويلة دعاية مضادة للشعارات الرنانة للنظام آنذاك، الشباب هو الحل وليس المشكل والتشهير بالحييف الاجتماعي الذي تعاني منه هذه الفئة وخاصة منهم خريجي الجامعات فكانت المحاكمات مصيرهم المحتوم كخطوة للهرب إلى الأمام من طرف السلطة، التهمة الوحيدة الموجهة إليهم هي المطالبة بحقهم في الشغل الذي يحفظ كرامتهم، محاكمة خيرة شباب تونس من مناضلي اتحاد أصحاب الشهادات العليا المعطلين على العمل واللجان الجهوية المنبثقة عنه فتحول الشباب إلى مشكل أمام استمرار النظام وتحول الحلم في تصوير الواقع إلى حقيقة تجسد في اندلاع ثورة الحرية والكرامة، وكان لنا شرف في المحاكمات على خلفية المطالبة بحقنا في الشغل ولنا كذلك شرف الاعتقال أثناء ثورة الحرية والكرامة.

السادة الزملاء والزميلات،

إن ما هو موكول لنا كنواب شعب تجاه الفئات الهشة وخاصة خريجي الجامعة ممن طالبت بطلانهم قد التزمنا به وبقى الآن الدور موكول للحكومة للتسريع بتطبيق هذا القانون وذلك برصد الاعتمادات المالية وإحداث المنصب وضبط الشغورات في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية والانطلاق سنة 2026 من انتداب الدفعة الأولى كما نص على ذلك هذا القانون.

هذه الإجراءات هي انتصار للدولة الاجتماعية وانتصار للحرية والحرية والشغل والكرامة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالجميع،

سبق أن قلنا أن التشغيل في تونس أموال وليس تشريع حتى لا ننسى القانون 38.

المناطق الداخلية والقصرين ربما سيعتبر كلامي نوع من الشعبية، لكن أبناء القصرين المناطق الجبلية، كم من أم أنفقت على ابنها بالنعجة وبالقشايبة والعبانة والصوف والحلفاء والدجاج ليتحصل على الشهادة الجامعية ليصبح رجلا ولتصبح الفتاة امرأة.

مرت اليوم سنوات وهن ينتظرن، جميل هذا القانون صراحة فهو بصيص أمل وفرحة لضحايا طال انتظارهم، التشغيل الأولوية لمن طالبت بطلانهم والأكثر سنا يجب أن يكون الانتداب انتدابا مباشرا دون مناظرات ثم يتم تكوينهم أي قضوا عشرين سنة من البطالة وبعد ذلك يتم إجراء مناظرة هذا غير معقول ولن ينجح في هذه المناظرة فلا مجال أن نرى غدا على مستوى الأوامر الترتيبية تلاعبا في هذه النقطة، لا مجال للتلاعب في هذه النقطة، لا بد من الانتداب المباشر وفي جميع الاختصاصات، من درس في الجامعة التونسية له الحق أن يدمج أليا دون مناظرة. ثم لا مجال في التلاعب خاصة في طالبي الشغل المهجرين في دول أخرى بالخارج، يظن البعض أن هؤلاء الذين يشتغلون بالخارج هم في نعيم، بل هم في الحقيقة مستعبدون ولولا الفقر لما ذهبوا للعمل بأرخص الأسعار في دول أخرى، لا مجال للتلاعب في الأوامر الترتيبية لهذه الفئة.

قلنا التشغيل "فلوس" وأموال وهنا أتوجه بكلامي إلى الحكومة، لو بحثتم في الشهادات المزورة لما وجدتم المال، لو وحدتم الأجور وتخلصتم من "13-ème mois et 14-ème mois et 15-ème mois" في بعض المؤسسات لوجدتم المال، لو بحثتم في المنح التي تعطى في أواخر السنة الإدارية في بعض الإدارات بالملايين لوجدتم المال، لو بحثتم في "les bons d'essence" وفي "les bons de restaurant" لوجدتم المال، لو بحثتم في الكهرياء المجاني لوجدتم المال، لو بحثتم في مصاريف الدولة والسيارات التي تهدي وتعطى للمسؤولين لوجدتم المال، كل هذا المال يمكن أن يحل الإشكال، وحدوا الأجور، في تونس يجب أن تتساوى كل الأجور ستجدون مالا لهؤلاء الذين هم الذين هم معتصمون الآن أمام مجلس الشعب وهذا حقهم ونحن نساندهم من هذا المنبر، كما نناشد فخامة رئيس الجمهورية أن يمضي على هذا القانون وأن يسعى وحكومته إلى إيجاد المال الكافي لانتداب ضحايا البطالة. شكرا لكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أدعو السادة الزملاء الآتي ذكرهم إلى الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم السيدة الزميلة ضحى السالمي، السيد الزميل المحترم أحمد بنور، السيد الزميل محمد علي فنيرة، السيد الزميل النوري جريدي، السيد الزميل الطاهر بن منصور، السيد الزميل عصام البحري الجابري.

إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور، عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مع الأسف ستم غدا 15 عاما على ثورة 17 ديسمبر- 14 جانفي التي كانت شعاراتها المرفوعة واضحة "شغل حرية كرامة وطنية"، الشغل أولا كاستحقاق وما زلنا بعد 15 عاما مع الأسف نراوح مكاننا من حيث انطلقنا ونجد أنفسنا لم نغادر ذلك المربع ونسبة البطالة اليوم 15.4% وتصل حتى إلى 25% من خريجي الجامعات والفقر 30% ويصل إلى 4.9% فقر مدقع ودين عام يصل إلى 140 مليار أي 12 مليون

نصيب كل فرد من الدين، نستورد خبزنا وزيتنا وطاقتنا ودواءنا وعندنا أزمة في التصرف في ثرواتنا التي وهبها لنا الله حيث عجزنا على تسويق زيتنا وقمحنا وتمورنا وقوارصنا.

بعد 15 عاما دفعنا ضريبة قاسية شبابنا اختار أن يموت في البحر هروبا من هذه الأزمة ودفع المئات من شهدائنا من الجيش ومن الأمن الوطني ضريبة الدم وانقسم المجتمع إلى تقسيمات عجيبة وغريبة على جغرافيا وعلى تاريخ تونس، خرجنا من تقسيم كفار ومسلمين ودخلنا إلى تقسيم متأمرين وغير متأمرين وصالح وثمرود، مع الأسف بعد هذا الكل نجد أنفسنا رجعا إلى المربع الأول ومن المسؤول عن هذا؟ هي الخيارات السياسية التي تكون بدون رؤية ولا برنامج ولا تصورات حقيقية تابعة من شعارات رفعت يوم 17 ديسمبر- 14 جانفي، نجد أنفسنا اليوم مع حكومات عاجزة على أن تجيب على ما هي الآليات والطرق الصحيحة التي نراكم بها الثروة ونستغل ونوظف ما أثمرته الطبيعة وما وهبه لنا الله لخلق ثروة حقيقية وخيرات حقيقية قادرة على تشغيل الجيوش المعطلة التي تتزايد كل يوم وليس منة بأن تشغل الحكومة هؤلاء الشباب لأن هذا حق دستوري وحق تاريخي وحق لكل مواطن في أن ينعم بشغل يحفظ به كرامته ويحفظ به وجوده المحترم داخل هذه الأرض وفي هذا الوطن وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيدة الرئيسة،

نحن اليوم نمثل صوت شريحة أنهكها الانتظار شريحة المعطلين الذين طالت بطالهم أولئك الذين لم يختاروا البطالة، بل فرضت عليهم فرضا حتى تحولت السنوات إلى عبء ثقيل على الكرامة والأمل. هؤلاء المواطنون ليسوا أرقاما هم أبناء هذا الوطن درسوا تعبوا وحلموا ثم وجدوا أنفسهم خارج دائرة الاهتمام محرومين من أبسط حقوقهم الحق في الشغل الحق في العيش الكريم والحق في الأمل.

كيف نطالب من فئة فوق أربعين سنة بالصبر وقد استنفذ صبره؟ كيف نطالبه بالإيمان بالمستقبل وهو يقصي منه سنة بعد أخرى؟

إن البطالة طويلة الأمد ليس تقصيرا من هؤلاء، بل مسؤوليات سياسات سابقة فاشلة فشلت في احتضانهم نقولها بوضوح من طالت البطالة لهم حق مكتسب في الأولوية في التشغيل، لهم حق دستوري وقانوني وأخلاقي، لهم حق في برامج إدماج حقيقية لا ترقيعية ولهم حق في مواكبة اجتماعية تحفظ كرامته إلى أن يدمج في سوق العمل.

إن تجاهل هذه الفئة هو ظلم صريح وإنصافها اليوم بهذا القانون هو واجب أخلاقي ودستوري ووطني نريد حلولا عاجلة من الحكومة وهو ملف ذا أولويات رئاسية حتى نعيد الثقة للدولة ومؤسساتها.

من طالت بطالته لم يفشل، بل ترك وحيدا في مواجهة واقع قاس وحان الوقت لإنصافه.

في هذه المداخلة أريد أن أفتح قوسين ومرة أخرى رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية الذي سأقتبس كلمته "إن الشمس لا تحتاج إلى دليل" وأصبح اليوم ملف التلوث في ولاية قابس ومطلب تفكيك الوحدات ضروريا وخاصة مع تسييس هذا الملف داخليا وخارجيا بعد أن حشرت نائبة فرنسية أنفها في الشؤون الداخلية.

السيد رئيس الجمهورية، إن لوبي الصناعة ولوبي التلوث يحاولان الصيانة وهي مصانع قديمة لا تحتاج إلى صيانة، بل إلى تفكيك وتحويلها خارج الولاية ولها حلول ممكنة خاصة أن لوبي الصناعة يعرف جيدا أن له عقار 900 هكتار يمكن تأسيس مصانع بتكنولوجيات متطورة يضرب لوبي الصناعة ولوبي التلوث هذا الاقتصاد الوطني وتفكيك الوحدات وتحويلها إلى خارج مواطن السكان بالعكس هو ضمان للاقتصاد الوطني بالتكنولوجيات المتطورة، لكن اللوبي الذي جثم على الدولة والخونة الذين تقلدوا مناصبهم يدفعون إلى الصيانة خاصة أن المصانع وحتى قطاع الغيار لم تعد موجودة مصانع انتهت تكنولوجياتها أصلا.

لذلك سيدي رئيس الجمهورية نرجو أن نأخذ القرار لحماية الفسفاط والاقتصاد الوطني ولوبي الصناعة يدفع لضرب الفسفاط ولبيعها بأبخس الأثمان، لذلك وجب أن يكون الفسفاط بالتكنولوجيا وتطوير هذا القطاع بالتكنولوجيات المتطورة ونعرف أن الفسفاط هو عماد أعمدة الاقتصاد التونسي يمكن أن يبدأ فورا في تأسيس مصانع متطورة وهناك أرض تابعة للمجمع 900 هكتار لكن يجب توفير مجامع متطورة تقطع مع كل أشكال التلوث وهم لهم حلول آنية والحلول الآنية مربوطة بالحلول الاستراتيجية.

السيد رئيس الجمهورية، نحن في ولاية قابس من طال انتظارهم ونرجو القرار وأنت الرئيس الوحيد الذي اعترف بالجريمة على ولاية قابس، لذلك نرجو أن يكون قرارا سياديا لإنقاذ الشعب وما يحدث في ولاية قابس والترويج من مؤامرات ومسرحيات هو لوبي التلوث واللوبي الصناعي.

رسالة أخيرة إلى رئاسة المجلس، هذه أول زيارة تمت في مكتب الضبط، زيارة للجنة الصناعة، أريد أن تفند رئاسة المجلس أن لوبي الصناعة اخترق مؤسسات الدولة، هذه أول زيارة في 2024 تمت كل الزيارات إلا زيارة مجامع الموت في ولاية قابس للتقرير الشافي والصحيح وللمعاينة الدقيقة، لذلك سنحلمكم المسؤولية التاريخية أمام الشعب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ست دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

السيدة الرئيسة،

ألف تحية للسادة الأعضاء المقدمين للمشروع وما كنا لنقدم هذا المشروع ونتماشي معه لولا أن السيد رئيس الجمهورية جعلنا نحلم وجعل حاملي الشهادة العليا وأصحاب التشغيل الهش يحلمون بغد أفضل ونحن اليوم أمام هذا القانون ليس لنا سوى تطبيق توجهات رئاسة الجمهورية وتوجهات مجلس نواب الشعب ومطامح المواطنين. فاليوم نحن أمام اختبار لضمير الدولة ونحن على أبواب 17 ديسمبر عيد الثورة، الثورة التي انفجرت لأن الشغل غائب والحرية منقوصة والكرامة مسحوقة، يطلب من نواب الشعب أن يقرروا اليوم هل كانت ثورة حقيقية أم مجرد ذكرى للاستهلاك؟ فتشغيل من طالت بطالهم ليس ملفا تقنيا ولا عبئا ماليا ولا بندا يمكن تأجيله، هو دين ثقيل في رقبة دولة مع الأسف أخلفت وعودها وأعمار احترقت في الانتظار وشهادات بليت قبل أن تستعمل.

قانون يذكر ويشكر وليس هناك من يملك ذرة من الوطنية ولا يتماشي معه لأن في رقبته آمال هؤلاء الفئة ممن طالت بطالهم وهم

نخبة الشعب لكن لا بد من إبداء بعض المقترحات والملاحظات لمزيد تجويده نحو فتح أوسع الآفاق لأبواب التشغيل من دون تهميش.

أولا، لا يمكن بأية حال محاسبية حاملي شهادات عليا وإقصائهم لسبب أنهم اختاروا العمل ولو وقتيا من خلال فتح مشاريع والانضباط للأداءات المستوجبة من ذلك فتح "الباتيندة" والعمل الحر كحل لمجابهة البطالة وإذا سنستعمل هذا البند سنعلم المواطنين التواكل والانتظار، فهناك أناس لم يقبلوا الانتظار وفتحوا أبواب التشغيل الحر وتسلموا قروضا ودفَعوا الضرائب وخسروا في الكورونا لا سبيل لإقصائهم في هذا القانون باعتماد شرط أخذ قرض أو انتصب لفائدة الصالح العام بالعكس نحن نشجعهم.

نقطة أخرى لا بد من مراعاة شرط السن ولو بنسبة مائوية وإلغاء شتى أشكال المناظرات لانتداب من طالت بطالتهم في معادلة حكيمة مع الخريجين الجدد أي لا نخرم الجدد ولا نقصي من تقدمت به السن وباعتماد نسب مائوية في تشغيلهم.

كذلك تكون الأولوية باعتماد سنوات البطالة مع عدم وجود أي مورد قار والمحافظة أيضا على حظوظ من لديهم "CNSS" دون شرط أو تسقيف حيث لا يشكلون أي عبء على الصندوق.

كذلك لا بد من اعتماد سنة التخرج وليس سن وعمر حامل الشهادة العليا ولا بد من خلق فرص شغل جديدة من ذلك مثلا إحداث خطة جديدة كأستاذ للتربية البيئية وغيرها لفتح مزيد أبواب الشغل.

أيضا لا بد في هذا القانون من تحديد ما معنى وضعية اجتماعية لحامل شهادة عليا التي سيتم اعتمادها في الانتداب. ولا بد من إلغاء شرط الحصول على قرض عند التسجيل وحتى قبله.

كذلك لا بد من فتح باب جديد للتسجيل علاوة على المنصة فمع الأسف هناك مواطنون لا يملكون هواتف ولا انترنت في مناطقهم ولا يعرفون حتى المنصة ولا يسمعون عنها فيجب إيجاد آلية أخرى لهم للتسجيل في منصة أو ما شابهها.

كذلك الانتداب حسب السن وسنة التخرج والأولوية أيضا للمقيمين بتونس وعدم تمتعهم بأي عمل ولا مورد رزق.

مع هذا القانون المشكور لا بد من تظافر جهود الحكومة كتنمة لهذا القانون، مثلا لفتح مزيد أبواب الشغل لا بد من مراجعة كافة ملفات المشمولين بالعضو التشريعي العام من قبل لجنة تكون قاطرتها وزارة العدل فلا يمكن بأية حال من الأحوال إعادة مشمولين بالعضو التشريعي العام عبر إرادة سياسية لكن تكون بالقضاء وبحكم قضائي وهناك آلاف وعشرات الآلاف سجنوا ولا نعرف تهمهم ورجعوا إلى العمل في الوظيفة العمومية وتبوؤوا مناصب عليا.

كذلك ضرورة تعهد رئاسة الحكومة عبر الإدارة العامة للمنشآت بترسيم المتعاقدين والعاملين بنظام الحصة وتطبيق قانون القطع مع التشغيل الهش وهو غير معمول به حاليا كذلك مزيد رفع سقف إسناد القروض لحاملي الشهادات العليا الراغبين في إحداث مشاريع خاصة.

كذلك مراجعة كافة المهنيين الذين تم تمكينهم بالبطاقات المهنية وذلك للشبهات التي تلف الإسناد بالمحسوبية والرشوة.

أيضا لا بد من تطبيق قانون عدم مزاجية ما بين مهنتين، هناك من يعمل في الوظيفة العمومية وفي الوظيفة الخاصة بالتوازي وهذا يحرم عديد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة شبراك عن كتلة الوطنية المستقلة، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة نورة شبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

أتقدم بالشكر لزملائي وزميلاتي أصحاب المبادرة وكل من ساندهم والشكر أيضا للجنة التخطيط الاستراتيجي والسادة الإطارات الإدارية المرافقة،

العاطلون عن العمل هم شريحة من المجتمع يملكون قوة العمل ويبحثون عنها ولكنهم لا يجدونه، هذا التعريف هو مفهوم اقتصادي لبطالة يتطلب معالجة متواصلة ومرحلية دون انقطاع يكون في إطار رؤية شاملة للدولة، ولكن للأسف منذ عقود لم تطرح هذه القضية كموضوع أساسي على طاولات التخطيط ولم تحظ بالأولوية المطلقة إلا من إشارات سطحية لا تحمل معالجة في العمق وما زاد في تعميق الأزمة هو السياسات المغلقة التي تعاقبت داخلها وأدت إلى ممارسات منحرفة جعلت العاطل عن العمل يفقد الثقة ليس في التناظر، ولكن في أساليب التناظر وكيفية كفالة مبدأ المساواة.

الممارسات التي حولت ظاهرة البطالة بشكل تراكمي إلى ظاهرة اجتماعية نفسية وحتى العبارات التي رفعها العاطلون عن العمل كانت في الأول تعبر على الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ولكن تحولت إلى التعبير عن الشعور بالظلم والقهر وأصبحوا ينادون بالعدل والحق والمساواة.

منذ سنوات تم غلق باب الانتداب في العديد من الإدارات العمومية وأيضا تم اتباع باب الترفيع الاختياري في سن التقاعد كل هذا يدل على عدم وجود رؤية شاملة.

هناك أيضا اختلال في مستوى المعادلة بين السياسة القطاعية في التعليم العالي وسوق الشغل واختلاف أيضا في سرعة نمو وتطور التعليم العالي ونسق النمو الاقتصادي.

هذا القانون اليوم هو أحد الحلول وليس الحل الوحيد لأن حلول البطالة لا تتطلب فقط حلولاً تشريعية على أهميتها، ولكنها أيضا تتطلب حلولاً ترتيبية وحلولاً إجرائية كلها موكولة للجهاز التنفيذي إن شاء الله تكون في إطار تشاركي بين كافة أجهزة الدولة.

ميزانية 2026 والميزانيات التي قبلها وفرت فرص الحصول على تمويلات لبعث مشاريع وامتيازات جبائية، ولكن كنا دوما ننادي أنه في المقابل المطلوب تبسيط الإجراءات الإدارية لضمان نجاح هذه المشاريع ديا ودخولها حيز الإنتاج، فتح المسالك بين التعليم العالي والتكوين المهني ومراجعة العلاقة بين سياسة التعليم العالي وسوق الشغل، هذا ما نادينا به ومراجعة السياسات القطاعية بشكل عام.

العاطل عن العمل في تونس لم يبق مكتوف الأيدي، طرق العديد من الأبواب إما أنه وجد وضعيات تشغيلية هشة غير مستدامة أو أنه يجد الأبواب موصدة. هناك مقترحات على المستوى الوسيط أو المتوسط والطويل وهناك مقترحات عاجلة كهذا القانون الذي بين أيدينا، نريد أيضا أن نشير إلي أننا كنا تطرقنا في ميزانية 2026 إلى العديد من الآليات وأغفلنا العديد أيضا لأن الوضعيات الهشة متراكمة ومتعددة لعقود من الزمن، الأساتذة المتعاقدين في نظام الحصة، أساتذة أعوان التربية المختصة، المنتدبون لتعليم الكبار، آلية العمل المدني التطوعي، العملة العرضيين بالبلديات، أيضا

الأعوان المسجلين على الاعتمادات المفوضة والأجر الأدنى بوزارة الشباب والرياضة، الآلية 41 أيضا التابعة لوزارة البيئة كل هذه وضعيات هشة أيضا لا يجب التغافل عنها.

إن شاء الله يرى هذا القانون النور ويدخل حيز النفاذ بإصدار الأوامر الترتيبية في إبانها، لا تقبع في الرفوف ونأمل أنها تتعالج الوضعية بشكل متواتر متواصل وتطرح قضية البطالة كأولوية أساسية من طرف الدولة في جميع الوزارات ولا تقتصر فقط على وزارة التكوين المهني والتشغيل.

شكرا على حسن الإصغاء وإن شاء الله يرى هذا القانون النور في أسرع وقت ممكن.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالجميع،

أنا كنت ضمن لجنة التخطيط الاستراتيجي وواكبت مختلف مراحل نقاش هذا المقترح ولا شك عندنا في شرعية ومشروعية هذا المطلب وهذا الاستحقاق التاريخي ووقعت المطالبة به في كل الأطراف وكل العناوين السياسية وكل المراحل وهو استحقاق دستوري وإنساني لا بد من تكريسه على أرض الواقع.

وقع ذكر القانون عدد 38 لسنة 2020 في تقرير للجنة عديد المرات ووقع ذكر عدم تفاعل الوظيفة التنفيذية وبقدر ما أتفاعل مع هذا القانون وأتبنه فإني أحمل الوظيفة التنفيذية بمختلف مستوياتها عدم انخراطها الفعلي ومشاركتها وتفاعلها الإيجابي أثناء مناقشة هذا القانون وإعداده من أجل أن نرتقي ونصل إلى مستوى نص قابل للتطبيق وتوفر لنا الوظيفة التنفيذية كل المعطيات وكل الأرقام وكل الإحصائيات وننخرط فعلا في عمل تشاركي مع بعضنا في توفير الموارد المالية أو في التفكير في كيفية توفير الموارد المالية على الأقل لتفعيل الجزء الأول من هذا القانون، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هذا إشارة ومؤشر على عدم جدية هذه الحكومة في التفاعل غدا في تطبيق الأوامر الترتيبية والنصوص التطبيقية ويبقى مثل القانون عدد 38 لسنة 2020 وحينها كان هذا القانون محل اهتمام على أنه في إطار حملة انتخابية وهو قانون عنده أبعاد سياسية وعنده أبعاد انتخابية وغيره والأنا ماذا يمكن أن نقول لشعبنا؟ وماذا يمكن أن نقول لهذه الشريحة التي تنتظر طيلة أعوام؟

وبالتالي فمسؤولية هذا المجلس هل لهذا المجلس الآليات والقدرة على إلزام الحكومة في وقت محدد بتزليل الأوامر التطبيقية والأوامر الحكومية اللازمة لتنفيذ هذا القانون أم لا؟ هذا السؤال المركزي والرئيسي لأن مهمتنا التشريع. هل أن مهمتنا تقتضي أو تقتصر على التشريع فقط؟ ما معنى أن نشرع تشريعات تلي الاستحقاقات الاجتماعية لشعبنا وتبقى حبرا على ورق وتبقى دون تنفيذ؟ ما العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية؟

إذا كانت التشريعات التي نقدمها عندها إمكانية وجوب أن تتنزل على أرض الواقع وتطبق أو تكون دون أي معنى وهذا المجلس يكون دون أي معنى في السلطة التشريعية بالتالي ما هي الآليات التي على المجلس أن يبتكرها ويجب أن يفكر فيها في الأيام القادمة ويفعل كل صلاحياته

الدستورية من أجل إلزام الوظيفة التنفيذية والسلطة على تطبيق هذا القانون؟

صحيح ضمن هذا القانون في الفصل 57 من قانون المالية لسنة 2026 لكن تنفيذه ما زال يحتاج إلى العمل وعلى المجلس أن يتحمل مسؤولياته في إلزام الحكومة بذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمزة بضيافي غير منتهي للكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمزة بضيافي

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم نحن أمام اختبار حقيقي لمصداقيتنا ومدى تفاعلنا مع مطالب فئة هامة من الشعب التونسي. اليوم كل أنظار العائلات التونسية وتركيزهم نحو المجلس والقرار الصادر عن هذه الجلسة.

في البداية أريد أن أنقل كل دعوي لمقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية لكن لنا بعض المخاوف في مدة الانتداب وطريقتها.

نحن لا نعرف اليوم أعدادهم ولا اختصاصاتهم وهل تمكنهم من سد الشغور داخل إدارات الدولة بالفاعلية المطلوبة؟ وهل أن الدولة قادرة على استيعابهم؟ وهل سيكون رد فعل الحكومة مع مقترح القانون بقدر انتظارات ومتطلبات أجيال وراء أجيال منهم؟

كل الشكر لكل الزملاء على دعمهم لهذا القانون استجابة لمن له حق العيش الكريم بكرامة في وطنه استجابة لصوت كل عائلة صرفت على ولدها وابنتها الغالي والنفيس، استجابة لبناتنا وأولادنا الذين نراهم كل يوم في صراع مع آفة البطالة والتهميش الذين قاموا بالثورة منذ 15 عاما وما زالوا يرفعون نفس الشعار "شغل، حرية، كرامة وطنية". هذا أقل ما نقدمه لكم أنتم ضحية سياسات اقتصادية عقيمة وحكومات سابقة تاجرت بالأممكم ومطالبكم لكم منا كل الدعم والتشجيع ولن ندخل إن شاء الله في دوامة البيروقراطية واجلب ورقة وغير ورقة ومتى دخلت ومتى خرجت.

أنا أريد أن أكون صريحا مع نفسي والله وأبناء الوطن، أقولها بصريح العبارة سأصوت بنعم وأؤكد عليها لكن سأقول مثلا وكلي ثقة بذكاء ومدى استيعاب الشعب التونسي وخاصة شبابنا "نحن نغسل ونكفن ولا نضمن الجنة"، يعلم الله أنني صادق معكم.

"وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ" صدق الله العظيم. شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكتلة لينتصر الشعب أصحاب المبادرة،

"شغل حرية كرامة وطنية" كانت هذه أهم الشعارات التي رفعت بقوة في ثورة 17 ديسمبر 2011 كانت أوجاع شعب وحلم شباب خرج للشارع في 17 ديسمبر 2011 يطالب بحقه في التشغيل وفي العيش

للتشغيل ولتحفيزهم على الدراسة باعتبار أن المدرسة هي المصدر الاجتماعي الحقيقي وليست أشياء أخرى مثل الرشوة أو المحسوبية أو التهريب فالدراسة هي الأساس للتشغيل.

ثالثا، معاناة هذه الفئة المهمشة ممن طالت بطالتهم فهم يعيشون اليوم حالة الفقر والخصاصة فهؤلاء قضوا سنوات طويلة من الدراسة إلا أنهم يجدون أنفسهم خارج سوق الشغل وفي الحقيقة العديد منهم الآن متزوج والأدهى والأمر أننا نجد شابا من أصحاب الشهادة متزوج بشابة من أصحاب الشهادة العلمية كيف لهؤلاء فتح بيت وتكوين أسرة؟ فهذا يمكن أن يهدد السلم الاجتماعي ويهدد الأسرة في تركيبها والتي نعتبرها عماد المجتمع.

نحن اليوم نقدم رسالة واضحة لأبناء شعبنا على أننا ننحاز إلى هذه الفئات الاجتماعية باعتبار أننا نحن نواب من أوساط اجتماعية متوسطة والعديد منا من أوساط فقيرة ونحن ننحاز إلى هذه الفئات المهمشة ونقدم لهم رسالة باعتبار أن الشغل ليس منة ومزية إنما هو استحقاق دستوري ومن حقهم العمل والشغل.

كذلك ندعو الحكومة إلى ضرورة تبني هذا القانون وإيلاء الأهمية الكبرى لأنه سيحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي وذلك عبر أولا إرساء المنصة وتسجيل كل هؤلاء لمعرفة العدد الحقيقي.

ثانيا، لا بد من تعديل قانون الوظيفة العمومية للاستجابة إلى هذه الطلبات وسن رؤية واضحة على مستوى التشغيل اليوم في تونس وعلى مستوى الانتداب.

ثالثا، لا بد من مراجعة نظام التدريس من خلال الإصلاح التربوي حتى يستجيب إلى سوق الشغل وربط التعليم والجامعات بسوق الشغل حتى لا نقع في نفس الممارسات القديمة ونحن نطالب بضرورة إصلاح هيكلية يستجيب لهذه التطلعات الشعبية.

أخيرا، لا بد من الحكومة التي قامت بالعديد من التسويات اليوم أن تسوي هذه المظلمة الحقيقية التي يعيشها أصحاب الشهادات العليا. أيضا هناك فئات أخرى هشة نحن نطالب بضرورة تبني مطالبهم وتسويتها خاصة الحضاير العرضية اليوم من العيب أن هؤلاء يشتغلون سبعة أيام فكيف يمكن لأسرة أن تعيش بسبعة أيام عمل؟ هذا ظلم وهذا في الحقيقة استعباد وتونس التي كانت سباقا منذ 1846 في منع العبيد اليوم هؤلاء هم تقريبا برتبة العبيد فلا بد من إنصافهم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير منتمة إلى الكتل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا رئيسة،

التحية والتقدير للجميع،

نناقش اليوم مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

أقدم بالشكر إلى الجهة المبادرة ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة أنا عن نفسي أؤمن هذا المقترح الذي يكتسي أهمية اجتماعية وطنية بالغة الأهمية والذي يعتبر بمثابة آلية سيتم من خلالها إنقاذ شريحة من المجتمع عانت من التهميش والمصاعب

بكرامة وفي وطن يحترم أبناءه بعد سنوات من القمع والفساد. اليوم بعد أكثر من عشر سنوات ما زال عديد الشباب من أصحاب الشهادات العليا يعيشون نفس الآلام والأوجاع بطالة طالت وأوضاع اجتماعية تدهورت وأحلام تأجلت لسنوات لكن الإيمان بالحق لم يمت ما دام هناك نواب شعب شرفاء همهم الوحيد الانتصار لشعبهم وآلام شعبيهم.

نحن نناقش اليوم قانون الأحكام الاستثنائية للانتداب خريجي التعليم العالي الذين طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية قانون عدد 23/ 2023 وبعد المصادقة ضمن قانون المالية لسنة 26 للفصل 57 الذي ينص على تشغيل الدفعة الأولى من أصحاب الشهادات العليا نقولها بكل وضوح هذا القانون رغم تأخره هو بادرة أمل لآلاف الشباب التونسي ونعم هو قانون استثنائي لأنه يعالج أوضاعا استثنائية وضع التهميش والظلم والإفقار الذي عاشه أصحاب الشهادة العليا لسنتين هو اعتراف ضمني متأخر، ولكنه اعتراف بحق مشروع.

هذا القانون هو انتصار لمن طالت بطالتهم وتكسرت حياتهم بين الانتظار والوعود الزائفة خلال السنوات العشر الأخيرة، انتصار لشباب الثورة وللشعارات المركزية التي ارتفعت في الساحات والميادين وما زالت حية في وجدان هذا الشعب العظيم.

أريد أن أقول اليوم إن المعركة ما زالت متواصلة وتطبيق القانون بعدل وشفافية هو الاختبار الحقيقي والتشغيل هو استحقاق، التشغيل حق والكرامة لا تتجزأ لم تكن الثورة خطأ ولا كان الشباب واهما كل خطوة في اتجاه التشغيل اليوم هي خطوة في استرجاع معنى شغل، حرية، كرامة وطنية، الانتصار الحقيقي هو انتصار الدولة لشعبها ولأصحاب الحق ممن طالب بطالتهم والانتصار الحقيقي هو في تطبيق القانون على أرض الواقع، على الدولة مزيد العمل من أجل تطبيق هذا القانون وتطبيق قانون الشغل والانحياز للفئة المهمشة وخاصة في المناطق الحدودية.

أريد أن أحيي مرة أخرى زملائي في كتلة لينتصر الشعب أصحاب هذه المبادرة ولينتصر الشعب ولينتصر الوطن ولا بد لي ليل أن ينجلي ولا بد للقياد أن ينكسر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بجهة المبادرة،

وتحية إلى السيدات والسادة النواب على انخراطهم في مشروع هذا القانون،

هذا القانون في الحقيقة له أهمية قصوى لأنه سيعالج مشكلة التشغيل الهش وخاصة لأصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم وهذا لثلاثة اعتبارات:

أولا، التشغيل هو حق دستوري واستجابة لطلبات أبناء شعبنا الذين رفعوا شعار شغل، حرية، كرامة وطنية ذات يوم في 17 ديسمبر 2010.

ثانيا، إيلاء الشهادات العلمية الأهمية القصوى وذلك لبعث رسالة طمأنة لأبنائنا التلاميذ باعتبار أن الشهادات العلمية هي الأساس

الاجتماعية والنفسية لسنوات عديدة كذلك يمس هذا المقترح جوهر السياسات العمومية في التشغيل والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في بلادنا.

إن تشغيل الشباب وخاصة أصحاب الشهادات العليا هي مسؤولية الجميع ولا تتحمل المزيد من التأجيل لذا يجب الحرص على توفير كافة الضمانات التي تجعل من هذا المقترح نصا قابلا للتطبيق على أرض الواقع حتى تتحقق الأهداف المأمولة منه.

نأمل تمرير هذا القانون المقترح الذي يتزامن مع احتفال بلادنا غدا بالذكرى الخامسة عشر لثورة 17 ديسمبر والتي كان شعارها "حرية تشغيل كرامة وطنية" وبهذه المناسبة لا بد من وضع استراتيجية واضحة لمعادلة التشغيل والبطالة في بلادنا خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا والشباب.

كذلك يجب الانفتاح على القطاع الخاص عبر التشجيع على بعث المشاريع وتبسيط الإجراءات في بعث الاستثمار وتحفيز على بعث المشاريع مع ضرورة توخي المقاربة الجديدة للسياسة التشغيلية ببلادنا توفيق بين منظومتي التعليم العالي والتكوين المهني من جهة وسوق الشغل من جهة أخرى وإن شاء الله هذا القانون يمر ويرى النور ويكون رد اعتبار لأصحاب الشهادات العليا وللعلم كذلك يكون أيضا الأمل في التعلم والتكوين الذي كان دائما مصعبا اجتماعيا في بلادنا.

يجب تغيير منظومة التعليم وتطويرها لتواكب التطوير العالمي. أصبح التعليم في تونس يعاني العديد من المشاكل حقا وهناك عزوف من الشباب وحتى الأطفال الصغار في الابتدائي عازفون على العلم ويقولون هناك من درسوا ولم ينجحوا وهم في بطالة وإن شاء الله يكون في هذا القانون رد الاعتبار.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا لزملائي النواب،

شكرا لجهة المبادرة،

شكرا لكل من كان مدافعا عن الحق في الشغل والحق في الكرامة الوطنية،

يعيش مجلس نواب الشعب ذكرى أخرى اليوم تزامنا مع ذكرى الثورة المجيدة وهي الاحتفال بمشروع هذا القانون الذي كان مبادرة وسيترجم اليوم تحت قبة البرلمان شعارات الثورة الحرية والكرامة التي نادت بها ثورة 17 ديسمبر.

اليوم قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم استقبلناهم عديد المرات واليوم كنا قدام أسوار المجلس وأبواب المجلس نستمتع لهم وهم ينادون بحقهم المشروع في العمل الذي جاي به دستور 22.

نريد أن تكون هذه النسخة اليوم واقعا ملموسا واقعا يحقق آمالهم وأحلامهم ولا تبقى مجرد حبر على ورق والدليل اليوم أننا كنا منحازين إليهم وتمت المصادقة على أحد فصول قانون المالية الذي كان يخصص وكان في في طياته تخصيص الاعتمادات الخاصة لهذه الفئة التي عانت الولايات اليوم فهم الدكتوراة وفهم المعطلين وفهم الأساتذة وفهم من درس بكالوريا +6.

أريد أن أقول أننا نترجم اليوم شعارات الثورة وما جاءت به روح الدولة الوطنية وخيارات السيد رئيس الجمهورية في جعل وجعل الوظيفة التشريعية متنفسا لهؤلاء الشباب اليوم.

أريد أن أطمئنتهم وأقول لهم اليوم نحن معكم، اليوم أدعو جميع زملائي من نواب الشعب أن يصوتوا مع هذا المشروع ليتحقق وأيضا لا أريد أن يكون مثيلا لمشروع 38 الذي ظل حبرا على ورق وظل وصمة سوداء في تاريخ الجانب التشريعي لمثل هذه المشاريع.

أقول اليوم بعد تسع جلسات صلب لجنة التخطيط الاستراتيجي بعد يوم دراسي بعد ما تعالت الأصوات يصبح هذا الحلم حقيقة تحت قبة البرلمان، فنحن منحازون لكم، منحازون لمطالبكم، انتصرتم وانتصرنا من أجل رفع التحدي لجعل هذه المبادرة قانون وفكرة واليوم ستجسد وسيجسد أعضاء مجلس نواب الشعب انحيازهم لهذه الفئة الذي ظلت في الساحات تقاوم ونحن تحت قبة البرلمان نقاوم رغم كل الإكراهات فهنيئا لكم واليوم خطوة جديدة نحو المستقبل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، إذن نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لاستكمال باقي المداخلات. مع الشكر.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وخمس دقائق)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال وخمس وأربعين دقيقة)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذًا، السلام عليكم زميلاتي وزملائي الأفاضل،

نستأنف على بركة الله جلستنا وأحيل الكلمة للنائبة المحترمة عواطف الشنيطي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة عواطف الشنيطي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء جميعا،

شكرا لكتلة لينتصر الشعب على مقترح القانون هذا.

اليوم جميع النواب مع هذا القانون، أكثر فئة تضررت من هذا القانون هم الذين طالت بطالتهم وهم بطبيعة الحال أبناء المناطق الداخلية والذين يسكنون في الولايات الداخلية.

اليوم هذا حقهم وليس منة منا وهو واجبنا كنواب شعب ونحن لسنا تابعين لأي منظومة، سابقا من كان يعمل في تونس كان يحصل عليه بالمحابة أو بالمال و"CAPE" الذي أجريناه الجميع يعلمون كيف تم التشغيل من خلاله وحتى الذين يعملون في الجامعة وفي الوظيفة العمومية نعلم جميعا كيف اشتغلوا وكيف وصلوا وكفانا من الذين حكموا من الأحزاب والمنظمات والأشخاص الذين حكموا ولا يزالون إلى الآن يريدون مواصلة التحكم في البلاد.

اليوم أمام مجلس نواب الشعب لدينا أشخاص منذ سنة 2000 يحملون شهادة الماجستير أي منذ 25 عاما وهم عاطلون عن العمل إلى الآن ولو أن الدولة شغلهم سابقا ومنحتمهم 100 مليون أو 70 أو 50 مليون لكننا اليوم يعيشون بكرامة وعزة نفس، الكثير من هؤلاء أصابهم أمراض مزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وضاع مستقبلهم، إنسانيا حتى عندما تراهم وتخاطبهم يظهر التعب على وجوههم وتبدو الحسرة واضحة ويظهر الظلم والاستبداد الذي كان

سائدا سابقا وكل إنسان منسي يزداد نسيانا وحتى الآن لا يزالون يعملون على إعادة الوضع كما كان لاسترجاع تونس التي استعدناها، نحن اليوم استعدنا بلادنا واستعدنا حق تونس حق الفقراء وحق الأشخاص الذين عملت أمهاتهم في البيوت وفي الزيتون وفي الفلاحة وهو حقهم.

هؤلاء اليوم سنعيد إليهم حقهم، يجب أن يمر مشروع هذا القانون بتصويت الجميع بنعم لأنه حقهم وليس منة منا، نحن سنمضي إلى هؤلاء الناس المفقرين والذين نستهم الدولة لأهم صامتون وطيبون والآن أمام مجلس النواب هناك من يبكي بدموع الألم، انظروا إلى وجوههم لتعرفوا معاناتهم وتذكروا حجم الظلم والألم الذي يعيشونه كل يوم، إن شاء الله سيمر هذا القانون.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بوبكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، أؤمن مجهودات الزملاء في هذا القانون وهو قانون استثنائي لمن طالت بطالتهم.

ثانيا، أؤكد أننا مع تشغيل من طالت بطالتهم وهذا حقهم القانوني وحقهم الدستوري ولا بد أن يعملوا لأن كل إنسان يدرس في النهاية خاصة في تونس تكون غايته الحصول على وظيفة في الدولة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص أو في الوظيفة العمومية.

ثالثا، أؤكد أن لجنة التخطيط الاستراتيجي تواصلت مع جميع المعنيين من خلال الاستماعات بداية من رئيسة الحكومة ووزارة التكوين والتشغيل ووزارة التعليم وغيرها من الوزارات المتداخلة في هذا القانون وتم الاستماع إليهم والأخذ بأرائهم ومناقشة القانون لتجويده، ولكن للأسف الحكومة بكل أعضائها رفضت الحضور لأن الاعتذار عن الحضور هو في النهاية رفض ونعتبر أن الحكومة رفضت الحضور في اللجنة للاستماع إليها بخصوص هذا القانون وبالتالي فإن هذا الرفض يؤكد ما نقوله دائما أو على الأقل في بعض الأحيان أن الحكومة لا تؤمن بالعمل التشاركي ولا تؤمن بالعمل الجماعي، بل لا تؤكد على العمل المؤسساتي لأن غيابها عن مؤسسة مهمة مثل مجلس نواب الشعب وهو السلطة الأصلية في الدولة يعد دليلا واضحا على أنها لا تريد التعامل مع مجلس نواب الشعب ولا ترغب في التعامل مع مؤسسات الدولة رغم التأكيدات الدائمة على ضرورة وجود تضامن حكومي وتضامن مؤسساتي.

الملاحظة الثانية، من خلال النص أردت تقديم بعض التعديلات ففي الفصل الثاني نرى أن تحديد السن من شأنه أن يقصي كثيرا من الخريجين ممن طالت بطالتهم إذ أنها قد تكون تجاوزت 12 أو 13 سنة، لذلك كان بالإمكان اعتماد سنة التخرج واعتماد فرد من كل عائلة وكان يمكن أن يكون هذا نصا جيدا وهذه الطريقة إن شاء الله نتوصل إلى هذا النص.

ثانيا، أؤكد أن العاطلين عن العمل اليوم الذين من طالت بطالتهم هم أيضا من أبناء المناطق الداخلية ومن أبناء الفئات الفقيرة والمهمشة ومن المعوزين ومحدودي الدخل وأقول ذلك لأن الوظائف في الدولة قبل سنة 2010 وحتى بعدها كانت تتم بالمحابة وبالعلاقات

وبالرشوة وكان المواطن يلجأ إلى هذه الوسائل لتشغيل ابنه أو ابنته وكان أغلب من يملك الإمكانيات يتجه إلى الخارج أو ينشئ مؤسسات خاصة أو يستفيد من علاقاته للدخول إلى قطاع التعليم وحتى إلى النيابات فيه وقد تم ترسيمهم اليوم، أما الذين لا يملكون إمكانيات ولا علاقات ولا حتى القدرة على التنقل أو خوض المناظرات فقد بقوا عاطلين عن العمل. لذلك أرى أنه يجب في الأوامر الترتيبية التنصيص بوضوح على أن هذا القانون يهم من طالت بطالتهم من الفئات الهشة ومن محدودي الدخل ومن الفقراء ومن أبناء المناطق الداخلية الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المركز وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

بداية أترحم على الشاب نعيم بن نور الدين البريكي الذي توفي نتيجة مطاردة أمنية وأدعو هنا وزارة الداخلية ووزارة العدل إلى التسريع بالتحقيق وكشف الحقيقة حول مقتل هذا الشاب لقطع الطريق أمام المترصين بالبلاد لإثارة الفوضى والشغب ليلا.

وهنا القيروان قدرها ألا تفرح كثيرا ففي غمرة الإبهاج بانطلاق المستشفى الجامعي "الملك سلمان بن عبد العزيز" الذي يتم تدشينه من طرف المقاولات السعودية والتونسية نجد تغييرا ممنهجيا لنائب الشعب عن الجهة من طرف والي الجهة وهذا يدخل في إطار التناغم والتكامل بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية في أحلى تجلياته.

هنا ونحن نتحدث عن التناغم والتكامل بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية ندخل في هذا القانون المعروض أمامنا، القانون عدد 23 لسنة 2023 وهو القانون الاستثنائي لانتداب من طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية وهنا نتوجه إلى الحكومة التي صممت أذاتها ولا تتعامل بجدية مع مطالب شعبي.

نحن اليوم أمام أزمة زيت الزيتون ولدينا فلاحين متضررين من تراجع الأسعار ببلادنا بينما هي صاعدة في العالم ونحمد الله أن لدينا رئيس جمهورية تدخل وأعطى تعليماته بضرورة تحديد سعر مرجعي لحماية الفلاحين الصغار.

نعود إلى المعطلين عن العمل، فهذا القانون يجب أن يمر والحمد لله أنه سيمر لأنه سينصف من نكلت بهم الأنظمة السابقة لأنه حتى تسوية وضعيات المعلمين والأساتذة النواب جاءت في إطار المحظوظين الذين توفرت لهم فرصة في المندوبيات لشغل خطة نائب.

وهذا القانون جاء ليحيي المنسيين والمفقرين والذين عاشوا على البسيطة والذين باعت أمهاتهم حلهم ليصلوا بها هم اليوم بعد 17 أو 18 أو 20 سنة ما زالوا ينتظرون رحمة الله، إن شاء الله تأتي رحمة الله بهذا القانون وتأتي بحكومة تلتفت إلى أبناء شعبي المهمشين والمفقرين وتشغلهم، لكن بمعدل نمو 2 أو 3 % ونمو في شكل سلحفاة لا يمكن تشغيل آلاف المعطلين عن العمل ولا بد من ثورة تشريعية ومن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ولا بد من توفير مناخ أعمال للاستثمار لتحقيق نسبة نمو 7 أو 8 % وعندها يمكن أن نتحدث عن آلاف ومئات الآلاف من المعطلين عن العمل الذين يمكن أن يستوعبهم السوق الاقتصادي الداخلي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائية المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك ومرحبا بكافة الزملاء،

أود أن أتوجه بالشكر إلى جهة المبادرة التي تقدمت بهذا القانون الثوري.

المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا هم جزء من الدولة وليسوا عبئا عليها، بل هم كفاءات مهدورة وطاقات مقبورة ونحن كنواب شعب نطالب بأن تكون سياسات التشغيل أكثر جرأة وأن يكون التشغيل موجها حسب الحاجيات الحقيقية وأن يكون الإدماج فعليا في المشاريع العمومية. كما يجب استغلال الكفاءات في الجهات لا تكديس أسمائهم في قوائم.

المعطلون يطالبون بحقهم في التشغيل وتونس لن تتقدم ونخبها تقف على الرصيف. هؤلاء ليسوا حالة عابرة، بل هم عنوان مرحلة كاملة من تاريخ تونس ولا يمكن أن يظلوا خارج دائرة الإنتاج.

هذه النخبة ليست مجرد أرقام، بل هم مهندسون بلا مشاريع، هم أطباء بلا أقسام، هم مربون بلا عمل، هم إطارات إدارية بلا مواقع، هذه طاقة وطنية لكنها معطلة. إن الدفاع عن هذه النخبة واجب وطني فهؤلاء الشبان طلبوا فقط فرصة عادلة في العمل وتشغيلهم ليس عبئا على الدولة، بل هو رافعة للاستقرار والنمو وهذه القضية ليست قضية فئة، بل هي قضية دولة تريد أن تبني نفسها بعقول أبناءها ومن يتحدث عن نقص الموارد المالية فعليه أن "يثني الركبة" ويعمل على خلق الثروة وخلق هذه الموارد المالية ودفع الاستثمار.

سيدي الرئيس، هناك إدارات وأخص بالذكر إدارات مثلا في وزارة الفلاحة هي العائق والمكبل الأساسي للاستثمار ولدي في ذلك العديد من الإثباتات وأخص بالذكر إدارة "BRH" مثلا في وزارة الفلاحة هذه الإدارة أصبحت عائقا حقيقيا أمام الاستثمار أصبحت المعطل الأساسي للاستثمار في تونس ونراه تعطيلًا ممنهجا وهو في الأساس تعطيل للدولة.

لقد تقدمنا بعدد المراسلات الكتابية ووجهنا الأسئلة الشفاهية واجهناهم بالحقائق المثبتة في مداخلتنا في مجلس النواب وقد تحدث العديد من الزملاء عن هذه الوزارة التي أصبحت عنوانا للفشل هذه الوزارة التي أصبحت عائقا أساسيا للتنمية والفلاحة والاقتصاد وكافة الاستثمارات في تونس، من من الزملاء النواب لم يتقدم بمساءلة لإدارة من إدارات وزارة الفلاحة؟ ولكن لا نرى تغييرا في أي شيء.

هل نريد أن نصلح أو أن نتقدم أو ندعم الاستثمار؟ هل نريد أن نخلق الثروة؟ هل نريد أن نتقدم ببلادنا نحو مستقبل أفضل؟

إن كان الأمر كذلك فعلينا أن نؤمن بأن هذه الإدارات التي تعطل الاستثمار يجب أن تحاسب ويجب أن يكون هناك رقابة فعلية من السلطة التنفيذية على هاته الإدارة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

حقيقة نحن إزاء لحظة تاريخية فارقة لحظة عادلة لحظة قادرة على إنصاف فئة متضررة ومهمشة، أولئك الذين قضوا ما قضوا في مساهمهم الدراسي وتحصلوا على شهادات عليا ثم وجدوا أنفسهم معطلين عن العمل.

في الحقيقة، كما قلت هم ضحايا، ضحايا ماذا؟ هم ضحايا سياسات كانت تعتمد على اللحظة دون أن تكون لها نظرة على الأقل متوسطة المدى في مآل المتدربين وأعتبر أن هذه الفئة هي ضحية سياسات تعليمية غير مجدية سياسات غير متبصرة كانت تقوم على "أقربى ومن بعد يعمل ربي" فوجدنا في النهاية الآلاف من أبنائنا قضوا ما قضوا من فترة بطالة.

وبالتالي نحن اليوم في إطار مواصلة دور الدولة الاجتماعية كمجلس نواب الشعب مطالبون بأن ننصهر في هذا المسار، مسار إعطاء لكل ذي حق حقه وقد رأينا كيف أن مشروع ميزانية سنة 2026 خلافا لما تحدث عنه البعض في الداخل وحتى خارج البلاد، هم يعتبرون أن مشروع هذه الميزانية هو مشروع مقفر للشعب التونسي، نحن نقول لا لأنه مشروع ميزانية أعطى إمكانيات للانتداب، أعطى إمكانيات في النقل، في السكن وفي العديد من الجوانب الأخرى كما شهدنا كيف تم إنصاف فئة المتقاعدين من خلال مجلس نواب الشعب وعبر الميزانية.

وبالتالي اليوم لا بد أن نعطي لهذه الفئة حقها ولا بد أن نجد لها الحل في حقها في الشغل ونعلم أن هذه الفئة كانت رائدة سيدي الرئيس، في التحولات التي شهدتها بلادنا منذ 17 ديسمبر 2010 إذ كانوا في المقدمة ورفعوا شعار "الشغل والحرية والكرامة الوطنية"، ولكن للأسف السياسة والذين كان لهم مقود السلطة لم يأخذوا بعين الاعتبار هذه المطالب المشروعة وما نحن اليوم نعيش ونواكب أعداد كبيرة من المعطلين عن العمل.

وإن شاء الله سيكون مجلسنا اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة كما قلت ومن أجل إنصافهم ومن أجل إعطاءهم الحق في الشغل وفي الحياة وهذا لا بد أيضا من الأخذ بعين الاعتبار في تصحيح مساراتنا التعليمية حتى لا نقع مجددا في مثل هذه المواقف لأن التعليم شئنا أم أبينا يجب أن يرتبط بحاجياتنا الوطنية وبما يجري حولنا في العالم وأمامنا هاته الفرصة من خلال إن شاء الله انطلاق المجلس الأعلى للتربية.

عاشت تونس دولة اجتماعية أبية حرة ذات سيادة وطنية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عزيز بن الأخضر، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء،

اليوم نناقش مقترح مشروع قانون لا يخص فئة بعينها، بل يمسه جوهر العدالة الاجتماعية وحق دستوري أصيل وهو الحق في الشغل وبالتالي هذا مقترح مشروع القانون يتماشى مع توجه الدولة وتوجهات السيد رئيس الجمهورية الذي بادر وسبق هذا المجلس وأعطى تعليماته

في عديد التعيينات السياسية ويمكن أن نذكر اليوم ما نشهده من تعيينات شملت عددا من خريجي الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم وهو ما لا يسعنا إلا تمنيته.

إن خريجي التعليم العالي الذين طالت بطالتهم ليسوا أرقاما هم إحصائيات، بل طاقات بشرية استثمرت فيهم الدولة والأسرة سنوات طويلة، ثم تركوا دون أفق ودون إجابة واضحة عن سؤال بسيط: متى؟ وكيف؟ ولماذا؟

سيداتي سادتي النواب، عندما نتحدث عن بطالة تجاوزت أحيانا 10 و15 و20 سنة فإننا لا نتحدث عن إشكال ظرفي، بل عن فشل منظومة الانتداب وعن غياب تخطيط حقيقي للموارد البشرية في القطاع العام.

هذا المقترح لا يطلب امتياز ولا يضرب مبدأ الكفاءة، بل يسعى إلى تصحيح وضعية اجتماعية مختلة عبر آليات استثنائية مضبوطة ومرحلية تراعي الأقدمية في البطالة والشهادات العلمية وحاجيات الإدارة العمومية الفعلية، كما يقطع مع منطق المناظرات الشكلية التي أعادت إنتاج الإقصاء بدل الإنصاف.

الدولة التي تطلب من شبابها الصبر نطالبها اليوم بأن تقدم حولا واقعية وهذا القانون هو رسالة أمل ورسالة التزام من الدولة تجاه خريجها وخطوة نحو استقرار اجتماعي حقيقي. لكن وفي المقابل نؤكد أن نجاح هذا المقترح يظل مرتبطا بتوفر رؤية شاملة للإصلاح الإداري وربط الانتداب بالحاجيات الحقيقية وبالتكوين المستمر وبالتقييم الدوري للأداء.

في الختام، أدعو إلى دعم هذا المقترح لا من باب العاطفة، بل من باب المسؤولية الوطنية حتى لا يتحول الانتظار الطويل إلى قطيعة نهائية بين الدولة وشبابها وشكرًا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد علي عن الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا السيد الرئيس،

السادة النواب، من المهم أن نذكر أن خريجي الجامعة قدموا تضحيات كبيرة نتيجة المعاناة والهميش "والحقرة" طيلة عقود، كما قدموا الكثير من النضالات من أجل حقهم في الشغل والكرامة منذ أحداث الحوض المنجمي وخاضوا كل أشكال النضال من اعتصام واحتجاجات وإضرابات عن الطعام في كل الساحات الجهوية والوطنية من ساحة باردو إلى ساحة القصبة إلى ساحة قرطاج، لكن الدولة لم تستمع إلى صوتهم القوي ومطالبهم في كل الحقبات ومع تعاقب الأنظمة.

ومن المهم التذكير بأن هذه الفئة كان لها دور أساسي في معركة الحرية والشغل والكرامة وتقدمت الصفوف الأمامية في النضال الاجتماعي ضد الاستبداد والهميش ودفع أفرادها ضريبة السجون والدم في الرديف وأم العرائس والمظيلة وقفصة والصخرة وسيدي بوزيد والقصرين وقبلي وقابس وتالة وجندوبة وفي كل الربوع المنسية، ولكن للأسف تم استعمارهم في عديد المرات كورقة انتخابية وسياسية مع كل الأنظمة قبل سنة 2011 وبعدها وإلى اليوم.

دولتهم التي دافعوا عنها ألقت بهم في محرقة الفقر والبطالة والهجرة غير النظامية والجريمة وتركهم فريسة للفقر والبطالة

يقتاتون من عربات بيع الخضر وغيرها ويقتاتون من "بريشة" المصبات ولنا في ذلك مثال في قفصة حيث أن متخرجات أستاذات للأسف "بيريشوا" في المصب لإعالة أبنائهن حيث أن دولتهم منعت عنهم خزائنها وقوانينها وقروضها التي استطاعت أن تحي اقتصاد الربع وبارونات الأعمال والاقتصاد الموازي واستطاعت بتسوية وضعيات آليات والحضائر ومنع المناولة والمدرسين النواب، ولكنها فشلت في حماية حق هذه الفئة الأخلاقي والدستوري والإنساني والوطني والكرامة والشغل والحرية.

أدعو زملائي النواب أصحاب المبادرة إلى مزيد تصليب هذا القانون وتجيده بمقترحات النواب ونداءات أصحاب الشأن من الخريجين ونتمنى ألا يكون مصيره مصير قانون عدد 38، الذي قيل عنه رسميا بأنه قانون انتخابي وسياسي ونأى به عن الصراعات السياسية والشعبوية وأحمل السلطة التنفيذية مسؤولية غيابها عن كل أشغال مناقشة هذا القانون من أجل ضمان حق الخريجين في الشغل والكرامة.

أخيرا، أقول أنه الآن أمامنا فرصة لتدارك فشل الدولة وفشل السلطة في الاستجابة لمطالب هذه الفئة الحقيقية التي ازدادت عمق أزمتها قبل سنة 2011 واستمرت إلى اليوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

شكرا لكل من ساهم في وصول مقترح 23 لسنة 2023 إلى هذه اللحظة إلى الجلسة العامة.

شكرا لجهة المبادرة ولكل من ساهم في النقاشات والاستماع والتعديلات.

كل الشكر إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي.

الشكر أيضا موصول إلى مكتب المجلس الذي حرص على تمرير هذا المقترح لأنه يوم استثنائي أكثر فيه من الشكر وأعود برسالة واضحة صريحة مباشرة لا تحتمل التأويل إلى الحكومة في علاقة بالأوامر الترتيبية لهذا المقترح وإحداث منصة التسجيل.

على الحكومة التي ترفع شعار العدالة الاجتماعية في سياساتها العامة أن تلتقط الرسالة والدرس وأن تعمل على التعاطي السريع والآني والجدي مع ملف الانتداب أو مع توفير اعتمادات انتداب الدفعة الأولى من الانتدابات الاستثنائية لمن طالت بطالتهم من أصحاب الشهادات العليا الآن وليس غدا وليكن في علم الحكومة أن رسالة البرلمان اليوم انتصار لقضايا الشعب قد وصلت وهي واضحة فعلى الحكومة أن تكون في صف الشعب أو أن تكون في صف الشعب إلى أن تنتدب الدفعة الأولى.

لكم منا جزيل الشكر والاحترام والتقدير وإن كان هناك تقاعس أو ارتباك أو مناورة فللمعتطلين الميادين ولنا الرقابة والتشريع.

تحية من القلب إلى كل معطل يعرف أكثر من كل الحكومات معنى المعاناة وطعم التضحية.

كل الاحترام إليكم اليوم وغدا صباحا ومساء وقبل الصباح ويوم الأحد.

تحية إلى الذين أشعلوا فتيل الثورة وتحية إلى المعطلين الذين خاضوا نضالات بدمائهم وأعمارهم، كل التقدير لكم وعلى هذه الدولة وهذه الحكومة أن تحترمكم بتوفير اعتمادات انتدابكم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أطلب من السيدات والسادة النواب الالتحاق بالقاعة والاستعداد للتدخل: السيد محمد أمين مباركي، النائب المحترم أيمن البوغديري، السيد رضا الدلاعي، حمادي العشاري غيلاني، يوسف طرشون، عماد أولاد جبريل، إبراهيم حسين، أيمن بن صالح، منال بديدة.

الكلمة للنائب المحترم منير كموني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير كموني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لجهة المبادرة ولكافة الحاضرين.

هذا القانون يأتي استجابة لطلبات آلاف المعطلين من خريجي الجامعات ممن طالت بطالتهم واستجابة لأحد الشعارات المركزية للثورة قبل يوم وحيد من الذكرى 15 لهذه الثورة المجيدة، لذلك نحن مع هذا المقترح انتصارا لهذه الفئة المهمشة ولا يمكن إلا أن نثمن جهد جهة المبادرة واللجنة المتعددة وكل الزملاء الذين أثروا هذا النقاش وعدلوه ليستجيب للملاحظات المعنيين بهذا القانون لكن لا بد لنا أن نبدي بعض الملاحظات العامة في علاقة بهذا القانون وفي علاقة بالتشغيل بصفة عامة.

نزداد يوما بعد يوم قناعة أننا لا نمتلك سياسة واضحة للتشغيل ضمن رؤية استراتيجية مستدامة تضمن حقوق طالبي الشغل على اختلاف أصنافهم. التدخلات التي تمت منذ بداية الثورة وإلى حد الآن نتيجة ضغط المطالبين بحقهم في الشغل والتسويات التي تبعتها من الأوامر وقوانين المالية والقوانين الخاصة كثيرة وهامة هذه التدخلات لن أنصفت عديد الفئات فإنها خلقت عديد الوضعيات الصعبة في الوظيفة العمومية والقطاع العام والخاص.

وما زال هناك العديد من الفئات ممن شملتهم القوانين والأوامر الصادرة ووعود التسوية في حيرة من أمرهم لأن الوظيفة التنفيذية لم تواكب هذه التحولات بالسرعة الكافية والآليات المناسبة، مثل الحضائر والنواب وتعليم الكبار والآلية 16 والهيئات الدستورية المعلقة وضحايا قانون المناولة، وما زال العديد من الفئات التي لم تشملها كل هذه القوانين تشعر بالإقصاء والتهميش.

أتحدث عن الأساتذة في قائمة المؤشر وخريجي الجامعات الذين هم دون شروط هذا القانون في السن المطلوبة وسنة التخرج والوضعيات الاجتماعية وأتحدث عن المتخرجين الجدد، وأتحدث عن خريجي التكوين المهني بين الخاص والعام ممن طالت بطالتهم أيضا.

اليوم لا بد من تحيين معطياتنا حول طالب الشغل لتكون في قاعدة بيانات دقيقة ولا بد من التفكير في سياسة تشغيلية واضحة توازن بين حاجاتنا في الوظيفة العمومية والقطاع العام والخاص وحاجيات جيراننا وأصدقائنا وبين طالب الشغل من خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين وممن انقطعتم بهم السبل في تناغم تام مع البرامج المعتمدة في مختلف مراحل التعليم والتكوين ومراجعتها لتناسب مع هذه الحاجيات وفي تناغم تام أيضا مع سياسات التغطية الاجتماعية والتقاعد. لا بد أيضا من مراجعة آليات التشغيل وبرامجه في إطار تشجيع المبادرة الذاتية.

نعود إلى هذا المقترح، لا يمكن أن يكون هذا المقترح فعالا إلا إذا رافقته آليات التنفيذ المناسبة والتزمت الوظيفة التنفيذية بذلك والإ سيكون مصيره مصير القانون 38 وسنضطر من جديد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد المحترم محمود العامري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

في البداية نحى جهة المبادرة على مقترح القانون عدد 23 لسنة 2023.

نناقش اليوم مشروع قانون يتجاوز في مضمونه الإطار القانوني الضيق لي طرح سؤالاً جوهرياً يتعلق بمسؤولية الدولة الاجتماعية وبمدى وفائها بالتزاماتها تجاه شريحة واسعة من الشعب التونسي.

إننا نتحدث عن جيل كامل بذل سنوات طويلة من عمره في الدراسة وطلب العلم آمالاً في مستقبل كريم قبل أن يجد نفسه في مواجهة بطالة طويلة الأمد أثرت في استقراره الاجتماعي والنفسي وأضعفت ثقته في المستقبل دون أن تطفئ إيمانه بحقه المشروع في العمل والاندماج داخل وطنه.

إن مشروع قانون انتداب خريجي التعليم العالي من حاملي الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم لا يمكن اختزاله في كونه إجراء ظرفياً، بل هو تعبير واضح عن واجب دستوري والتزام أخلاقي ومسؤولية تاريخية تتحملها هذه المؤسسة التشريعية أمام الشعب التونسي.

السيدات والسادة نواب الشعب،

عندما نتحدث عن بطالة امتدت لعشر سنوات أو أكثر فإننا لا نتناول مجرد أرقام أو إحصائيات، بل نتحدث عن أوضاع إنسانية واجتماعية معقدة عن أسر معلقة بين الأمل واليأس وعن شباب في أوج عطائه تم إقصاؤه لا بسبب عجز أو تقصير، بل نتيجة اختلالات متراكمة في السياسات العمومية السابقة وسوء في التخطيط وغياب واضح لمبدأ العدالة في النفاذ إلى فرص الشغل.

هؤلاء المواطنون لم يختاروا البطالة طوعاً، بل فرضت عليهم واقعا قاسيا وهم يطالبون اليوم بحقهم المشروع في العمل وهو حق صريح كفله الدستور ويمثل أحد أسس الكرامة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي.

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

إن المصادقة على مشروع هذا القانون تمثل خطوة شجاعة في الاتجاه الصحيح وخياراً مسؤولاً يعيد الاعتبار لقيمة الشهادات العلمية ويؤكد أن الدولة لا تتخلى عن أبنائها ولا تتنصل من مسؤولياتها تجاه من صبروا وانتظروا طويلاً وهي رسالة واضحة أيضاً مفادها أن الدولة قادرة على المراجعة وعلى الاستثمار في الإنسان باعتبارها الثروة الحقيقية للبلاد.

فلنصوت على هذا القانون لا بدافع العاطفة أو الظرفية، بل وفاء لتونس وإنصافاً لأبنائها وترسيخاً لمسار أكثر عدلاً وتوازناً واستقراراً وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

بداية أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء مجلس نواب الشعب، زملائي المحترمين على هذه المبادرة القيمة والمهمة وهي مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالوظيفة العمومية والقطاع العام.

هذه الشريحة التي همشت لسنوات لكن اليوم ينصفها مجلس نواب الشعب ويمنحها فرصة استثنائية للانتداب ضمن الوظيفة العمومية والقطاع العام ولزيد طمأنة هذه الفئة تؤكد أن جميع الزملاء، دون استثناء، عازمون اليوم على المصادقة على هذا المقترح وإنصافهم ومنحهم الحق في الشغل والكرامة فهيننا لهم بهذا المكسب.

ثانيا، أريد أن أفتح قوسا بخصوص موضوع عاجل وأكد وأتوجه بكلمة إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وأيضا إلى السيدة وزيرة العدل وكذلك إلى السيد رئيس الجمهورية. هذا النظام بني أساسا على إنصاف الفئات الهشة والمفجرة، كما أن دستور 25 جويلية كرس حق المواطن التونسي في السكن وأيضا في العيش الكريم، وبالتالي فإن الدولة اليوم لا بد أن تحمي الفقراء لا أن تعاقبهم، غير أنه في معتمدية تاكلسة لدي متساكنون تحديدا بمنطقة وادي العبيد اليوم يخضعون للمحاكمة بتهمة الاستيلاء على أملاك الدولة. هؤلاء المواطنون بنوا مساكنهم وأنشأوا عائلات منذ عشرات السنوات قبل الثورة وتحصلوا على تراخيص الماء والضوء تقريبا منذ التسعينات واليوم يحاكم هؤلاء المواطنون وتوجد نية لإجلائهم من منازلهم.

نحن نتحدث عن أجيال ولدت ونشأت في هذا المكان منذ سنوات واليوم سنخرجهم ونشردهم، عائلات تتكون من شيوخ وتلاميذ ومرضى وأطفال، يبدو لي أن الأمور لا تستقيم رغم أن العقار الذي يقيمون فيه يقع في تضاريس وعرة وغير صالحة وهو عقار غير مستغل من ديوان الأراضي الدولية وموجود تقريبا في سفح الجبل.

واليوم يقع محاكمة المواطنين رغم أنه كما ذكرنا منذ التسعينات تم إنشاء هذه المنازل لكن السؤال اليوم لماذا يطرح وتثار هذه القضية في هذه الظرفية الزمنية بالذات ونحن على أبواب الاحتفال بعيد الثورة في 17 ديسمبر؟ يبدو أن الأمر ليس من فراغ، بل تم اختيار هذه الظرفية والنية واضحة لإحداث البلبلة وتحريض المواطنين وبث الصراعات والاحتجاجات بينهم. كما تم تحديد جلسة مقاضاة هؤلاء المواطنين يوم 14 جانفي وهو تاريخ له رمزية لدى صانعي العشرية السوداء وبالتالي نوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية للتدخل وإيقاف هذه الممارسات وإنصاف مواطنين تونسيين لهم الجنسية التونسية ملكوا وعمروا لسنوات في هذه العقارات.

ختاما، الكلمة للسيد رئيس الجمهورية، متساكني وادي العبيد لا يطلبون امتيازاً، بل يطلبون عدلاً، لا يطلبون الإفلات من العقاب ومن القانون، بل يطلبون قانوناً ينصفهم بعد سنوات من الاستقرار وحسن النية فالدولة القوية لا تقاضي أبناءها، بل تقوّمهم بالحلول العادلة وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

تحية لأصحاب هذا المقترح، مقترح التشغيل لمن طالت بطالتهم من خريجي التعليم العالي وهو في غاية الأهمية وأظن أن زملائي اليوم كفوا ووقفوا في هذا الموضوع.

من جهتي سوف أطرح موضوعا لا يقل أهمية عن طالت بطالتهم وهو صحة مواطنينا أبناءنا أبناءنا وأجدادنا وجيراننا وكل مرضى البلاد التونسية المسجلين اليوم في منظومة الطرف الدافع 30% من ثمن الدواء أو المتمتعين بعدم الدفع بالنسبة إلى الأمراض المزمنة. للأسف السيد الرئيس، لقد أصبح المواطنون اليوم غير قادرين على شراء أدويتهم والسبب في ذلك يعود إلى نقطتين أساسيتين الأولى هي القرار أحادي الجانب الصادر عن النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة والمتعلق بإيقاف العمل بهذه الصيغة، أما النقطة الثانية فتتمثل في تأخر الصندوق الوطني للتأمين على المرض عن سداد مستحقات الصيدالة.

المواطن التونسي للأسف هو من يدفع الفاتورة دائما فبدلا من اقتناء دوائه بنسبة مساهمة قدرها 30% فقط أصبح اليوم مطالبا بدفع ثمن الدواء كاملا ثم ينتظر استرجاع مصاريفه ولا نعلم متى ستعود له أمواله، إن المواطن البسيط "الزوالي" سيدي الرئيس، قد تصل قيمة أرخص وصفة دواء يحتاجها إلى 70 دينارا فمن أين له بهذا المبلغ؟ إنه لمن المؤلم أن يرى الأب طفله مريضا ولا يستطيع توفير الدواء له.

إن الوضع الذي وصلنا إليه مع النقابة ومع وزارة الشؤون الاجتماعية وضع لا يبشر بخير فأصحاب الأمراض المزمنة كمرضى السكري وضغط الدم والسرطان، عافانا الله، كان من المفترض أن يحصلوا على أدويتهم دون عناء، لكننا وجدنا أنفسنا في منظومة "ادفع ثم استرجع" والنتيجة أن المواطن البسيط اضطر للتخلي عن الدواء لعدم توفر المال لديه.

السيد الرئيس، إن عدم تناول مريض السكري لدوائه سيؤدي حتما إلى مضاعفات خطيرة كالفشل الكلوي أو تضرر البصر مما سيضطر الدولة لاحقا لتحمل تكاليف علاج وعمليات جراحية تفوق سعر الدواء بعشرات المرات، إن العجز عن شراء دواء ارتفاع ضغط الدم اليوم يعني جلطات وإعاقات غدا وهذا للأسف استخفاف بالأمن الصحي للمواطن.

لذا وجب على النقابة مراجعة قرارها في أقرب وقت وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية صرف مستحقات الصيدالة ليعود العمل بالصيغة المعتادة التي تمكن التونسي من مداواة نفسه. إن الأمن الصحي ليس لعبة، بل هو مطلب اجتماعي بحت وعلى رئاسة الحكومة التدخل لإيجاد الحلول اللازمة وإنصاف المواطن البسيط وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالزميل العزيز الأستاذ رشدي الروسي، فحمدا لله على سلامتك سيد رشدي، لقد افتقدناك كثيرا وتعلم جيدا مقدار معزتك، فمرحبا بك مجددا والحمد لله على سلامتك.

والآن أحيل الكلمة إلى النائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، فلتفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالزملاء في جهة المبادرة.

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية، وأعيد التأكيد هنا على أنه مقترح قانون وليس مشروع قانون فهو مبادرة صادرة عن الزملاء النواب.

هذا المقترح قدم قبيل العطلة البرلمانية وقد وقعت شخصيا مع الزملاء على طلب "استعجال نظر" وذلك نظرا لقدم العطلة البرلمانية ورغبة منا في التداول بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن وبالفعل أحالته اللجنة إلى مكتب المجلس وكنا نتنظر تعيين موعد للجلسة العامة إلا أن رئيس المجلس ووفقا لبروتوكول المكتب لم يعين الجلسة وتجاهل طلب استعجال النظر.

وبعد انقضاء العطلة قمنا بالتوقيع على طلب ثان لاستعجال النظر لأنه وفقا لنظامنا الداخلي من المفترض أن يتم النظر في مثل هذه الطلبات حتى أثناء العطلة البرلمانية من خلال توجيه دعوة للانعقاد، ونحن هنا نؤكد أننا لم نذهب لقضاء الصيف في جزر سيشيل أو المالديف، بل كنا متواجدين في أحيائنا ومناطقنا ولو وجهت لنا الدعوة لعقد جلسة عامة لكننا حضرنا وتداولنا في الأمر لربح الوقت لصالح هؤلاء المواطنين.

يجب أن نكون واضحين التعطيل اليوم حاصل من داخل المجلس ومن جهة المبادرة وأرجو أن يتضمن ردكم هذا التوضيح لكي يسجل في محضر المداولات، لقد مررنا جميعا بهذه التجربة حيث قدم طلب استعجال النظر الأول ثم أعقبه طلب ثان تم إيداعه بمكتب الضبط ومع ذلك لم يحرك السيد رئيس مجلس نواب الشعب ساكنا ولم يحدد موعدا للجلسة العامة للنظر في الطلبين ومن هنا فتح باب التأويلات فصارت الأفاويل تتردد بأن السيد الرئيس لا يرغب في هذا القانون ولا يريد إيجاد حلول لخريجي التعليم العالي أو تشغيلهم ونحن هنا ننا بالسيد الرئيس عن مثل هذه التأويلات.

لقد بات التوجه العام للسيد الرئيس للمجلس واضحا وبهذه المناسبة أهني زملائي على موقفهم البطولي أثناء مناقشة الميزانية في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الناعقين ممن يفتقرون إلى الثقافة الكافية ومن يتقمصون دور المحللين "chroniqueur" ليوهموا الناس بأن هذه الميزانية لن تنجز واليوم السيد الرئيس، وقع على هذه الميزانية ومنحها المصادقية والشرعية حيث أصبحت السلطة التنفيذية مطالبة بتطبيقها ونحن بدورنا سنتابع هذا التنفيذ بدقة.

إننا نواب الشعب وسنمرر التشريعات والميزانيات التي تخدم مصلحة شعبنا فلا وصاية علينا وهذا هو مبدأ دستور 2022 أن نشرع ما يخدم إرادة الشعب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت جمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

بداية أود أن أشكر السادة الزملاء الذين تقدموا بهذه المبادرة إذ وجب التذكير بنضالاتهم وضغوطهم والعراقل التي واجهوها للأسف، فهذه المبادرة مضى عليها قرابة ثلاث سنوات ناضلوا خلالها بشكل يومي صحة زملائهم من أجل تمرير هذا القانون كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة التي سهرت على مناقشة هذا القانون.

إنني أؤكد أن هذا القانون ليس مجرد نص تشريعي فحسب، بل اعتبره بمثابة اعتذار لهؤلاء المواطنين، فعلى الدولة اليوم أن تعتذر لهؤلاء الذين لا يمكن وصف وضعهم إلا بكونه جريمة في حقهم وبناء عليه يجب على الحكومة الانطلاق في الإبان وفوريا في تطبيق هذا القانون بمجرد صدوره ولا يجب أن تتأخر ولو للحظة واحدة، فما يعانیه هؤلاء لا يوصف بأقل من كونه جريمة ولهذا السبب تحديدا ألقنا عليه قانونا استثنائيا ويجب ألا يثار حوله أي لغط.

لقد باتت توجهات السيد رئيس الجمهورية واضحة للجميع اليوم وهي الرامية إلى حل هذا الملف بشكل نهائي لذا على الحكومة أن تنكب فورا على تطبيق هذا القانون عند صدوره والعمل على حل مشكل البقية، فلا يجب أن نغض الطرف عن بلغت أعمارهم الثلاثين أو الخامسة والثلاثين ولا مجال للتججج بالوضع المالي فهؤلاء الخريجون هم نتاج الدولة ومنظومتها التربوية وعلى الدولة تحمل مسؤولياتها تجاههم إذ لا يعقل أن ننتج معطلين عن العمل ومقهورين.

وفي سياق متصل، ثمة توجه للدولة نحو تشجيع القطاع الخاص على انتداب من طالت بطالتهم وهذا أمر جميل، ولكنه قد ينطوي على حيف أيضا إذ يجب قبل ذلك أن نفكر في العدالة الجهوية وفي أبناء المناطق الداخلية وأذكر هنا على سبيل المثال جيتي عندما تأتي الدولة لتشجيع القطاع الخاص على انتداب من طالت بطالتهم فأين سنشغلهم في جهة لا يوجد بها شركة واحدة ولا مصنع واحد؟ قبل الحديث عن موضوع التشجيع يتعين علينا النظر في واقع الاستثمارات وتحقيق العدالة الجهوية.

إنني أدعو هذه الحكومة اليوم إلى تعديل بوصلتها نحو عدالة جهوية حقيقية وأرجوها أن تعي حجم تضحيات هؤلاء الناس طوال هذه السنوات فاليوم نجد أن قراراتها مغيبة تماما، يجب على الحكومة تعديل بوصلتها وإلا فسنضطر نحن للعمل على تعديل هذه البوصلة فمن يظن أن الثورة قد أخدمت نقول له: أنت وإهم فالثورة ما زالت حية في قلوبنا.

ونحن نحذركم لأننا لن نبقي في مقاعد المتفرجين وقد نضطر لتحويلها إلى الميدان خاصة في ظل حكومة لم تدرك بعد أن أهداف الثورة لم تتحقق ولا تنسوا أن هذه الثورة قد دفعنا ثمنها من دماء أبنائنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، اليوم من خلال مصادقتنا على مقترح القانون 23/23 سوف ننصف أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم بعد أن تلاعب بهم عديدون وأنا من خلال تجربتي الشخصية والتي تطلقت وهي عندها خمسة أبناء لم تدخل المدرسة قط ولم يكن لديها

أي تكوين بين يديها وفي منظومة قانونية وسياسية فاسدة وغير عادلة، كان القضاء يحكم نفقة للطفل الواحد عشرة دنانير وفي أحسن الأحوال 20 دينارا، اضطرت أن تشتغل معينة منزلية لتعين أطفالها وتدرسهم وأنا أحيانا كنت أغيب عن المدرسة لمساعدتها في العمل لأن الطبيب كان قد أمرها بترك العمل الذي كان يشكل خطرا على صحتها.

كنا نحن الخمسة أربع فتيات وفتى تميزنا في الدراسة، أنهينا الدراسة تحصلنا على الشهادت وركنا في المنزل نشاهد أمنا كل ليلة وهي تتحسر على الصحة التي ذهبت في سبيل الشهادت لأن التشغيل في بلادنا كان من خلال المحسوبة والوساطة أما أبناء "الحفيانة" لم يكن لهم مجال في هذا العالم. أخي الأكبر بعد أن كان يتحصل على 17 و18 في الرياضيات والفيزياء وكل المواد العلمية اليوم يقضي 16 عاما في البطالة يداه اخشوشنت وساقاه تشققت من السير من مكان إلى آخر بحثا عن العمل.

صديقتي المقربة أرملة ولها أربعة أبناء تحمل شهادة الدكتوراه منذ 14 عاما تعمل في مجال الفلاحة، تعمل في جمع الخضر في حقول الغرباء. جاري وزوجته متحصلين على الأستاذية منذ 15 عاما لهم طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أدويته تتطلب ألف دينار، الأب يعمل تاجرا متجولا للخضر والأم تحاول مساعدته من خلال خدمة البيوت وغيرهم من الأصدقاء والأقارب والجيران الذين أفنوا أعمارهم في الدراسة أملين أن تنصفهم الشهادت، لكن العدل والإنصاف لم يكن يحكمه العلم، بل كانت تحكمه المنظومة السياسية الفاسدة التي لم يكن الإنسان هو هدفها الأول، بل كان الاستمرار في كرسي الحكم مهما كان الثمن.

كان هؤلاء الشباب أملمهم أن تنصفهم الثورة التي اندلعت شرارتها الأولى من أجلهم، من أجل هذه الفئة من الشباب الذين ضاعت أعمارهم وضاعت أحلامهم بين السياسات الظالمة في البلاد، لكن حتى بعد الثورة السياسات العامة للتشغيل لم تكن منصفة وكانت الوظائف من حظ من كان يصفق أكثر للحاكم أما أبناء الشعب البسيط الحاصلين على الشهادت العلمية قبيل الثورة تركوا في دكة الاحتياط تلاعب بهم المشرعون والمنفذون الواحد تلو الآخر.

أتحدث عن أصحاب الشهادت العليا الذين تجاوزت أعمارهم أربعين سنة ومن عانوا من البطالة لأكثر من عشر سنوات وهم ينتظرون فرصة عادلة من حاكم عادل، لكن حتى بعد 25 جويلية لم يتغير الوضع لأن الوظيفة العمومية كانوا قد أغرقوها بوظائف على المقاس فلم تعد المالية العمومية تحتل انتدابات أكثر.

السيد الرئيس، أمي وأم كل شاب ظلم في هذه البلاد ستظل تلعن كل مسؤول ظلم أو شارك في ظلم شبابها وأبنائها وكل مسؤول لم يحاول رفع الظلم عنهم.

السيد الرئيس، أنا اليوم في هذا المجلس من أجل هؤلاء الذين تلاعب بهم السياسيون ولأكون صوتا صادقا لكل من ظلم وهمش في هذا الوطن ولن أرضى بأن نبيع الوهم للناس واليوم فرصة للتاريخ لنا نحن كنواب شعب أن نصادق على هذا القانون وفرصة أيضا للسيد رئيس الجمهورية أن ينصف هذه الفئة من الشباب التي طال التلاعب بها وذلك من خلال ضرورة تنفيذ هذا القانون بداية من سنة 2026 على الأقل بدفعة أولى 6000 أو 7000 شابا معطلا على العمل حتى وإن كنا سوف نتعسف على المالية العمومية فليكن ذلك ثمنا للعدل والإنصاف.

اليوم لن نرضى بأن يخسر أبناؤنا سنة أخرى من أعمارهم في انتظار انفراج المالية العمومية، فكما تعلمون جميعا المالية العمومية في تونس لن تنفجر إلا بداية من سنة 2028، لا يجب أن تستمر نفس الممارسات ونفس الأوضاع وإلا سنبقى في نفس البلد الظالم أهله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيس،

في البداية أود أن أشكر اللجنة التي سهرت على إعداد القانون رقم 23، فعلى عكس ما يروج له في وسائل التواصل الاجتماعي بأن هذا القانون مجرد شعبية وأنه لن يطبق أو أنه تكرر للقانون رقم 38، فإن الفرق بينهما شاسع وبين لقد صيغ القانون رقم 38 في ظروف معينة دون رصد اعتمادات مالية له في ميزانية الدولة أما القانون رقم 23 فقد سبقه قانون المالية الذي نص في أحد فصوله على رصد اعتمادات صريحة لانتداب من طالت بطالتهم ورصد هذه الاعتمادات هو الضمانة الحقيقية للتنفيذ.

لقد طالبنا بهذا المسار لضمان ألا يكون عملنا مجرد حبر على ورق وبالنسبة إلى من يدعون أن هذا القانون لن يطبق تماما كما شككوا سابقا في قانون المالية، فنقول لهم: إن قانون المالية قد ختم ونشر في الرائد الرسمي والقانون حين ينشر لا يصبح مجالا للاختيار أو التجزئة إذ لا يمكننا اختيار أجزاء لتطبيقها وإهمال أخرى، بمجرد ختم قانون المالية فإنه يختم ككتلة واحدة لا تتجزأ وهو سارٍ ومفعوله نافذ منذ تاريخ نشره وبالتالي ما على الحكومة إلا تحمل مسؤولياتها وتطبيق مقتضياتها ومن بينها تخصيص الاعتمادات اللازمة لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم.

أما النقطة الثانية التي تثار حول هذا القانون، فالحمد لله أنه سيرى النور اليوم، ونحن في الكتلة الوطنية المستقلة من المساهمين في هذا القانون وسنكون اليوم من المصوتين له دون أي تحفظ لأنه يمس كل شرائح الخريجين في كامل أرجاء الوطن وما يشاع حول عدم أحقية البعض في الضمان الاجتماعي هو كلام عارٍ من الصحة وغير مطروح في القانون، فمن الطبيعي أن من تتوفر فيه الشروط هو المعني ومن لا تشمل المعايير فلن يشمل القانون.

لكن ليس كل من سبق له العمل يستثنى فنحن نتحدث هنا عن التوالي والاسترسال بمعنى أن الشخص الذي لديه أقدمية تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات ويشغل وظيفة مستقرة مع سداد مساهماته بانتظام في صندوق "CNRPS" فهذا يعتبر موظفا يمارس عمله بصفة قانونية أما من عمل بموجب عقد لمدة ستة أشهر مثلا ثم انقطع عن العمل وتوقف سداد مساهماته فإن هذا القانون يشمل لأن مساهماته ليست مسترسلة وبما أنه لا يشغل وظيفة حاليا فهو يعد معطلا عن العمل.

وهناك أمر آخر أود التأكيد عليه للجنة وجهة المبادرة وأتمن تفاعلها الإيجابي معنا وهو أن الفصل المتعلق بعبارة "من كل عائلة" ورد بصيغة مطلقة وعامة مما يستوجب التحديد لذا نقترح أن يكون النص: "من كل عائلة معوزة لديها على الأقل فردان من أصحاب الشهادت العليا العاطلين عن العمل" وذلك لضمان توجيه القانون لفئات واضحة ومستحقة.

أما المسألة الثانية فتتعلق بمن بادر سابقا بفتح معرف جبائي "باتيندا" لكن مشروعه لم ينجح فهناك شباب اضطروا لذلك من قبيل الحاجة وليس رغبة في الاستثمار فحسب وربما ضحى أهاليهم بمدخراتهم أو عقاراتهم لتوفير التمويل ولكن تعثرت مشاريعهم لا يجب أن نظلم هؤلاء مرتين فمن لديه مشروع ناجح ويدر دخلا مستقرا لن يغلقه من أجل الركض وراء هذا القانون، بل من سيتجه للقانون هم أولئك الذين فشلت مشاريعهم وأصبحوا مثقلين بالديون تجاه القباضة المالية وغيرها.

لذا، اقترحنا اعتماد سنة تسبق إطلاق المنصة كمعيار، لفتح المجال أمام من تعثرت مشاريعهم ليكون لهم حظ في الانتداب أسوة بزملائهم وعدم إقصائهم بسبب محاولاتهم السابقة هذه جملة من المقترحات التي نضعها أمام جهة المبادرة للتفاعل معها، أقول لمن يدعي أن هذا القانون "شعبي" أو أن الدولة تفتقر إلى الموارد أو أن البلاد تعاني من تضخم في عدد الموظفين أولا هؤلاء هم أبناء تونس وجب أن ندرك أن من بينهم من ضحى أهله بكل ما يملك من أجل تعليمهم فمنهم من باع رزقه ومنهم من باع أثاث بيته ومتاعه ليرى ابنه ناجحا واليوم يجد هؤلاء الخريجون أنفسهم في صفوف البطالة بعد أن كان أهاليهم ينتظرون منهم مد يد العون ومشاركتهم أعباء الحياة.

إن القول بأن الدولة لا تحتاج لانتدابات هو كلام مغلوط فإذا نظرنا إلى احتياجات وزارة التربية لوجدنا شعورات هائلة، ولكن وزارة المالية ترفض الانتداب رغم أن هؤلاء الخريجين سيدخلون في منظومة الإنتاج لدينا العديد من المجالات التي تعاني نقصا حادا لتأخذ مثلا متفقد الشغل والمرشدين الاجتماعيين، كيف نريد تغطية احتياجات البلاد ومراقبة تطبيق قانون الشغل وضمان تسوية الوضعيات في ظل غياب هؤلاء؟

هناك فروع محلية لوزارة التجهيز في كامل تراب الجمهورية أغلقت لعدم وجود انتدابات وكذلك المجمع الميني المشترك للخضر والغلغل وهو مؤسسة وطنية متعطلة لأنكم لم تنتدبوا فيها أحدا أما بخصوص التحجج بعدم توفر اختصاصات معينة فإنني أقول: من يتوفر اختصاصه فليوجه إليه ومن لا يتوفر اختصاصه فلا ضير في انتدابه وتكوينه في مجالات تحتاجها الدولة وبذلك يتحول إلى عنصر منتج يساهم في إدخال موارد مالية للدولة ويغطي احتياجاتها.

إن هؤلاء سيساهمون في توفير موارد كانت مهدرة فإذا تحدثنا عن الصناديق الاجتماعية "CNSS" هناك مليارات مهدرة ومستحقات غير محصلة وبإمكان هؤلاء الخريجين المساهمة في تحصيل مبالغ قد تتجاوز 4 آلاف مليارات. مع الشكر السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بجمع الزملاء،

أود أن أتوجه بالتحية إلى الزملاء الذين عملوا على هذا القانون وأنصفوا أصحاب الشهادات العليا والمعطلين عن العمل ورغم كونه قانونا استثنائيا فإننا نثمن جهودهم المبذولة داخل اللجان إن هذا العمل منبعت من روح الشعب ويؤكد قيام المجلس بدوره في سن

القوانين والتشريعات وهو واجبنا الوطني وإنما إذ نأمل أن يرى هذا القانون النور قريبا.

أود الحديث عن فئة المعطلين الذين طالت بطالتهم صحيح أن القانون أنصف فئة كبيرة منهم خاصة من تجاوزت أعمارهم الأربعين سنة فهؤلاء لم تسنح لهم الفرصة سابقا للعمل وإدخال البهجة على قلوب عائلاتهم ومنهم من تزوج وأنجب أبناء تخرجوا بدورهم وأصبحوا هم أيضا معطلين عن العمل إنهم يستحقون وضع أفضل فلهم حق دستوري على وطنهم وإضافة فصل رصد الاعتمادات المالية للمعطلين في قانون المالية لسنة 2026 هو ما سيسمح بتطبيق هذا القانون على أرض الواقع، بيد أن هناك شروطا للانتداب نعتبرها صارمة وتقييدية نوعا ما فهناك فئة كبيرة من المعطلين عن العمل وأصحاب الشهادات العليا في سن الثلاثين والخامسة والثلاثين ممن يتساءلون عن مصيرهم في ظل شعورهم بأن القانون قد لا يشملهم فالقانون واضح وصرح بالنسبة إلى هذه المسألة.

كما أود الإشارة إلى نقطة تتعلق بزملائنا في المجالس النيابية من الخريجين الذين تسدد مساهمات تقاعدهم حاليا إذ أن الصيغة الحالية للقانون قد لا يسمح لهم مستقبلا بالمطالبة بالانتداب في الوظيفة العمومية.

لقد تباحنا مع أصحاب المبادرة ونحن جميعا نعتبر أنفسنا شركاء فيما إذ نتوجه بالشكر إلى الزملاء الذين قدموا هذا المقترح على ما بذلوه من جهد ومع ذلك ثمة مسائل تستوجب المراجعة خاصة بوجود بنود ونقاط قد تؤدي إلى إقصاء فئات واسعة بسبب شرط السن.

إننا نتابع ما يتداول على مواقع التواصل الاجتماعي ونلاحظ انقساما في الآراء بين مؤيد ومعارض، لكن القانون واضح وصرح فهو إجراء استثنائي لانتداب أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل ممن تجاوزت أعمارهم الأربعين عاما، هؤلاء لهم الأولوية في الانتداب بالوظيفة العمومية تقديرا لسنوات الصبر والتضحية التي بذلوها في الدراسة على أمل الحصول على وظيفة في وقت لم تنصفهم فيه الدولة سابقا.

واليوم نأمل أن يضع هذا القانون حلا جذريا وفعالا لمن طالت بطالتهم من المعطلين عن العمل ومع ذلك تجدر الإشارة إلى عدم الوضوح في معايير الانتداب مثل مقاييس ترتيب المترشحين وكيفية المفاضلة بين الملفات ودور الهياكل المشرفة على عملية الانتداب إن كل هذه المسائل لم يرد ذكرها في القانون. ولأمانة فإن أصحاب المبادرة على دراية بذلك وبإمكانهم تنقيح بعض النقاط.

وفي الختام، أود أن أتوجه إليهم بتحية شكر كما أخص بالشكر أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل على تواصلهم مع أعضاء مجلس نواب الشعب وعلى ثقتهم التامة في نوابهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لك السيد محمد أمين المباركي على مداخلتك القيمة.

أحيل الكلمة إلى النائب المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لكافة الزملاء،

اليوم نلتقي في جلسة حاسمة حول قانون من طالت بطالتهم، هذا القانون ليس مجرد فصل تشريعي، بل هو إنصاف للشباب الذين صبروا سنوات وحققهم أن يترجم هذا الكلام إلى واقع وأن يبدأ مستقبلهم من اليوم. ملف من طالت بطالتهم ليس جديداً، بل هو نتيجة سنوات من الانتظار والصبر، شباب آمن بالدولة ولم يهاجر، بل صبر رغم التهميش.

ومنذ جويلية 2023 تحملت كتلة لينتصر الشعب المسؤولية، راسلت وتقدمت بحلول أوصلتنا إلى تمرير فصل إضافي في قانون مالية سنة 2026 يوفر الاعتمادات اللازمة للانطلاق الفعلي في الانتداب. اليوم نحن أمام اختبار وطني وأخلاقي، هذا القانون يجب أن يتحول إلى إنصاف حقيقي وإلا سنعود إلى خيبة جديدة لم يعد يتحملها شبابنا ولا البلاد.

كذلك أود أن أعرج على تاريخ عيد الثورة 17 ديسمبر فالثورة لم تكن مجرد حدث تاريخي، بل كانت صرخة ضد البطالة ضد التهميش وضد انسداد الأفق وكانت مطلباً للشغل والحرية والكرامة الوطنية، ومن هنا نترحم على شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بحياتهم فداء للوطن.

واليوم فإن الوفاء للثورة يكون بالفعل لا بالكلام، الشغل حق والحرية تعني أن يعمل المواطن بكرامة والكرامة الوطنية تعني أن الدولة لا تترك حامل الشهادة ينتظر سنوات طويلة بلا مستقبل.

إن المصادقة على هذا القانون وتنفيذه دون تأجيل هي رسالة واضحة من البرلمان بأن العدالة الاجتماعية قائمة مع الشباب ومع دولة تحمي سيادتها وتكرم مواطنيها. نحن اليوم لسان كل معطل وصوت كل من طال انتظاره وعيوننا على وعدنا للشعب فالحق يعود إلى أصحابه والعدالة لا تؤجل.

والحق هنا لا أستطيع أن أمر دون توجيه رسالتي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية حول أعوان المناولة المشرفة عليهم كافة بلديات ومعمديات أريانة، فقد التقينا بهم اليوم أمام هجو المجلس واطلعنا على وضعيات صعبة مست حياتهم وحياة عائلاتهم. لذلك من الضروري أن ينظر السيد وزير الشؤون الاجتماعية في أوضاع هذه الفئة في أسرع وقت وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائب المحترم علي زغدود، له ست دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكراً سيدي الرئيس،

السادة أعضاء لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية، تحية لكم،

الزميلات والزملاء النواب،

جماهير شعبنا العظيم،

اسمحوا لي في البداية أن أوجه تحية شكر وتقدير إلى كل زملائي في كتلة لينتصر الشعب، جهة المبادرة، على تعهم وعلى إصرارهم على إنجاح هذه الأحكام الاستثنائية التي هي اليوم في الجلسة العامة ترى النور لتتم المصادقة عليها إن شاء الله بعد حين.

اليوم نلتقي حول مبادرة تشريعية ليست عادية في مضمونها ولا في سياقها، مبادرة تمس أحد أعمق الجروح الاجتماعية في بلادنا وهو ملف من طالت بطالتهم من خريجي الجامعة. هذا الملف لم يعد يقارب كمسألة تشغيل فحسب، بل كقضية كرامة وطنية واختبار حقيقي لمدى التزام الدولة بحقوق مواطنيها ولعنى العدالة الاجتماعية التي نرفعها شعاراً ونطالب بتحويلها إلى سياسات فعلية.

زملائي زميلاتي، من طالت بطالتهم ليسوا حالة طارئة ولا نتيجة تقصير فردي، بل هم ثمرة سياسات عمومية غير متوازنة وخاطئة راهنت على التعليم دون أن ترافقه بخيارات إدماج حقيقية في سوق الشغل فكانت النتيجة آلاف الشهادات وآلاف العائلات وآلاف الأعمار المعلقة في الانتظار.

وهنا لا بد من التذكير بأن هؤلاء هم أبناء المدرسة العمومية هم أبناء الجامعة العمومية ومن رحمها تخرجوا وباسمها صبروا وبوعودها آمنوا بأن العلم طريق الارتقاء الاجتماعي، لكن ما الذي حدث؟ انهار المعصد الاجتماعي وتآكلت الثقة وتكرس الوعي المؤلم بأن الدراسة للأسف لم تعد ضماناً للكرامة.

السيد الرئيس، إن دستور 2022 واضح ولا لبس فيه العمل حق وعلى الدولة السعي إلى توفيره، هذه المبادرة التي تقدمت بها كتلة لينتصر الشعب لم تشكل خرقاً لهذا المبدأ الدستوري، بل هي تجسيد صريح له ومحاولة لتصحيح مسار طال انحرافه. ثم إن لهذه القضية بعداً تاريخياً لا يمكن القفز عليه فمن طالت بطالتهم كانوا في صلب كل الحراك الاجتماعي بتونس وكانوا وقود للحظات الفارقة في تاريخ البلاد وكانوا دائماً في الصفوف الأولى حين تعلق الأمر بالمطالبة بالحق والحرية والكرامة الوطنية ولا يعقل اليوم أن يكافأ هذا الدور التاريخي بالتهميش والإقصاء.

زملائي زميلاتي، نسمع اليوم للأسف من يخلت النقاش في كلفة مالية ويتجاهل الكلفة الحقيقية كلفة الإحباط كلفة فقدان الثقة كلفة ضرب قيمة الشهادة وكلفة تهديد السلم الاجتماعي.

إن الانتداب الاستثنائي المقترح من طرف كتلة لينتصر الشعب لا يجب أن يقرأ كعبء على ميزانية الدولة، بل كاستثمار وطني في الاستقرار وفي إعادة الاعتبار للعلم وفي ترميم العلاقة المتصدعة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

لقد أثبتت التجربة أن الحلول الترقيعية من قبيل تحميل القطاع الخاص ما لا يقدر عليه أو تسويق برامج هشة بلا أفق لم تعالج جوهر المشكلة، بل عمقت الشعور بالظلم ورسخت الإقصاء.

وعليه فإن هذه المبادرة اليوم تمثل حلاً مرحلياً ضرورياً يفتح أفقاً واقعياً ويؤسس لمسار واضح يبدأ بانتداب الدفعة الأولى ممن طالت بطالتهم في ميزانية 2026 وفق المعايير المضبوطة الشفافة والمجدولة زمنياً والمعلنة عنها.

السيد رئيس الحكومة، السيدة وزيرة المالية، السيد وزير التشغيل، إن مسؤوليتكم اليوم ليست تقنية فقط، بل هي مسؤولية سياسية ومسؤولية أخلاقية ووطنية فنجاح هذا المسار لا يتحقق بالمصادقة البرلمانية وحدها، بل بتوفير الاعتمادات وضمان التنفيذ وعدم تحويل هذا القانون إلى نص بلا روح.

زملائي زميلاتي النواب، إنصاف من طالت بطالتهم ليس منة من الدولة ولا استثناء ظرفياً، بل هو تصحيح لخلل عميق وتأكيد على أن هذا الوطن لا يقصي أبناءه حين يطول صبرهم.

ختاماً سادتي الكرام، نؤكد في كتلة لينتصر الشعب دعمنا اللامشروط لهذه المبادرة وندعوكم إلى تحمل مسؤوليتكم كاملة في التصويت لها حتى لا يضاف هذا الملف إلى قائمة الوعود المؤجلة، ذلك هو معنى الدولة العادلة وذلك هو الامتحان الحقيقي لانتصار الشعب ولينتصر الشعب وعاشت تونس وشكراً لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني، له ست دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

في حقيقة الأمر دعوني أبدأ بمثل شعبي معروف "ما يعفس على الجمرة كان إلي حاس بها" والفئة المستهدفة اليوم هي فئة تحس بالجمر وأغلبية النواب القادمين من مناطق داخلية ومن أحياء شعبية قد عاشوا التجربة نفسها، وبالتالي فإن الإحساس الذي يشعر به هؤلاء من السهل أن يصل إلينا. ولهذا أقول إن الجلسة العامة اليوم في تقديري ليست مجرد نقاش حول قانون يمر أو لا يمر فحسب وإنما نحن اليوم أمام اختبار للدولة ومؤسساتها وخاصة بوظيفتها التنفيذية والتشريعية.

نحن اليوم على أبواب عيد الثورة 17-12، الثورة التي قامت على شعارات معروفة لدى الجميع: شغل، حرية، كرامة وطنية والتي رفعت شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق". نحن اليوم سنختبر هل كانت ثورة حقيقية أم هو احتفال لمجرد الاستهلاك؟

تشغيل من طالبت بطالتهم ليس ملفا تقنيا ولا عبنا ماليا، بل هو دين ثقيل في رقبة الدولة لصالح أعمار أفنت واحترقت في سياق الانتظار. هو رد للحقوق إلى أصحابها هؤلاء الذين كانوا الوقود الحقيقي للثورة وبالتالي فإن التشغيل ليس منة ولا صدقة ولا حتى رشوة سياسية فالتشغيل اليوم هو تجسيد للعدالة والكرامة وهو قرار شجاع ينصف هذه الفئة المظلومة.

لماذا أحكام استثنائية لمن طالبت بطالتهم؟ لأن هذه الفئة التي تجاوزت عشرة وخمسة عشر وعشرين سنة بطالة وبلغت سن الأربعين، لماذا لم تلتحق بالوظيفة في أي مكان؟ لأنها تخرجت في منظومة سابقة قبل الثورة، كان فيها التشغيل قائما على المحسوبة وقائم على الرشوة وقائم على طرق ملتوية، لا تحقق تكافؤ الفرص، ولا تعتبر كل المواطنين، مواطنين، بل تفضل مجموعة على أخرى وحتى بمستوى جهوي، ولدينا أمثلة في عهد بن علي حول كيفية يتم التشغيل في بعض الجهات يشتغل سنتين ثم يترسم ويعود إلى جهته.

أريد أن أذك هذه المجموعة عاطلة عن العمل، لماذا؟ لأن بعد الثورة في المنظومة السابقة كان اقتسام "الكعكة" وفق حصص بين الأحزاب الحاكمة والمؤثرة تحت عناوين وقائمتين ولافتات لم ينصف هذه الفئة المظلومة ولهذا اليوم عند الحديث عن أحكام استثنائية لمن طالبت بطالتهم لأن هؤلاء هم فئة مظلومة وهو رد الحقوق إلى أصحابها. ومن خلال تمرير هذا القانون، نحن نصر على أن بعد الوظيفة التشريعية التي قامت بدورها ستواصل التمسك بدورها الرقابي وعلى الوظيفة التنفيذية أن تتعهد أولا بتفعيل الفصل 57 من خلال ترسيم الاعتمادات للدفعة الأولى والتسريع بإطلاق المنصة حتى يستطيع هؤلاء في أقرب الأوقات من التسجيل ثم متابعتها على مراحل الثلاث.

وهكذا نعتبر أنفسنا أننا ندافع على إرداد أو رد هذه الحقوق لأصحابها المهضومة على مدى سنوات، من طالبت بطالتهم بشرط السن وبسنوات التخرج القديمة وكذلك مبدأ تشغيل فرد من كل عائلة بقطع النظر على سنة التخرج وبتقطع النظر عن سنه لأن هذه العائلات التي ليس لها صوت ولا تجد من يدعمها أو يساندها.

إن هذا المجلس قام وسيقوم بتمرير قانون نزيه وشفاف وواضح لصالح المجموعة التي لا يمكنها اليوم أن تقوم بمناظرات ولا تقبلها الوظيفة العمومية ولذلك قلنا لا بد من انتداب استثنائي.

شكرا لكل زملائي في المجلس سواء من جهة المبادرة أو من النواب الذين دعموا هذا القانون وهذا المشروع وتراقب سرعة تنفيذه حتى نعيد الحقوق إلى أصحابها وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة النواب المحترمون،

أدخل اليوم بصفتي نائبا عن دائرة منزل مهوري ونصر الله والشراردة لا لأدافع عن أرقام أو إحصائيات جامدة، بل لأحمل إلى هذا المجلس صوت آلاف الشبان والشابات من أصحاب الشهادات العليا الذين طال انتظارهم واستهلكت سنوات من أعمارهم بين البطالة والوعود المؤجلة، هؤلاء لم يختاروا البطالة، بل اختاروا العلم والتحصيل وخدمة وطنهم، لكن الواقع المؤلم حول الشهادة من مفتاح أمل إلى عبء ثقيل ومن وسيلة اندماج إلى سبب للإقصاء والتهميش.

في مناطقنا الداخلية البطالة لم تعد حالة ظرفية، بل أصبحت مشكلة بنيوية تهدد السلم الاجتماعي وتغذي الإحباط وتدفع بالكفاءات إما إلى الهجرة أو إلى الانسحاب القسري من الحياة الاقتصادية.

إن مقترح القانون المعروض اليوم لا يجب أن ينظر إليه كحل ظرفي أو إجراء استثنائي، بل كجزء من سياسة وطنية عادلة تعيد الاعتبار لقيمة الشهادة وتربط التشغيل بالحاجيات الحقيقية للإدارة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

نحن لا نطالب بالانتداب العشوائي ولا نكرس الربيع، بل ندعو إلى آليات تشغيل شفافة وعادلة وتوزيع منصف للفرص بين الجهات وإدماج حقيقي للكفاءات في مواقع الإنتاج والخدمة وربط التشغيل بالتنمية الجهوية الفعلية. إن إنصاف أصحاب الشهادات العليا هو استثمار في الدولة نفسها وفي قدرتها على الإصلاح والتجديد فالدولة التي تقصي كفاءاتها تضعف نفسها.

من هذا المنبر أدعو إلى التعاطي الجدي والمسؤول مع هذا المقترح وتحسينه بما يضمن ديمومته ونجاعته لأن شبابنا لا يطلب صدقة، بل حقا. لهذا أتمنّى مجهود كل نواب الشعب الذين كانوا جديين في التعامل مع هذا الملف القديم الجديد من أجل إنصاف هاته الفئة التي عانت لعقود نتيجة سياسات أقصتهم وحرمتهم من حقهم المكفول بالدستور، ألا وهو حق الشغل.

إن هذا اليوم هو يوم تاريخي بالنسبة إليهم ويوم تاريخي بالنسبة إلى هذا المجلس الموقر الذي كما قلت سابقا كان صادقا في تعامله مع هذا الملف. نعم، هو يوم تاريخي لأن الفرحة ستعم كل أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل ومن طالبت بطالتهم وبالتالي فإن الفرحة ستعم في كل بيوت الجمهورية التونسية.

هذه الفئة التي عانت الإقصاء والتهميش لعقود تستحق أن يتم انتدابها لأنها تمثل خيرة شباب الوطن ومنهم من توفي ولم يفرض

السيد شفيق عز الدين زعفروري

شكرا مرة أخرى،

بسم الله الرحمن الرحيم،

ليس من باب الصدفة أن تتولى كتلة لينتصر الشعب في هذا اليوم 16 ديسمبر، وغدا تاريخ التغيير، تاريخ ثورة 17 ديسمبر، ثورة التشغيل والحرية والكرامة وبدعم من كل النواب تحملنا أمانة وراية الدفاع عن حق المعطلين مجددا، وليس من الصدفة أن يستमित الأخ والرفيق الدكتور نجيب العكرمي في تحويل هذه المبادرة إلى تشريع قابل للتنفيذ هو ورفاقه وبقيّة النواب في انتظار تفاعل الجهاز التنفيذي بالشكل المطلوب.

ثانيا، هذه المبادرة هي بداية ثورة تشريعية حقيقية لا يجب أن تقف عند هذه النقطة فغدا هو تاريخ البداية الجديدة، تاريخ البداية غدا 17 ديسمبر وهذه البذرة التشريعية التي يجب أن تتلوه تشريعات مبنية على واقع وحقيقة الدولة المغيبة، تونس الخير، تونس الثروة والأراضي الخصبة، نحن نعيش واقعا لا علاقة له بواقعنا.

السيد رئيس الجمهورية، بالنسبة إلى صغار الفلاحين وبالفلاحين عموما بدون إطالة فإن العنوان الأول هو الاعتراف بالفلاح ثم ستأتي الحلول. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم إبراهيم حسين، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للجنة التخطيط الاستراتيجي،

لقد طال انتظار الجميع لهذا القانون الذي يكرس على أرض الواقع حقا من الحقوق الدستورية وهو الحق في العمل على أساس الكفاءة والإنصاف. إن هذا القانون يمثل عودة الأمل لأمر ضحت من أجل تعليم أبنائها وتمكينهم من فرصة للحياة اللائقة والكرامة وهو أيضا إعادة للاعتبار لمن طال تمهيشهم ووصلوا إلى حد اليأس من كل شيء.

إن نواب الشعب بمصادقتهم على هذا القانون يؤكدون أن خيار بلادنا الوحيد هو تكريس الدولة الاجتماعية التي تضمن الحقوق لأبنائها وتصون كرامتهم وتعزز فيهم الانتماء إلى وطنهم. ويتطلب تفعيل هذا القانون تسهيل جميع الإجراءات التي تسرع تأهيل المشمولين به ليتمكنوا بمواطن شغلهم في أحسن الظروف وليتمكنوا من حقوقهم دون تعقيدات إدارية لدى الصناديق الاجتماعية والبنوك وغيرها من المؤسسات.

وأخيرا، من الواجب علينا اليوم أن نولي اهتماما بتسريع إدماج أبنائنا من الذين طالت بطالتهم من غير حاملي الشهادات العليا ليحصلوا بدورهم على حقهم في الشغل ويتم إدماجهم في الدورة الاقتصادية وحمائهم من الهجرة السرية ومختلف المخاطر الاجتماعية وذلك من خلال تأهيل مراكز التكوين المهني ومؤسسات التدريب في جميع القطاعات التي نحتاج إليها اليوم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة الأستاذة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

بالانتداب وقد آن الأوان لأن يتم انتدابهم وإدماجهم في صلب الوظيفة العمومية وبذلك يثبت مجلس نواب الشعب بصفته السلطة التشريعية على صدقه تجاه قضايا شعبه وبالتنسيق مع السلطة التنفيذية التي لا طالما تفاعلت مع هذه الفئة وعلى رأسها رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد.

وعليه من هذا المنبر أدعو كل زملائي النواب إلى دعم هذه الفئة والتصويت والمصادقة على هذا القانون الذي يعتبر آخر أمل لهاته الفئة التي حرمت لعقود وعانت التهميش والإقصاء.

نحن لا ننتظر خطابا، بل قرارا شجاعا وأدعوا كل زملائي وزميلاتي إلى التصويت بكثافة وبنعم وشكرا والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

أدخل اليوم لتوضيح بعض النقاط.

تاريخ ورود المقترح 28 جويلية 2023 وتاريخ إحالته 3 أوت 2023 وقد عقدت اللجنة جلساتها بتاريخ 24 أكتوبر 2023 جلسة الاستماع وتاريخ 1 نوفمبر 2023 مواصلة النظر، تاريخ 11 جوان 2024 مواصلة النظر وتاريخ 19 ماي 2025 مواصلة النظر.

وأود التأكيد أنه إلى حدود سنة 2025 لم تحضر رئاسة الحكومة ولو جلسة واحدة في إطار الاستماع بلجنة التخطيط الاستراتيجي أي رئاسة الحكومة تقريبا لا تبالي بهذا القانون وهذا يعتبر مهمة صعبة في المرحلة القادمة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ونأمل أن يتم تطبيقه فعليا.

هذه رسالة من المعطلين عن العمل الموجودين خارج هذا المجلس والذين من حقهم العمل بشهادتهم العليا ومن حقهم أن يتم انتدابهم وهي رسالة واضحة إلى الحكومة التونسية لتطبيق هذا القانون بعد المصادقة عليه، لكن هناك أيضا عدة اعتبارات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار. كنت أتمنى من الزملاء عدم إئثار الميزانية بالقوانين الإضافية ضمن قانون المالية لو كانوا فعلا يشعرون بمن طالت بطالتهم، هذا أولا.

ثانيا، إلى حد الآن لا نعرف العدد الحقيقي للمعطلين عن العمل الذين طالت بطالتهم والمعنيين بالمنصة وبأحكام هذا القانون وهو ما يجعل أعدادهم غير واضحة ومن جهة أخرى، لم نر أي خطاب من رئيس الحكومة أو من رئيس الجمهورية في علاقة بمباركة هذا القانون أو إسناده أو التأكيد على تطبيقه أم لا وهو أمر مهم.

بصفة عامة أرى أن المشهد لا يزال ضبابيا رغم أنه وبقدرة الله سيتم المصادقة عليه خلال هذه الجلسة العامة وعليه أدعو إلى توضيح من السلطة التنفيذية سواء من رئيس الحكومة أو من رئيس الجمهورية لقطع الشك والإجابة بوضوح عما إذا كان هذا القانون سيطبق فعلا على أرض الواقع أم لا حتى لا يتكرر ما حصل مع القانون عدد 38 سابقا وحتى تكون تهانينا للمعنيين مبنية على أساس واضح وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم شفيق عز الدين زعفروري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

يعد هذا القانون هو الانتصار الحقيقي للثورة التونسية وللشباب التونسي الذي نكل به طيلة سنوات في الانتفاضة وعان من ويلات البطالة كل الشباب المعطل عن العمل ذاق ويلات البطالة وقلة الحيلة والمعاناة بكل تفاصيلها.

نحن لم ننفر بالتشريع ووجهنا دعوة للحكومة ومقترح القانون هذا له قرابة السنتين يعني قريبا سنحتفل بعيد ميلاده، لكن الحكومة لم تأت وقالت أنها ستقدم مقترح قانون في هذا الغرض وانتظرنا ذلك لكنها لم تتفاعل ولم تقدم أي مبادرة. وبالتالي لا يمكن لأحد أن يلومنا على ممارسة حقنا في التشريع بعد استنفاد كل الطرق وإن عدم حضور الحكومة في أي قانون لا يصادر حق مجلس نواب الشعب في التشريع والانتصار لمطالب الشعب.

وأقول اليوم رغم أن لدي بعض التحفظات على هذا القانون وأشعر بالأسف لأننا ناقش وضعيات من طالت بطالته لعشر سنوات وكأنه يجب أن تقوم بعقد مع البطالة بعشر سنوات للحصول وظيفه. لكن داخل هذه التراكمات التي صارت وداخل البؤس الذي انتشر داخل منظومة كاملة يفترض علينا مراجعتها لأن وزارة التعليم العالي وجامعاتها أصبحت للأسف تفرز البطالة، نضع توجهات في البكالوريا نحو اختصاصات تعاني من بطالة مرتفعة. هذا القانون جزء من الحل لمن طالت بطالتهم، ولكن يجب مراجعة كل المنظومة التعليمية من التعليم الابتدائي إلى أن نصل إلى التعليم العالي بتعليم عالي لائق ومطابق لحاجيات سوق الشغل.

اليوم عندما نكون شخصا في الأستاذية اختصاص عربية وبعد ذلك نقول هو الذي رفض الشغل، بماذا سيشتغل؟ هو أصل تكوينه التدريس، ماذا سيشتغل غير هذا؟ وبالتالي يجب علينا تحمل مسؤولياتنا وهذه الفئة لها حق يجب أن تأخذ، ولكن أيضا يجب أن تراجع كل المنظومات السابقة.

المعطلين عن العمل أحييم من هذا المنبر الذين صبروا كثيرا وصابروا على الدولة وصبروا على كل الحكومات المتعاقبة دون نتائج تذكر وصبروا على كل مجالس النواب كذلك دون نتيجة تذكر واليوم فإن هذا الحق الدستوري في الشغل والحرية والكرامة الوطنية يتحقق وهو ما يمثل الانتصار الحقيقي للثورة التونسية وللشباب التونسي الذي نكل به وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هكذا نأتي إلى نهاية مداخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

وقبل أن نعطي الكلمة إلى جهة المبادرة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب نأخذ راحة لمدة عشرين دقيقة ثم نعود على الساعة الرابعة وخمسين دقيقة، إن شاء الله.

(كانت الساعة الرابعة والنصف مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الخامسة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة،

الكلمة لممثل جهة المبادرة النائب المحترم علي زغدود.

غدا 17 ديسمبر، ذكرى اندلاع الثورة التونسية، الثورة التي قامت ضد الحيف والظلم ورفعت شعار "الشغل الحرية الكرامة الوطنية". كان حلم الثورة واضحا أن يعيش كل تونسي بكرامة وأن يجد كل شاب فرصة عادلة لبناء مستقبله في وطنه، لكن المؤلم أن جيل الثورة نفسه جيل الثمانينات والتسعينات ما زال إلى اليوم يقصى من حقه في التشغيل.

نسبة البطالة بين الشباب تصل إلى 15.4 % وتبلغ 25 % من خريجي الجامعات أي الكثير من أبنائهم بلغ سن الأربعين فما فوق وكأننا نقول لهم انتهى الحلم فات الأوان هذا ظلم مضاعف. لقد همش هذا الجيل وهاجرت نخبه ومن بقي من دكاترتنا وخريجينا وأساتذتنا اصطدم بأبواب الوظيفة العمومية المغلقة وباقتصاد تحتكره لوبيات لا تعترف بالكفاءة إلا من خلال المحسوبية.

اليوم نحن أمام فرصة حقيقية لتصحيح هذا المسار من خلال الانتداب المباشر لأصحاب الشهادات العليا الذين طال انتظارهم. هذا القانون هو إنصاف سياسي واجتماعي وتجسيد فعلي لمطالب الثورة واستثمار في كفاءات وطنية حرمت طويلا من حقها الطبيعي في العمل.

إن إنصاف هذا الجيل يعني وقف نزيف هجرة العقول، إنصاف هذا الجيل يعني إعادة الاعتبار للكفاءة وبناء استقرار اجتماعي حقيقي، جيل الثورة لم يطلب المستحيل، بل طالب بحقه في الشغل والكرامة. وإذا كان مسار 25 جويلية قد جاء بوعود تصحيحية فعلية فإن أول اختبار له هو إنصاف من انتظروا حقيهم وضجوا وعدم تركهم على هامش الوطن.

هذا القانون إما أن يرى النور فعليا ويعيد الحق إلى مستحقيه أو يضاف إلى القوانين المعطلة شأنه شأن القانون عدد 38 الذي صودق عليه بأمل كبير وتطلعات كبيرة وختمه رئيس الجمهورية ونشر في الرائد الرسمي وبذلك يصبح هذا المجلس دوره في وظيفته التشريعية بلا معنى أو بلا دور لأن الوظيفة التشريعية تجسد انتظارات الشعب وترجمتها على أرض الواقع وهو ما هو معهود للوظيفة التنفيذية.

وللتأكيد فإن الوظيفة التشريعية مارست دورها بالكامل والدليل أن جلسات الاستماع في لجنة الاقتصاد والتخطيط استكملت مسارها التشريعي كاملا بدون حضور أي عضو من الحكومة وهذا غياب الالتزام والمسؤولية وغياب التناغم بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وهو ما أكد رئيس الجمهورية في عديد المناسبات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم بلال ابن المشري، له ست دقائق،

تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا، ناقش اليوم في 16 ديسمبر مقترح هذا القانون الذي يعد انتصارا لمطلب الشغل والحرية والكرامة الوطنية الذي تنكرت له كل الأطياف السياسية وكل النخب التي برزت باسم هذا الشعار. لقد رفع الشباب هذا الشعار بكل أمل وحماس وخرجوا إلى الشوارع واستغل خروجهم بعض ما يسمى زورا بالنخب أناس وشيوخ لا نعرفهم حتى يتاجروا به.

السيد علي زغدود، ممثل جهة المبادرة

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى السيدة نائبة الرئيس وإلى السادة أعضاء لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية، كذلك السادة والسيدات مستشاري اللجنة،

باسمي وباسم كتلة لينتصر الشعب جهة المبادرة أوجه تحية إلى كل الزملاء والزميلات أعضاء مجلس نواب الشعب ومن خلالكم تحية إلى جماهير شعبنا العظيم من المعطلين من أصحاب الشهادت العليا.

سيدي الرئيس، نحن في موقف وفي يوم تاريخي، هذا اليوم يجسد من تحت قبة البرلمان مدى إصرار مجلس نواب الشعب على الالتحام بالجماهير وعلى مدى قدرة مجلس نواب الشعب على أن يكون الصوت الصادح بالمطالب الشعبية وأن يكون متبنيا لكل ما يصدر من عموم شعبنا في كل ولايات الجمهوري.

ولعل ما صدر أخيرا في فصول قانون المالية دلالة واضحة على أن مجلس نواب الشعب بالرغم من حملات التشكيك وحملات الشيطنة والهجمة التي تعرض إليها المجلس إلا أنه بين أنه قادر على أن يكون صوت الشعب وأن يكون قادرا على الانحياز للمطالب الشعبية والمدافعة على خيارات شعبنا.

الأحكام الاستثنائية لمن طالت بطالتهم لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية تحت عدد 23/2023، هذا القانون الذي قدم منذ 28 جويلية 2023 أيضا دلالة أخرى من دلالات تقاطع حقيقية بين الجهة التشريعية والمطالب الشعبية.

لا يخفى علينا سادتي وسيدات النواب أن مطالب من طالت بطالتهم تعتبر الجرح الاجتماعي الأكبر بتونس ولعل وروده ضمن القوانين الأولى لمجلس نواب الشعب إلا دلالة واضحة على البوصلة الحقيقية لمجلس نواب الشعب وهو الانحياز للفئات الشعب ومطالب الشعب التونسي.

أيضا فيما يتعلق بمدخلات السيدات والسادة النواب بينت كلها أن هنالك إجماعا كبيرا من كل السيدات والسادة النواب على هذه الأحكام الاستثنائية وهنالك دفع كبير لإنجاح هذا القانون وهذه المبادرة التي أردنا من خلالها أن تكون في شكل أحكام استثنائية قابلة للتطبيق قادرة على أن تفي بالحاجة إلى فئة واسعة ظلمت وحرمت لسنين وأصبحت اليوم خارج دائرة التوظيف وخارج دائرة الوظيفة العمومية.

أيضا هنالك من يريد أن يكون هذا القانون نسخة سيئة أخرى من النسخ التي بقيت في الرفوف على غرار قانون 38 وهذا ما لم نريده وما لم نعمل عليه وبالتالي فإن الفلسفة الحقيقية من وراء هذه الأحكام الاستثنائية هي فلسفة اجتماعية وروح اجتماعية بالأساس، لذلك حاولنا أن نحصر الفصول وأن نحصر الشروط والمقاييس في أكبر عدد ممكن ينصف الطبقة التي لم تتحصل على امتيازات ولم تتحصل على فرص عمل ولم يتسن لها وجود فرص عمل حقيقية طيلة مدة انتظارها.

لذلك كانت الشروط والمقاييس على النحو التالي:

سن المترشح وتعطى فيه الأولوية لمن تجاوز أربعين سنة، سنة التخرج وهي أكثر من عشر سنوات، وفرد من كل عائلة دون اعتبار

شرط السن في العائلات المعوزة والفقيرة والتي لا تتوفر فيها شروط الحياة.

كما راعت الأحكام الاستثنائية الوضعيات الاجتماعية فيما يتعلق بالمعاقين فيما يتعلق بحالات الاجتماعية المختلفة الطلاق اليتيم إلى غير ذلك، وبالتالي حاولنا قدر المستطاع أيضا أن تشمل الدائرة فئات مختلفة وعناوين اجتماعية مختلفة.

في الفصل الثالث باب الاشتراط لا يمكن أن يكون المترشح غير مسجل بمكاتب التشغيل، لا يمكن أن يكون المترشح منتفع بإجراءات التسوية للوضعيات المهنية وهي عديدة وخاصة في الفترة الأخيرة بعد صدور قانون منع التشغيل الهش والعقود والمناولة، الآلاف سويت وضعيتهم وأصبحوا مشمولين بالتسوية، كذلك الأساتذة والمعلمين النواب أكثر من 10 آلاف تمت تسوية وضعياتهم.

أيضا عمال الحضائر الجزء الأول والجزء الثاني 35-45 واليوم 45-55 وبالتالي شرائح اجتماعية كبيرة تمت تسوية وضعيتها، حاولنا أن تكون خارج دائرة الشروط حتى لا تضيق أكثر في عملية الانتداب.

أيضا فيما يتعلق بالانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحياة الاجتماعية، حقيقة أردنا إعطاء فرصة لمن لم يتحصل على شغل ومن لديه "CNRPS" بصفة مسترسلة هو في وضعية شغلية وبالتالي الغاية من هذا القانون هو إنصاف الفئة العاطلة فعليا عن العمل والتي لا تشتغل.

ثم أيضا عدم التمتع بمعرف جبائي خلال سنة التسجيل بالمنصة لأننا نعتبر أن المعرف الجبائي أو ما يعرف "بالباتيندا" أي مورد رزق سواء كان كثيرا أو قليلا فهو يعتبر مورد رزق وبالتالي أردنا بهذا الشرط أن نستثني به من يتمتع بمورد رزق ونعطي الامتياز لمن لا يتمتع بمورد رزق.

ثم عدم الحصول على قرض استثماري فوق 40 ألف دينار، نعرف أن هذه الفئة عانت الولايات وعانت الأمرين وطرقت عديد الأبواب لعل منها حتى بعث مشاريع خاصة، ولكن للأسف هذه فئة عريضة منهم جوهت بالرفض ووجدت الأبواب موصدة ولم تعط لها فرصة قرض استثماري، وبالتالي لا يمكن أن نسوي بينها وبين من فتحت له فرصة الاستثمار وفرصة الخروج من دائرة البطالة على الأقل.

هذا بصورة عامة فيما يتعلق بالتفاعل مع جملة النقاط التي طرحها الزملاء النواب والزميلات ونتمن عاليا كجهة مبادرة فعلا ما لاحظناه خلال جلسات الاستماع داخل لجنة التخطيط الإستراتيجي والتي مرة أخرى نوجه إليها تحية كبيرة على العمل الكبير الذي قدمته من أجل إنجاح الأحكام الاستثنائية والمروء بها إلى اليوم الأكاديمي ثم وصولا بها إلى الجلسة العامة.

أيضا لمسنا حرصا كبيرا من كل الزملاء النواب الذين ارتادوا في الصباح والمساء وفي الساعات المتأخرة قاعة لجنة التخطيط الإستراتيجي وكلهم حرص على الدفع إلى الأمام بهذه الأحكام الاستثنائية على أن ترى النور في أقرب وقت، ثم أيضا لاحظنا مدى حرصهم أيضا في الفصل 57 من قانون المالية الذي لاقى دعما كبيرا في عملية التصويت والدفع به إلى تبنيه من قبل لجنة المالية للجنة المشتركة بين غرفتي مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم وساهم الزملاء النواب مساهمة كبيرة في تبني اللجنة المشتركة للفصل 57 ثم أيضا عملوا كثيرا على المصادقة عليه بأغلبية عالية في تمرير الفصل 57

وتجسيده ضمن قانون المالية الذي سيضمن انتداب الدفعة الأولى من خريجي الجامعات في ميزانية 2026 في الدفعة الأولى.

أيضا الفصل 82 من قانون المالية في سنة 2025، للأسف لاحظتم زملائي أننا في السنة الماضية مررنا هذا القانون وأعطينا الامتياز لحاملي الشهادات العليا، ولكن للأسف مر في قانون الميزانية لسنة 2025، ولكن لم يفعل وبقي ينتظر النص الترتيبي الذي لم يصدر إلى اليوم وبذلك لم يتمتعوا به المعطلين وحاملي الشهادات العليا.

اليوم إذن بحول الله زملائي سنصادق على هذا القانون وتمسكين بالفصول أو بالنص الأصلي لجهة المبادرة الذي حظي بدعم ومصادقة من قبل اللجنة حيث أوصت بالتصويت لفائدته ومن هنا من هذا المنبر نطالب إذن الوظيفة التنفيذية بأن تحدث منصة إلكترونية مركزية لإدارة جميع الشغورات وإدارة هذا الملف في أقرب وقت وأن تكون الوظيفة التنفيذية حريصة في أقرب وقت أن تقوم باجتماع وزاري يجمع رئاسة الحكومة ويجمع وزارة المالية ويجمع وزارة التكوين والتشغيل و يصدرها نصا ترتيبيا واضحا في إحداث هذه المنصة وفي الإعلان عن العدد الرسمي للمعطلين عن العمل وفي الإعلان عن الشغورات الموجودة في القطاع العام والوظيفة العمومية حتى تكون الرؤية واضحة لمن طالبت بطالهم وتكون الرؤية أيضا أوضح لمن هم اليوم في صف الانتظار والذين صبروا كثيرا على الدولة في إيجاد حل لمن طالبت بطالهم.

واليوم إذن الحل موجود داخل قبة البرلمان، نواب الشعب اليوم يمدون الوظيفة التنفيذية بحلول فعلية قادرة على أن تمر أو تفك الأزمة الاجتماعية التي رافقت تونس في الفترات الأخيرة وخاصة قبل الثورة إلى غاية الآن الاحتجاجات الاجتماعية التي ترفع فيها مطالب مشروعة مطالب هتفت بها عديد الحناجر في كل الاحتجاجات الاجتماعية "شغل، حرية، كرامة وطنية".

إخوتي أخواتي، زميلاتي زملائي،

لا بد أن نعطي الحق لأصحابه ونصوت لصالح هذه الفئة التي للأسف تنكرت إليها الحكومات السابقة وللأسف أدارت إليها ظهرها البرلمانات السابقة، لكن هذا البرلمان سوف يكون حاضرا في التاريخ وفي الجغرافيا وسوف يدافع على كل الفئات الاجتماعية وخاصة منها الأكثر هشاشة واليوم نعتبر أن فئة المعطلين وحاملي الشهادات العليا هؤلاء هم خريجي المدرسة العمومية، خريجي الجامعة التونسية العمومية، هؤلاء كان إيمانهم وصبرهم على وطنهم كبير لم يركبوا قوارب الموت ليغادروا هذا الوطن، بل مكثوا هنا وطالبوا هنا تحت أشعة الشمس وتحت زخات المطر بحق تاريخي، والآن البرلمان ونواب الشعب، هؤلاء النواب الذين ينتمون إلى كل تونس وينتمون لكل المطالب المشروعة في تونس اليوم سيكونون في التاريخ وسيصادقون على الأحكام الاستثنائية لمن طالبت بطالهم من خريجي الجامعات.

شكرا جزيلاً لكم زملائي زميلاتي،

شكرا للجنة التخطيط الإستراتيجي،

شكرا لرئاسة البرلمان التي فتحت أبوابها في عديد من المرات لسماع أصوات المحتجين وأصوات من طالبت بطالهم ووجدوا صدورا مفتوحة وأيادي ممدودة لكي يقدموا مقترحاتهم ولكي تؤخذ بعين الاعتبار أهمهم وصبرهم ضمن الأحكام الاستثنائية لمن طالبت بطالهم.

شكرا للجميع ونتمنى اليوم أن نعم الفرحة كل بيوت تونس وتترامن مع الفرحة بذكرى 17 ديسمبر ذكرى الثورة المجيدة التي هتفت بها حناجر الأحرار في كل ساحات الجمهورية والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم السيد علي زغدود ممثل جهة المبادرة عن كل هذه المعطيات والبيانات والآن ننتقل إلى التصويت على مقترح القانون ونشرع في البداية بالتصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

76 موافقون محتفظ وحيد ولا يوجد رافض، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟ إذن النتيجة النهائية 81 موافقون، محتفظ وحيد ولا يوجد رافض، يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مقترح هذا القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مقترح القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكر السيد الرئيس،

إذن نبدأ في تلاوة فصول هذا المقترح القانون تباعا.

عنوان القانون:

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية

لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالبت بطالهم

بالقطاع العام والوظيفة العمومية

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان،

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 78، محتفظون 3 ورافض وحيد. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟ النتيجة النهائية 80 بالنسبة إلى الموافقين، 3 محتفظين، رافض وحيد، تمت المصادقة على العنوان في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة لتلاوة الفصل.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الفصل الأول:

تتم معالجة وضعية خريجي التعليم العالي ممن طالبت بطالهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام والوظيفة العمومية، ويكون هذا الملف تحت إشراف وزارة الت ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

انتهى الفصل، لا يوجد تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

85 موافقون، 3 محتفظون ورافض وحيد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية 87 موافقون، 3 محتفظون ورافض وحيد.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني.

السيد نائب رئيس اللجنة تفضل لك الكلمة.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الفصل 2:

تحدث منصة رقمية يتم فيها تنزيل المعطيات الخاصة بالمرشحين ويتم ترتيب المترشحين ترتيباً تفضلياً حسب المعايير التالية:

- 1- سن المترشح، وتعطى الأولوية لمن تجاوز 40 سنة،
- 2- سنة التخرج أكثر من 10 سنوات،
- 3- فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن،
- 4- الوضعية الاجتماعية.

لم ترد أي تعديلات، انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يوجد تعديلات، إذا الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

83 موافقون، 5 محتفظون، رافضان اثنان. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية: موافقون 85، محتفظون 5 ورافضان اثنان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الفصل 3:

يشترط في المترشحين:

- 1- التسجيل بمكاتب التشغيل،
 - 2- عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضعيات المهنية،
 - 3- ثالثاً عدم الانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحياة الاجتماعية،
 - 4- عدم التمتع بمعرف جبائي خلال السنة السابقة للتسجيل بالمنصة،
 - 5- عدم الحصول على قرض يتجاوز 40 ألف دينار من المؤسسات المالية والبنكية المانحة للقروض عند التسجيل بالمنصة.
- انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

82 موافقون، 4 محتفظون، 3 رافضون، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية 84 موافقون، 4 محتفظون و4 رافضون، تمت المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الفصل 4:

يتم انتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالملفات ويخضع إثرها المنتدبون إلى مرحلة تأهيل حسب الخطة أو الوظيفة بالمؤسسات المعنية.

انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

83 موافقون، 3 محتفظون، رافض وحيد. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية 85 موافقون، 3 محتفظون ورافض وحيد.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الخامس.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الفصل 5:

يتم سد الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة والذين تتوفر فيهم الشروط مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات.

انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

82 موافقون، 4 محتفظون، رافضان اثنان. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية 84 موافقون، 4 محتفظون، رافضان اثنان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السادس، تفضل الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

الفصل 6:

يتم الانتداب على دفعات لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

86 موافقون، محتفظان اثنان، رافضان اثنان. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية 88 موافقون، محتفظان اثنان ورافضان اثنان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السابع.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

الفصل 7:

يتم تحليل معطيات المسجلين بالمنصة مرة واحدة كل سنة.

انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

88 موافقون، 4 محتفظون لا يوجد رافض. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية، 90 موافقون، 4 محتفظون ولا يوجد رافض.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثامن.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

الفصل 8

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسي.

انتهى الفصل ولم ترد أي تعديلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

88 موافقون، 5 محتفظون، لا يوجد رافض. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟

إذا النتيجة النهائية 90 موافقون، 6 محتفظون، لا يوجد رافض، تمت المصادقة على الفصل الثامن في صيغته الأصلية.

كل الفصول وقعت المصادقة عليها في صيغتها الأصلية.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مقترح هذا القانون برتمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

90 بالموافقة، 3 محتفظين، رافضون واحد. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الراضين؟

إذا النتيجة النهائية: 92 موافقون، 4 محتفظون ورافض واحد وبذلك تمت المصادقة على مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية عدد 23 لسنة 2023 في صيغته الأصلية.

شكرا جزيلاً لجميع الزميلات والزملاء.

بالغ الشكر والتقدير للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية.

الشكر موصول لكافة السيدات والسادة النواب الذين يمثلون جهة المبادرة بهذا المقترح.

الإعلان عن تغييرات في الكتل النيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن أسرد عليكم بعض التغييرات التي وردت بالنسبة إلى بعض الكتل وأعضاء المكتب الذين توصلنا بأسمائهم. إذا عملاً بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي نعلن عن تغييرات في مكاتب بعض الكتل وذلك كما يأتي بيانه:

- تعيين كل من السيد طارق الربيعي رئيساً للكتلة الوطنية المستقلة والسيد مصطفى البوبكري في خطة نائب رئيس الكتلة،

- تعيين كل من السيدة نور الهدى سبائطي رئيساً لكتلة الأمانة والعمل والسيد سامي طوجاني في خطة نائب رئيس الكتلة،

- انضمام النائب السيد حمزة بضيافي إلى كتلة صوت الجمهورية.

ونأذن بنشر هذه التغييرات بالرائد الرسمي لمداوات مجلس نواب الشعب، كما ورد علينا مكتوب بتاريخ 16 ديسمبر 2025 يتعلق بتثبيت كل من السيد صابر المصمودي رئيساً لكتلة الأحرار والسيد بديس بالحاج علي في خطة نائب رئيس الكتلة.

هذا وتبقى تركيبة مكاتب بقية الكتل على حالها إذ لم يرد في شأنها أي تغيير إلى حد الآن وبالنسبة إلى قائمة الأسماء التي وقع ترشيحها من الكتل من غير المنتمين إلى كتل لتحمل مسؤوليات صلب مكتب المجلس:

كتلة الأمان والعمل النواب المحترمون أو النائبات المحترمان السيد فخري عبد الخالق والنائبة المحترمة السيدة سنياء بن مبروك.

كتلة صوت الجمهورية النائب المحترم السيد جلال خديمي والنائب المحترم السيد نبيل حامدي.

كتلة الأحرار النائب المحترم السيد وليد الحاجي.

الكتلة الوطنية المستقلة النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل.

كتلة لينتصر الشعب في انتظار تعيين مرشح عن الكتلة.

كتلة الخط الوطني السيادي في انتظار تعيين مرشح عن الكتلة.

عن غير المنتمين إلى كتل مختار عيفاوي وريم الصغير.

ونتمنى للجميع التوفيق.

والآن أحيل رئاسة الجلسة إلى النائبة المحترمة نائبة رئيس المجلس السيدة سوسن بن مبروك ليقع تلقي المداخلات طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

تدخلات السادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نواصل الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي وقائمة السادة الزملاء المتدخلين: السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، السيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، السيد الزميل المحترم محمد شعباني والسيد الزميل المحترم وليد الحاجي. إذا الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

إن الوضعية التي سأحدث عنها اليوم هي وضعية في المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية حيث يشعر الطلبة اليوم بالقلق منها، تخيلوا أنتم اليوم إنسان يدرس ويجتهد لينجح في البكالوريا ثم يذهب للدراسة في إحدى المؤسسات الجامعية ليجد نفسه بعد إكمال سنواته الثلاث أو أكثر أمام بلاغ من هذا النوع صادر عن إدارة المعهد وأعيد التذكير، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية التابع لجامعة منوبة.

يتمحور البلاغ حول مناقشة تقارير التريصات السنوية للسنوات الثالثة إجازة، استمعوا جيدا: "تعلم إدارة المعهد جميع طلبة السنوات الثالثة والإجازة الوطنية في جميع الاختصاصات أنه عملا بنظام دراسة الإجازة الذي ينص على كذا وكذا فإنه تقرر منع القيام بأي نوع من الاحتفالات أو إدخال وتقديم المأكولات والمشروبات إلى المعهد ومنع دخول الأشخاص المرافقين للطلبة خلال فترة المناقشة على أن يتم تخصيص حيز زمني يمكن للطلبة الاحتفال فيه إثر انتهاء جميع المناقشات يوم السبت كذا من ساعة كذا إلى كذا".

ومعنى هذا أننا اليوم حين يتقدم الطلبة لمناقشة مشاريع تخرجهم "les Soutenances" تأتي عائلاتهم من الشمال ومن الجنوب ومن العاصمة ومنهم من يدرس في الجنوب وعائلته تقيم بعيدا، عائلات تأتي وهي مغمورة بالفرح والبهجة، ليخرج عليهم السيد مدير هذا المعهد قائلا: "انسوا كل هذا فلا نريد مظاهر فرح ولا تجمعات ولا تحضروا عائلاتكم ولا تقربوا منا" تفضلوا للمناقشة ثم ارحلوا.

لماذا ننقص فرحة الناس؟ هذا سؤال أود فهمه ما هو هدفك اليوم؟ هؤلاء أهالي أنفقوا على أبنائهم وتحملوا مصاريف الإيجار والكدر لسنوات ليأتوا ويحتفلوا بلحظة المناقشة، فتأتي أنت لتمنع هذه اللحظة؟ وإذا كنت لا تحب رؤية الحلويات أو لا ترغب في أن يفرح الناس، في هذه علامة استفهام كبرى يبدو أن هناك من يسعى لتكدير صفو الآخرين من خلال ممارسة سلطته ومن منصبه.

لا أتحدث فقط عن هذا، بل لدي صور كارثية حقا لحالة النظافة داخل المعهد، حالة مأساوية توضح الظروف التي يدرس فيها الطلبة ربما يكون الهدف من منع دخول العائلات مع أبنائهم هو إخفاء هذه الوضعية الكارثية لنظافة المعهد، هذا هو التفسير الوحيد الذي

يمكنني فهمه الآن لكن حقيقة أن تنغص على الطلبة فرحتهم فهذا أمر غير مقبول والرجاء من السيد وزير التعليم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

كلمتي إلى السيد رئيس الجمهورية، كثيرا ما تحدثتم عن مسألة في علاقة بمسألة العدالة وحق المواطن أينما كان على كل شهر من الجمهورية التونسية في التنمية وفي إبلاغ صوته وما على المسؤولين الجهويين إلا مغادرة مكاتبهم والتنقل لحل المشاكل العالقة.

السيد رئيس الجمهورية،

السيد وزير الداخلية،

معمدية بني خداش كانت ولا زالت خارج اهتمامات المسؤولين الجهويين بعضهم حتى لا أعمم وعلى رأسهم السيد والي الجهة الذي أكن له في شخصه كل الاحترام والتقدير ولا ننكر مجهوداته، ولكن ما أريد تأكيده هنا هو العدل والتعامل مع كل الجهات بنفس الجديدة وحتى لا نهم بأننا نثير نغرات جهوية ونحن أرقى وأرفع من كل هذا وهذه بسطة عن تنقلات السيد الوالي لمختلف معتمديات الجهة خلال شهر نوفمبر وبداية ديسمبر ولكم أن تلاحظوا وحدكم وعلى فكرة كل المعطيات الموجودة هنا وسأنشرها على صفحتي مأخوذة من الصفحة الرسمية لولاية مدنين.

إننا نعلم الجميع بأننا قادرون على الخروج والاحتجاج والاعتصام وحينها سأكون معهم في الصفوف الأمامية دفاعا عن مطالب الجهة المشروعة، ولكن ما زلنا نؤمن بأن هناك دولة عادلة ومسؤولين يفترض أن يجسدوا هذا على أرض الواقع حيث لم ولن نطالب بما يسمى تمييز إيجابي، بل بالعدالة والاستماع إلى مشاغل المواطن والسعي الجدي لحلحلة المشاكل والأهم متابعة والالتزام بما تم الاتفاق عليه وخاصة عندما أتحدث عن مشاريع معطلة على مستوى محلي وجهوي وأي جيدا ما أقول وهذه أمثلة:

محطة تطهير مشروع معطل وإجراءات قرار الانتزاع يفترض أنه تم على المستوى الجهوي ثم التواصل مع المركز أي الوزارات المعنية وهذا لم يحدث بعد.

الحماية المدنية، نفس الشيء هناك تعطيلات على المستوى المحلي والجهوي ويفترض أنه تم تجاوزها ربحا للوقت قبل أن تتلأأ الوزارة وهنا لا بد من تحميل الجميع المسؤولية.

مشاريع التنوير العمومي وتعبيد بعض الطرقات كلها تعطيلات جهوية.

فتح شبك للصندوق الوطني للتأمين على المرض والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث السيد وزير الشؤون الاجتماعية وبعظمة لسانه أكد أن فتح فرع بهذه الجهة مرهون في توفير مقر وهذا ما على السلطة المحلية والجهوية إلا التدخل لأجل كل هذا.

قلنا أن السلطة الجهوية لم تتفاعل مع كل المطالب أو بالأحرى المشاريع المعطلة جهويا ومحليا وهنا نلاحظ انحياز وعدم إيلاء هذه المطالب الأهمية على غرار باقي الجهات وهنا دعوة إلى السيد رئيس الجمهورية إلى زيارة الجهة للوقوف على كل ما ذكرناه وهذا ليس بعزير

على الجهة التي تعتبر إحدى قلاع النضال الوطني وأن الأوان لتأخذ حقها من التنمية.

أختم بما يخص الشأن الفلاحي بالجهة في معتمدية تعتبر الثانية من حيث تربية الماشية وفي ظل انعدام التنمية بها يكاد يكون النشاط مورد الرزق الوحيد حيث أن كلمة السيد المندوب قبل تحديد موعد لسؤال شفاهي مع السيد الوزير، أود القول أن مشاكل الشأن الفلاحي أكبر من أن تنحصر في...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيدة الرئيس،

الخزي والعار لكل الصفحات المشبوهة التي تزيف الحقائق وتنشر معطيات ومعلومات مغلوطة تضيع بها حقوق الناس هؤلاء المأجورين القائمين على تلك الصفحات ممن لا دين لهم ولا ملة يخدمون أجندات مشبوهة ويستنزفون حقوق المواطنين في معتمدية دوار هيشر.

الخزي والعار أيضا لكل موظف وكل أممي يكتب تقارير كاذبة ويضيف الحقائق ويضيع حقوق الناس.

الخزي والعار لمن لا يشعر بالآلام الناس الذين يعانون من ظروف اجتماعية قاسية.

ومن هذا المنبر من قبة البرلمان، أعلن أن هناك حالة احتقان في معتمدية دوار هيشر فالتاس تعاني وأنا لا يمكنني البقاء صامتا وأحمل المسؤولية الكاملة أو بصفة خاصة للسيد وزير الشؤون الاجتماعية وذلك بعد تصريحه بحذف 62 ألف بطاقة علاج على المستوى الوطني.

كما وأكد أن الوضع المتعلق بالوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي المسؤولة عن منح بطاقات العلاج وبرامج التمكين الاقتصادي هو وضع كارثي إنني أعتبر أن الشفافية غائبة تماما فليس من المعقول أن تسحب بطاقة علاج من شخص مجرد أنه عمل نادلا في مقهى وليس من المقبول أن تحرم امرأة مسنة من بطاقة العلاج ومن المنحة المالية بحجة أن ابنها يعمل فقد يكون ذلك الابن عاجزا حتى عن إعالة أطفاله وأسرته.

إن الوضع في دوار هيشر كارثي من جميع النواحي سواء من حيث البنية التحتية أو وضع مدارسنا وصولا إلى انعدام الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء نحن لا نتحدث عن فرد أو اثنين، بل عن أحياء كاملة تفتقر للماء والكهرباء وشبكات التطهير أما المدارس فحدث ولا حرج عما يحدث فيها حيث بات أمام كل مدرسة مصب للنفايات.

أنا شخصا لا يمكنني الوقوف موقف المتفرج وأبناء جرتي يعانون الأمرين حتى أنهم أصبحوا غير قادرين على التنقل ولا يوجد تواصل جدي مع المسؤولين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

شكرا رئيسة،

في هذه المداخلة تحت قبة البرلمان، أقدم تحياتي وشكري لكل الزميلات والزملاء اليوم وتجاوبهم وتصويتهم إيجابيا على مقترح قانون

يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية ونعول ونطالب بكل جدية أهل القرار من رئيس الجمهورية إلى الحكومة بتفعيل هذا القانون وإنصاف من طالت بطالتهم.

وأود أن أوضح اليوم أننا حين كنا نشتغل على هذا القانون منذ سنتين وإلى أولئك الذين روجوا بأننا نبيع الوهم فإن الرسالة اليوم واضحة من كل الزملاء وبصفتي من أصحاب المبادرة نحن لا نبيع الوهم ونواب الشعب اليوم لا يبيعون الوهم، بل انحازوا إلى صف أبناء الشعب في محاولة لإنصافهم لقد أدينا مهمتنا وما زلنا على أتم الاستعداد والباقي الآن يقع على عاتق السلطة التنفيذية لتحمل مسؤولياتها.

الأمر الثاني، لقد صادفنا في قانون المالية السابق على فصل يمنح الأولوية لأصحاب الشهادات العليا في الحصول على التراخيص، ولكن لم يفعل منه شيء حتى الآن لذا نطالب الحكومة اليوم بتفعيله خاصة في ما يتعلق بالفلاحين وتحديد في ملف تسوية وضعية الآبار العشوائية فالفلاحون اليوم ينتظرون تنفيذ هذا القرار.

كذلك الأمر في دائرتي بالنسبة إلى مشروع الرواق الاقتصادي ومنطقة التبادل الحر حيث تمكنا بفضل دعم الزملاء من تمريرهما في قانون المالية الذي سبق هذا القانون، والحمد لله، إننا نطالب اليوم بتفعيل هذه القرارات.

نحن نعيش اليوم ذكرى السابع عشر من ديسمبر الذكرى المجيدة لشعبنا الذي لم يبخل على تونس بشيء ومنح الثقة والفرص لمن استحقها، إن ما نطالب به اليوم ليس منة من أحد وعلى كل مسؤول أن يحكم ضميره ويقدر تلك الثقة التي منحه إياها الشعب وأن يمر إلى مرحلة الإنجاز والوفاء بالوعود.

إن رفع الشعارات الرنانة قد توتيت أكلها مؤقتا لكن لن تظل صالحة للأبد وعلى الجميع أن يفهموا اليوم أنه إذا ما عبر الشعب عن غضبه أو رفع صوته فلأن من حقه الحصول على حقوقه ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

ثمة موضوعان سأحدث فيهما، الموضوع الأول يتعلق بوزارة الصحة، إذ نتذكر جميعا قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة الذي منع العمل عبر شركات المناولة فماذا نتج عن ذلك بالنسبة إلى العمال؟ عمال المستشفيات التابعين لوزارة الصحة أدمجوا في شكل عقود إساءة خدمات وهذا التناول للمسألة بهذا الشكل يعد مخالفا للقانون لأن إساءة الخدمات يتطلب أولا وجود شركة مختصة والقانون هنا يتحدث عن الاختصاص ولا يتحدث عن أعمال خارج الاختصاص كالنظافة والحراسة والمشكلة الأخرى أن هؤلاء العمال لم يتقاضوا أجورهم منذ ستة أو سبعة أشهر حتى الآن ونحن يراجعون المندوبيات الجهوية للصحة يقال لهم: "ليس لدينا شيء".

يا سيادة وزير الصحة، هل تدرك كيف يعيش هؤلاء الناس؟ هؤلاء منحتهم عقودا فاصرفوا لهم مستحقاتهم فلمهم عائلات ولهم أطفال يدرسون ويحتاجون لمصاريف إنه من غير المعقول معاملتهم بهذه الطريقة، وما هي الآلية التي ستعمدونها لخلاص أجورهم؟

بصراحة أرجو إيلاء هذه المسألة الجدية اللازمة والتفاعل الإيجابي معها.

الموضوع الثاني موجه إلى السيد وزير التربية، لقد أنشئ ديوان الخدمات المدرسية وعين له مدير عام ومنسق جهوي ومنسق محلي ولكن في الأصل لا يملك هذا الديوان أليات عمل ولا مستلزمات ولا خطة واضحة ولا أي شيء من هذا القبيل، حين تذهب للمدارس تجد أن الوجبة المدرسية التي كانت المدارس تتسلمها كل عام دون تعطل متوقفة الآن منذ ثلاث أو أربع سنوات والسؤال الأول المطروح: أين ذهبت أموال تلك السنوات؟ إذا كانت هناك أموال مرصودة ويفترض أنها مرصودة فأخبرونا أين هي هذه الأموال؟ لأن الوجبات لم توزع منذ ثلاث أو أربع سنوات وفي هذه السنة في جهة القيروان مثلا لا يملكون سيارات لتوزيع الوجبات على المدارس ولا لنقل المواد الغذائية إلى المبيتات المدرسية في المعاهد والإعداديات وبسبب انعدام الوسائل أصبحوا يطالبون مديري المدارس الابتدائية بتوفير سيارات على حسابهم الخاص أو على حساب أصدقائهم وأهالي المنطقة فإذا أرادوا إطعام تلاميذهم عليهم تدبر وسيلة نقل لتسلمها بأنفسهم وهذا أمر غير معقول وغير مقبول والرجاء الحذر من مثل هذه الممارسات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

أولا، سأحدث عن الدراسات، تلك الدراسات التي تجرى قبل انطلاق المشاريع اليوم مثلا، لدينا في نهج النمر مشروع تقوم عليه إدارة المياه العمرانية لحماية ولاية أريانة من الفيضانات، لقد أعدوا دراسات كلف مئات الملايين ثم يتوقف المشروع شهرا فشهريين فثلاثة ولماذا؟ تارة يكتشفون مرور قنوات تابعة لشركة توزيع المياه وتارة يجدون أعمدة تابعة لشركة الكهرباء والغاز وأحيانا يدعون أن سور أحد الجيران آيل للسقوط، إذا ما الجدوى من هذه الدراسات؟ وما فائدة مئات الملايين التي صرفت عليها؟ من يحاسب المسؤولين في السلطة التنفيذية عن هذا التقصير؟ من أعد دراسة حددت مدة الإنجاز بعامين أو بـ 12 شهرا أو بـ 16 شهرا لنجد أنفسنا متوقفين لمدة 24 أو 30 شهرا؟ السبب أن الدراسات لم تكن دقيقة ومع ذلك يتقاضى المعد مبلغه 100 مليون ويرحل دون محاسبة وكأن أموالنا فائضة عن الحاجة.

الموضوع الثاني يتعلق بالربط بشبكات الماء والكهرباء العمومية، أوجه نداء إلى المجتمع المدني إن كان لا يزال فاعلا فليساعدنا الفكرة هي كالتالي: المواطن الذي يبني فوضويا يشيد الطوابق الأول والثاني والدولة لا تحرك ساكنا ثم تأتي بعد ذلك لترهنه بحرمانه من الماء والكهرباء امنحه حقه في المرافق وإذا أردت تنفيذ القانون فطبق قرار الهدم فورا وبشكل حازم لكن لا تترك العباد رهينة بين يديك بلا ماء ولا كهرباء وتسلمهم كرامتهم وتمنع أطفالهم من الاستحمام أو الدراسة ليلا والمثير للدهشة هو وجود تمييز في النهج نفسه ففي منطقة سكرة مثلا نجد مقاولا يحصل على الربط بطرق ملتوية بينما يحرم المواطنون في "حي الفاتح" لسنوات طويلة.

ختاما، أود أن أشكر مواطنين في منطقة سكرة "1" قاموا بنشر تجاوزات مقال مكلف بإعادة تعبيد طريق البساتين، هذا النشر ساهم في حضور السيد الوالي ومعاينته للخروقات ميدانيا حيث أذن بإعادة الأشغال التي لم تكن مطابقة للمواصفات.

لذا، أشكر هذين المواطنين على نشر هذه التجاوزات وأدعو كافة سكان منطقة سكرة "1" للإبلاغ عن أي تجاوز يشهده ونشره....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الأخيرة للسيد الزميل المحترم عبد العزيز شعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

إذا، نأذن برفع الجلسة. عفوا، تفضل زميلي المقعد عدد 146.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

هناك موضوع أود الحديث عنه وهو تعطل العديد من المشاريع في جهة القصيرين حيث سجلنا تأخرا كبيرا في صرف الاعتمادات اليوم الدولة تضخ أموالا لفائدة الجهة، ولكن للأسف تظل المشاريع معطلة ولا يتم صرف هذه الأموال. أقول لتلك "اللوبيات" التي أمعنت في ضرب الجهة وتسببت في تخلفها إننا نعرف أسماءكم ونحن بصدد استكمال الملفات وسنفضحكم بالاسم هؤلاء الذين يعطلون المشاريع ويظنون أنهم محميون أقول لهم: سنذكر أسماءكم هنا تحت قبة البرلمان فيما أنكم لم تتجولوا من أفعالكم لن نسمح لكم بمواصلة هذا المنهج الرخيص.

وفي موضوع آخر يتعلق بالقروض الصغرى المخصصة لدعم صغار الفلاحين، للأسف تم صرف هذه القروض في أغلب الولايات باستثناء جهة القصيرين ورغم أن المندوبية الفلاحية قامت بدورها إلا أن هناك أطرافا تسعى للتعطيل عنوة وربما تهدف في برنامجها إلى تحريك الشارع وتأجيج الأوضاع فالفلاح اليوم لا يكفيه ما يعانیه من تمهيش، بل يحرم حتى من الامتيازات التي تقررها الحكومة.

وأقول لهؤلاء الأشخاص الذين يواصلون التعطيل حتى يومنا هذا إذا لم تتجاوزوا هذه الممارسات وتكفوا عن خلق المشاكل فلن نصمت، إذا كنتم تظنون أن فلاحي القصيرين لا يملكون من يدافع عنهم فأنتم واهمون وسنفضحكم بالاسم هنا ومن كان لديه أجنحة خاصة فليذهب لتنفيزها خارج ولاية القصيرين أما إذا كنت تشمت في الولاية بسبب عقد تاريخية وتريد ابتزاز الفلاح والضغط عليه لتأجيج الأوضاع فعليك أن تتحمل مسؤوليتك وتؤدي عملك وإلا سأفضحك ولن نترك حتى تفهم هذه الرسالة جيدا.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا. إذا نأذن برفع الجلسة.

(كانت الساعة السادسة وعشر دقائق مساء)

التغييرات في الكتل النيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغييرات التي طرأت على الكتل النيابية كالتالي:

- تعيين السيد طارق الربيعي رئيسا للكتلة الوطنية المستقلة والسيد مصطفى البوبكري في خطة نائب رئيس الكتلة.

- تعيين السيدة نور الهدى سيائطي رئيسا لكتلة الأمانة والعمل
والسيد سامي طوجاني في خطة نائب رئيس الكتلة،

- انضمام النائب السيد حمزة بضيافي إلى كتلة صوت الجمهورية.

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب
الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسي
لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد محمد أحمد
بتاريخ 30 أكتوبر 2025 والسيد يوسف التومي بتاريخ 14 نوفمبر
2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار
السن وتلقيا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية
إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر
2025:

يوسف التومي بتاريخ 29 أكتوبر 2025، حاتم الهواوي بتاريخ 8
نوفمبر 2025، عبد العزيز الشعباني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 27
أكتوبر 2025 و 12 نوفمبر 2025، عدنان العلوش بتاريخ 16 نوفمبر
2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى
السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2025:

أيمن المرعوي بتاريخ 24 جويلية 2025، جلال الخدمي بتاريخ 2
جويلية 2025، حسن الجربوعي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 11 سبتمبر
2025 و 23 أكتوبر 2025، عادل ضياف بتاريخ 22 أوت 2025، عزيز
بن الأخضر بتاريخ 7 أكتوبر 2025، عماد أولاد جبريل (3 أسئلة كتابية)
بتاريخ 22 جويلية 2025 و 10 أكتوبر 2025 و 21 أكتوبر 2025 ،
غسان يامون (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 سبتمبر 2025 و 08 أكتوبر
2025، لطفي الهمامي بتاريخ 18 جويلية 2025، محمد علي فنيوة
بتاريخ 17 جويلية 2025، محمود العامري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 6
و 14 أكتوبر 2025 ، مسعود قريرة بتاريخ 2 سبتمبر 2025، نجيب
عكرمي بتاريخ 22 أكتوبر 2025، منال بديدة بتاريخ 17 أكتوبر 2025 ،
نجلاء اللحياني بتاريخ 17 سبتمبر 2025، أيمن بن صالح (2 أسئلة
كتابية) بتاريخ 25 أوت 2025 و 20 سبتمبر 2025، رمزي الشتوي (2
أسئلة كتابية) بتاريخ 18 سبتمبر 2025، شفيق عز الدين الزعفروري
بتاريخ 15 جويلية 2025، صابر المصمودي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29
ماي 2025 و 23 سبتمبر 2025، عبد السلام الدحماني بتاريخ 24
جويلية 2025، وليد الحاجي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، أسماء الدرويش
بتاريخ 22 جويلية 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 12 جوان 2025،
سيرين بوصندل بتاريخ 2 جويلية 2025.

كما تقدمت السيدة ريم الصغير بتاريخ 24 جويلية 2025 بسؤال
كتابي إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقت الاجابة عنها في شهر
ديسمبر 2025.

وتقدمت السيدة ضحى السالمي بتاريخ 13 أكتوبر 2025 بسؤال
كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال وتلقت الإجابة عنها في شهر
ديسمبر 2025.

كما تقدم السيد محمد أمين مباركي بتاريخ 14 نوفمبر 2025
بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنها في شهر
ديسمبر 2025.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام
الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

● فيما يتعلق ببرنامج "روضتنا في حومتنا" وفي إطار قبول
أطفال من عائلات محدودة الدخل لم يتم اعتماد خلاص 50 دينارا من
طرف وزارتك في حين أن فحوى الاتفاق ينص على مبلغ قيمته 70
دينارا كما أن هذا الأخير لم يتم نشره في الرائد الرسي؟

● لما لا يتم مراجعة تعيين المنشطات المختصة في الأرياف
وذلك لاستحالاته في تلك المناطق؟

● لم لا يتم تفعيل لجان جهوية لمراقبة القطاعات العشوائية
والفوضوية التي تستقطب الأطفال دون وجه قانوني؟

● ما هو الإجراء المتخذ فيما يتعلق بإيقاف نزيف استقطاب
الكتاتيب والمدارس الخاصة للأطفال 3 و 4 سنوات واحترام حقوق
الطفل؟

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة

والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب
الشعب السيد محمد أحمد

المراجع: مكتوبكم عدد 3193 الوارد بتاريخ 28 نوفمبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي
موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد محمد أحمد
حول تنفيذ برنامج "روضتنا في حومتنا" وتعيين إطارات التنشيط
بالمناطق الريفية وتفعيل اللجان الجهوية لمراقبة الفضاءات
الفوضوية، بالإضافة إلى مراقبة فضاءات الكتاتيب والمدارس الخاصة،
يُشرفنا إفادتكم بما يلي:

1- بخصوص خلاص مستحقات رياض الأطفال المنخرطة
ببرنامج "روضتنا في حومتنا" بحساب 70 د للطفل الواحد شهريا عوضا
عن 50د، تجدر الإشارة إلى أنّ الترفيع في المنحة المسندة في إطار برنامج
"النهوض بالطفولة المبكرة" (روضتنا في حومتنا) تم على إثر قرار
المجلس الوزاري المنعقد في سبتمبر 2023 بمناسبة العودة المدرسية،
حيث تم الترفيع في هذه المنحة من 50 د إلى 70 د ، غير أنّ تفعيل هذا
الترفيع في خلاص رياض الأطفال المنخرطة بالبرنامج باعتماد التسعيرة
الجديدة، يتطلب إعداد النص الترتيبي الخاص به حتى يتسنى لمراقبي
المصاريف الجهويين المصادقة على دفع مستحقات رياض الأطفال.
وهو ما تم العمل عليه، حيث تولّت مصالح الوزارة إعداد مشروع أمر
ترتيبي يتعلق بتنظيم برنامج "النهوض بالطفولة المبكرة" وضبط
شروطه وإجراءاته وهو في المراحل النهائية لإصداره، والذي سيساهم في
حلحلة جميع الإشكاليات بما في ذلك خلاص مستحقات رياض الأطفال
بحساب 70 دينارا عن كل طفل شهريا.

هذا ونؤكد على التزام الوزارة بجميع تعهداتها تجاه المؤسسات
المنخرطة في برنامج النهوض بالطفولة المبكرة بما يضمن مصلحة

الأطفال الفضلى وخاصة المنتمين منهم لأسر محدودة الدخل وضمان حقهم في خدمات التربية ما قبل المدرسية دون تمييز.

2- بخصوص مراجعة تعيين إطارات التنشيط بالمناطق الريفية، فإن مسار تعيين الإطارات التربوية يكون وفقا للشغورات الحاصلة بمؤسسات الطفولة وذلك ضمانا لاستمرارية الخدمات بتلك المؤسسات ولضمان حق جميع الأطفال في التمتع بالتنشيط التربوي والاجتماعي، وتعمل الوزارة على ضمان التوزيع الأمثل للإطارات التربوية الراجعة لها بالنظر وحسن استغلال الموارد البشرية بمؤسسات الطفولة وخاصة بالمناطق ذات الأولوية بما في ذلك المناطق الريفية، والتي سيتم تدعيمها من خلال جملة الانتداب التي سيتم تنفيذها حيث يتم العمل حاليا على تدعيم الإطارات التربوية بانتداب 50 مربي، كما تم برمجة انتداب 120 أستاذ شباب وطفولة و 50 منشط رياض أطفال بميزانية الوزارة لسنة 2026.

3- بخصوص تفعيل اللجان الجهوية لمراقبة الفضاءات الفوضوية في قطاع الطفولة، تجدر الإشارة إلى أنه تم بموجب القرار المشترك بين وزيرة المرأة والأسرة ووزير الداخلية بتاريخ 04 ماي 2021 إحداث لجان جهوية لمتابعة ومراقبة الفضاءات الفوضوية التي تستقبل أو تحتضن أطفالا خارج الأطر القانونية ودون الخضوع لكراسات الشروط المنظمة، والتوسيع في تركيبة تلك اللجان في 25 سبتمبر 2023 بإضافة ممثل عن المنظمات المهنية في قطاع الطفولة وتنعقد اللجان الجهوية المشار إليها باستمرار تحت إشراف السلط الجهوية للتصدي للفضاءات التي تعمل على خلاف الصيغ القانونية في قطاع الطفولة وخاصة الطفولة المبكرة، حيث تم خلال الثلاث السنوات الأخيرة غلق 1338 فضاء فوضويا بمختلف مناطق الجمهورية.

أما بخصوص اللجنة الجهوية لمتابعة ومراقبة الفضاءات الفوضوية بولاية سوسة، فهي تتولى الانعقاد بصورة منتظمة بمقر الولاية، وتؤدي الزيارات والمعائنات الميدانية وفق روزنامة محددة بمختلف المعتمديات التي تم فيها تسجيل إشعارات بوجود فضاءات طفولة فوضوية بهدف الوقوف على التجاوزات المسجلة واتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض، مع ضمان المتابعة المستمرة بالتنسيق مع السادة المعتمدين بالجهة. وتتجه الإشارة إلى أن اللجنة الجهوية بولاية سوسة قد تولت خلال السداسي الأول من سنة 2025 القيام بـ 104 زيارة ميدانية حيث تم غلق 57 فضاء فوضويا وإلزام 04 مؤسسات طفولة بتسوية وضيبتها.

4- بخصوص استقطاب الكاتيب والمدارس الخاصة للأطفال في سن 3 و 4 سنوات، تفيدكم بأن تسجيل الأطفال بالمدارس الخاصة في الأقسام التحضيرية يكون في سن 5 سنوات وفقا للنصوص المنظمة لقطاع المدارس الخاصة تحت إشراف ورقابة الوزارة المكلفة بالتربية، حيث يُمنع منعاً بات تسجيل الأطفال دون هذه السن، بما يستوجب تسليط العقوبات المنصوص عليها بالنصوص الجاري بها العمل، وهو نفس الشأن بالنسبة للكاتيب الخاضعة لإشراف الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية والتي تستقبل الأطفال في سن 4-5 سنوات وتقدم خدمات التربية ما قبل المدرسية وفقا لمناهج تربوية وبيداغوجية تتلاءم مع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ويتم وضعها بالتنسيق مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن. وتجدر الإشارة إلى أن قبول الأطفال بالكاتيب دون احترام السن القانونية يمثل

مخالفة موجبة للإشعار ولاتخاذ الإجراءات المستوجبة من قبل وزارة الإشراف

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

1. لماذا لا يقع تعشيب الملعب التابع لنادي الأطفال بمدينة زاوية سوسة؟

2. لماذا لا يقع إحداث نادي أطفال لمدينة الثريات؟ ومتى يقع توسعة نادي الأطفال بمدينة زاوية سوسة واحداثه كمركب للطفولة وبناء مطبخ يقدم وجبات طعام للأطفال؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم عدد 3193 الوارد بتاريخ 28 نوفمبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد يوسف التومي بخصوص تعشيب الملعب تابع لنادي الأطفال بمدينة زاوية سوسة والنظر في إمكانية تحويله إلى مركب طفولة وطلب إحداث نادي أطفال بمدينة الثريات، يُشرفنا إفادتكم بما يلي:

1- بخصوص تعشيب ملعب نادي الأطفال بمدينة زاوية سوسة، نُعلمكم بأن هذا المشروع قد تم إدراجه ضمن المخطط التنموي لسنة 2026 - 2030، بما سيساهم في جذب عدد أكبر من الأطفال وتمكينهم من ممارسة الأنشطة الرياضية، وذلك في إطار تكريس حق جميع الأطفال في الترفيه دون تمييز.

وفيما يتعلق بتهيئة كامل المؤسسة وإنجاز أشغال توسعة بها، فقد تم رصد اعتمادات للغرض قدرها 107 ألف دينار ويتم العمل حاليا على استكمال الإجراءات المستوجبة لانطلاق الأشغال بعد أن تم وضع البرنامج الوظيفي بما يلائم احتياجات أطفال المنطقة وخاصة من أبناء العائلات محدودة الدخل والعائلات المعوزة.

أما بخصوص إحداث مركب طفولة بالمنطقة، فقد ورد مقترح توفير قطعة أرض للغرض من قبل المجلس المحلي عن منطقتي الزاوية القصيبة والثريات تسمح قرابة 4300 متر مربع، وسيتم النظر في إمكانية تخصيصها لفائدة الوزارة، وذلك في إطار تدعيم النسيج المؤسساتي المخصص للطفولة بالجهة ويتم العمل حاليا على دراسة إمكانية إدراج هذا المشروع ضمن المخطط التنموي 2026-2030.

2- بخصوص إحداث نادي أطفال بمدينة الثريات تعمل المصالح المختصة بالوزارة على استكمال الإجراءات مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تخصيص قطعة أرض تسمح حوالي 1700 متر مربع لفائدة الوزارة لإحداث نادي أطفال بالمنطقة وذلك بعد حصولها على موافقة البلدية.

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

تحية طيبة وبعد،

بمناسبة المطالب المتكررة لأهالي معتمديات زاوية سوسة والقصيبة والثريات بشأن تحسين البنية التحتية الطرقية وتثبيت الإنارة العمومية والحد من الاختناقات المرورية محددة نتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي طالبين من سيادتكم التكرم بالإجابة على ما يلي تفصيلاً وبمواعيد تنفيذية

● متى يقع تركيز محولات بمفترقات (سهلول، الغزالي الكرة الأرضية العامرة)؟ للحد من الاختناق المروري بولاية سوسة؟

● متى يتم الانطلاق في إعادة تعبيد الطريق الرابطة بين طريق مساكن - القصيبة - سوسة المؤدي الى مدينة مساكن وبعد أن قمت بمعينة ميدانية للحالة الكارثية للطريق بقصيبة سوسة بحضور السيد المدير الجهوي للتجهيز بولاية سوسة سنة 2024؟ نرجو توضيح حالة المشروع (دراسة مناقصة، صفقة موقعة انطلاق أشغال والمدة المتوقعة لإتمامه.

● متى يقع تعبيد المسلك الرابط بين طريق العين (الثريات) وحي سيدي عبد الحميد بسوسة؟ نطلب تزويدنا بخريطة توضح طول المسلك مراحل التنفيذ وبرمجة التمويل.

● هل وقعت برمجة دراسة جدوى للطريق الحزامية من معمل بوعصيدة إلى الطريق الحزامية بزاوية سوسة بميزانية سنة 2026؟ في حال الإجابة بنعم، نرجو تزويدنا بمقتطفات أساسية من الدراسة تكلفة تقديرية مواصفات هندسية تقييم الأثر البيئي) وتواريخ إنجازها. وفي حال لم تنجز الدراسة، نرجو توضيح مدى برمجتها والأجل المتوقعة.

● متى يقع إعادة تعبيد طريق الثريات معتمر الذي أصبح في حالة كارثية ويتطلب التدخل العاجل؟

● لماذا لا يقع برمجة تنوير طريق مساكن قصيبة سوسة المؤدي الى الحزامية قصيبة سوسة ومنها الى مدينة مساكن؟ ولماذا لا يقع اصلاح العطب للتنوير العمومي بالطريق الحزامية قصيبة سوسة؟

نلتمس من وزارتكم الإجابة الكتابية والتفصيلية ضمن أجل القانون. مع إرفاق أي وثائق أو مذكرات تقنية ذات صلة ودليل برمجة الاعتمادات المالية لمشروعات الطرق والمحولات اعلام وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-3188 الموجه إلينا بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد يوسف التومي أشار من خلاله إلى

مطالب أهالي معتمديات زاوية سوسة والقصيبة والثريات من ولاية سوسة بخصوص البنية التحتية الطرقية وتثبيت الإنارة العمومية والحد من الاختناق المروري، يشرفني إفادتكم بما يلي:

1- بخصوص برنامج إحداث 4 محولات بمفترقات (سهلول والغزالي والعامرة والكرة الأرضية)

➤ تم الإنتهاء من الدراسات وبصدد البحث على التمويل الإعلان طلب العروض.

➤ المحولات المبرمجة كالاتي:

- عدد 03 محولات على حزامية سوسة بمفترق سهلول ومفترق الغزالي ومفترق وصلة الطريق السيارة A1

- محول على مستوى مفترق العامرة على مستوى الطريق الجهوية رقم 82.

2- بخصوص إعادة تعبيد الطريق الرابطة بين طريق مساكن - القصيبة - سوسة المؤدي لمدينة مساكن

➤ تمت برمجة المسلك ضمن برنامج الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية لسنة 2025 بولاية سوسة وقد تمت المصادقة على تقرير تقييم العروض من طرف اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بولاية سوسة بتاريخ 2025/11/20 وبصدد المصادقة على الصفقة بمبلغ جملي 4.2 مليون دينار

➤ من المتوقع انطلاق الأشغال في أول سنة 2026 بأجل تعاقدية بـ 240 يوم.

3- بخصوص أشغال تعبيد المسلك الرابط بين طريق العين (الثريات) وحي سيدي عبد الحميد بسوسة

في ما يتعلق بمسلك الثريات طريق معتمر فهو مبرمج ضمن برنامج تهيئة 106.8 كلم من المسالك الريفية بولايي سوسة وسليانة (قسط عدد 6)، وهو في طور الدراسات وقد تم إعداد الدراسة التفصيلية في جويلية 2025 وقد تم اقتراح المسلك ضمن الدفعة الأولى، وهو في مرحلة إعداد ملف طلب العروض. ومن المتوقع الإعلان عن طلب العروض في موفي هذه السنة.

4- بخصوص دراسة الجدوى لإنجاز الطريق الحزامية بزاوية سوسة

➤ لقد تم الإعلان على طلب العروض المتعلق بدراسة الجدوى لإنجاز الطريق الحزامية بزاوية سوسة بتاريخ 2025/06/30 وأسندت المهمة لمكتب دراسات NGECOTEC بمبلغ قدره 151 أ.د، وحاليا بصدد المصادقة على ملف الصفقة.

➤ تتمثل دراسة الجدوى أساسا في:

- تحديد المسار أو المسارات المحتملة للطريق الحزامية بزاوية سوسة

- دراسة التأثيرات البيئية للمشروع

- دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية

- تحديد الخصائص الفنية للطريق (الطبقات المهيكلية) ودراسة المنشآت الفنية والمائية.

5- بخصوص إعادة تعبيد طريق الثريات معتمر

تقوم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة بالتدخل لإصلاح الحفر بالطريق المذكور وتوسعى إلى برمجته في أقرب الأجل الممكنة.

6- بخصوص برمجة تنوير طريق مساكن قصيبة سوسة

مشروع غير مبرمج حاليا ويمكن إدراجه ضمن أحد البرامج التنموية المستقبلية بالجهة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

• أين وصلت فكرة إتمام الطريق السيارة بوسالم - حمام بورقيبة؟

• متى يتم برمجة إنجاز مشروع جسر الرحايمية - جندوبة الجنوب الشرقي منطقة سوق السبت؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حاتم الهواوي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-3188 الموجه إلينا بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

المصاحيب: 01 مثال موقعي لمشروع الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية

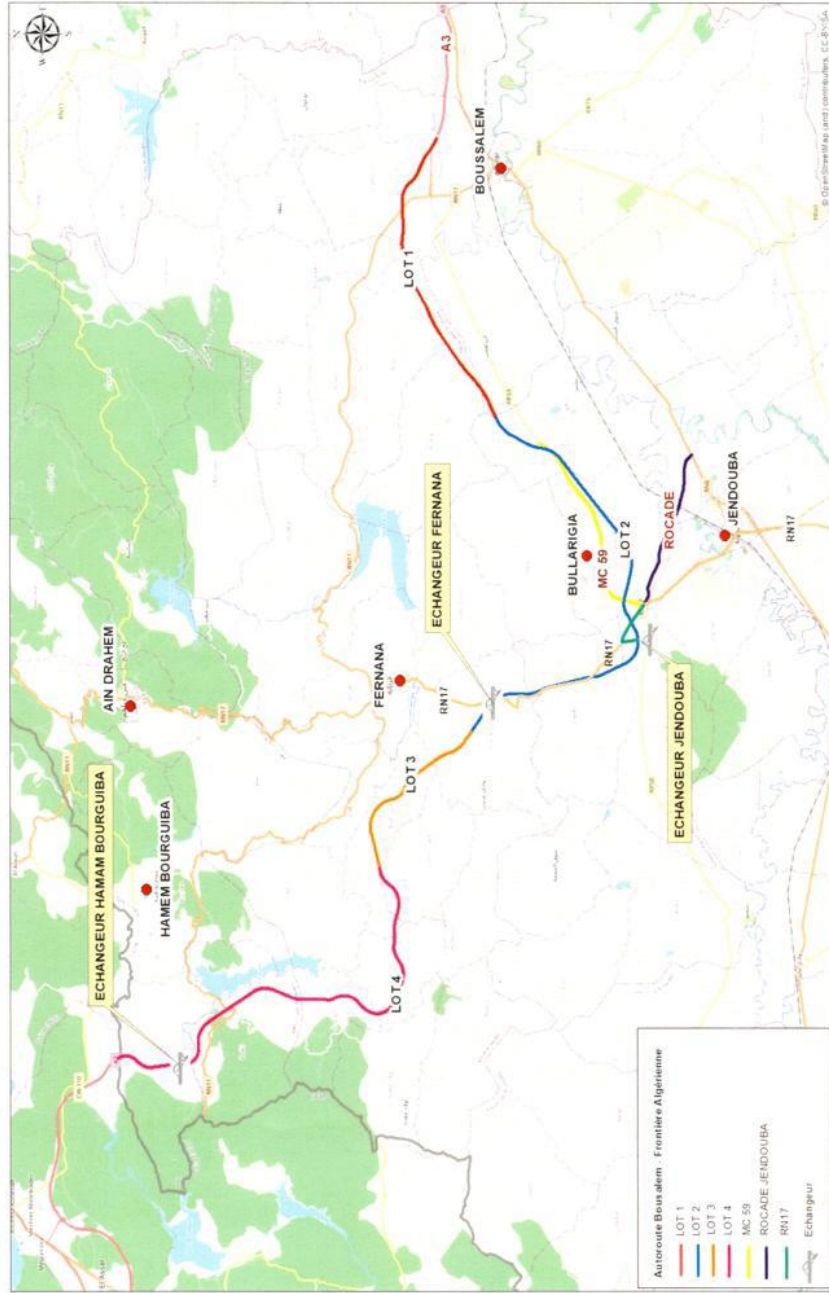
وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حاتم الهواوي أشار من خلاله إلى مآل فكرة الطريق السيارة بوسالم - حمام بورقيبة ومشروع جسر

الرحايمية-جندوبة بالجنوب الشرقي بمنطقة سوق السبت، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

➤ بخصوص فكرة الطريق السيارة بوسالم - حمام بورقيبة فإن مشروع الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية يندرج ضمن الطريق السيارة المغاربية وينطلق مساره النهائي المتفق عليه والمعتمد حسب الدراسات النهائية من نقطة نهاية الطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم على مستوى منطقة السمران بمعتمدية بلطة بوعوان ليمر في اتجاه مدينة جندوبة مرورا بمنطقة بلاريجيا ثم يتجه شمالا في اتجاه مدينة فرنانة ليمر عبر منطقة وادي غريب ثم منطقة عين البية ثم منطقة الجاودة بالقرب من سد بربرة لينتهي على مستوى منطقة الرويعي ليلتقي مع الطريق السيارة شرق - غرب بالقطر الجزائري. هذا و يبلغ طول المشروع ما يقارب 75 كلم ويتكون من طريق ذي مسلكين في كل اتجاه و3 محولات جندوبة وفرنانة وحمام بورقيبة) وممرات علوية وتحتية ومنشآت فنية ومائية و (02) فضاءات خدمات واستراحة في كل اتجاه المجموع (4)، وذلك مثل ما هو مبين بالمثل الموقعي المصاحب.

➤ أما بخصوص برمجة إنجاز مشروع جسر الرحايمية - جندوبة بالجنوب الشرقي بمنطقة سوق السبت: فإن الجسر المذكور يوجد بمسلك غير معبد وغير مهيا بجنوب معتمدية جندوبة وصولا إلى وادي ملاق، وقد تم إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030، علما وأنه تم في السابق إفادة المصالح الجهوية بجندوبة أن مقترح النائب المذكور يستدعي إعداد دراسة جدوى إنجاز الجسر من طرف مكاتب دراسات مختصة.

والسلام



السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول تحسين المساكن الاجتماعية لفائدة 200 عائلة.

نظراً للحالة المتقدمة لعدد كبير من المساكن الاجتماعية القديمة، فقد أصبح من الضروري برمجة مشروع لتحسين هذه المساكن بما يضمن الحد الأدنى من شروط العيش الكريم.

• فهل هناك اعتمادات مرصودة لتنفيذ هذا البرنامج في سنة 2025؟

• ومتى تتوقع الوزارة انطلاق الأشغال؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد

عبد العزيز الشعباني

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-29 الموجه إلينا

بتاريخ 31 أكتوبر 2025.

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالاً كتابياً تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني يطلب من خلاله تحسين مساكن اجتماعية لفائدة 200 عائلة مقيمة بالدائرة الراجعة له بالنظر يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان في إطار مساعدات الصندوق الوطني لتحسين السكن، تحيل سنوياً لفائدة المجلس الجهوي بولاية القصرين اعتمادات بقيمة 300 ألف ديناراً للمساهمة في تمويل العمليات الفردية المتعلقة بالصيانة والترميم والتهديب والتطهير التي يقوم بها المالكون الخواص من ذوي الدخل المحدود لتحسين مساكنهم. وتُسند المنح لفائدة الحالات الاجتماعية المثبتة ببحث اجتماعي والتي لا يتعدى دخلها الشهري الأجر الأدنى المهني المضمون. كما يتولى الصندوق المساهمة في تمويل العمليات الجماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية أو الهياكل المختصة في مجال التهديب العمراني

ويتم تجميع المطالب الفردية لتحسين السكن على مستوى الجهة وعرضها على اللجنة الجهوية لتحسين السكن بالولاية المعنية وتتم المصادقة عليها من قبل اللجنة قبل إرسالها مؤشراً عليها من قبل السيد والي الجهة إلى مصالح وزارة التجهيز والإسكان لإتمام إجراءات التنسيق مع مصالح بنك الإسكان قصد صرف المساعدات المالية لفائدة مستحقيها.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تعبيد المسالك الريفية بعمادة الكامور من

معتمدية حامي الفريد

نظراً لتدهور وضعية عدد هام من المسالك الريفية وصعوبة تنقل المواطنين من أجل قضاء شؤونهم، وفي إطار فك العزلة عنهم، فقد أصبح من الضروري الإسراع بتعبيد المسالك الريفية التالية من قرية بوجمعة السائح نحو سيدي عيش، مقسم التراب الخرزة - اليتيمة ، فج العرعارة - قرية بوجمعة السائح الجوابرية فج العرعارة.

• فهل تم برمجة هذه المسالك ضمن خطة تحسين البنية التحتية الريفية وفك العزلة عن المتساكنين بالمناطق المذكورة؟

• ومتى يتم الشروع في أشغال التعبيد؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي بخصوص هذا الموضوع، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1 الموجه إلينا بتاريخ 01 ديسمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالاً كتابياً تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني يطلب من خلاله تعبيد عدد من المسالك الريفية بعمادة الكامور من معتمدية حامي الفريد من ولاية القصرين، يشرفني إفادتكم بما يلي:

1- بخصوص مسلك قرية بوجمعة السائح نحو سيدي عيش

يبلغ طوله 12.5 كلم وهو مسلك ترابي غير مبرمج ضمن البرامج الوطنية والجهوية تبلغ كلفة إنجازه حوالي 6.0م د وعليه فإنه يقترح النظر في إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030

2- بخصوص مسلك مقسم التراب - الخرزة - اليتيمة

يبلغ طوله 9 كلم وهو مسلك ترابي غير مبرمج ضمن البرامج الوطنية والجهوية تبلغ كلفة إنجازه حوالي 4.5 م د وعليه فإنه يقترح النظر في إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

3- بخصوص مسلك فج العرعار - قرية بوجمعة السائح

يبلغ طوله 2.5 كلم وهو مسلك ترابي غير مبرمج ضمن البرامج الوطنية والجهوية تبلغ كلفة إنجازه حوالي 1.2 م د وعليه فإنه يقترح النظر في إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030

4- بخصوص مسلك الجوابرية - فج العرعارة

يبلغ طوله 5 كلم وهو مسلك ترابي غير مبرمج ضمن البرامج الوطنية والجهوية تبلغ كلفة إنجازه حوالي 2.5 م د وعليه فإنه يقترح النظر في إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عدنان العلوش

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالاً كتابياً.

الموضوع: حول إنجاز القسط الرابع من الوصلة الثابتة بترت

تحية طيبة وبعد،

إن إتمام إنجاز الجزء الثالث من الوصلة الثابتة ينتهي بطرق غير مهيكلية من الممكن أن تحدث اختناقاً مرورياً كبيراً وحتى لا نسقط

في نفس الإشكال السالف الذكر الاختناق المروري الحالي في الجسر (المتحرك) من الواجب إنجاز القسط الرابع من الوصلة الثابتة ببزرت والذي يخص طريق حزامية تربط نهاية الوصلة بمنطقة الناظور من جهة ببزرت الشمالية نظرا لوظيفية المشروع خاصة فيما يتعلق بتسهيل حركة المرور، لذلك نطلب من سيادتكم إتمام القسط الرابع ونتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

● متى سيتم برمجة وإنجاز هذا القسط الرابع من الوصلة الثابتة ببزرت؟
وتفضلوا سيدي الوزير بفائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عدنان العلوش
المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-3188 الموجه إلينا بتاريخ 01 ديسمبر 2025.
وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد عدنان العلوش حول إنجاز القسط الرابع من الوصلة الثابتة لمدينة ببزرت يشرفني إفادتكم بأن الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان ببزرت تشرف على إنجاز دراسة تمديد الوصلة الثابتة لمدينة ببزرت وقد قام مكتب الدراسات بتقديم 3 فرضيات تم على إثرها اختيار الفرضية الأنسب حسب الكلفة والطول.

وقد تم عرض المسار المقترح على مصالح وزارة الدفاع الوطني نظرا وأنه يمر بجانب منشآت عسكرية وتم القيام في هذا الإطار بعدديد الزيارات الميدانية في الغرض وقد أبدت وزارة الدفاع الوطني رفضها للمسار المقترح وعليه تم تكليف مكتب الدراسات لتقديم مقترح مسار جديد وحاليا في طور مناقشة الأسعار الجديدة المقدمة من قبل مكتب الدراسات لإعداد ملحق في الغرض ليتم على إثره إتمام الدراسات المستوجبة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن المرعوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضع الأمني لمعتمدية طينة من ولاية صفاقس تحية طيبة،

لا يفوتكم علماً أن معتمدية طينة تعتبر من المعتمديات الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية (حوالي 90 ألف ساكن) حيث تتعدد فيها الأحياء الشعبية (14 حي سكاني وثاني أكبر حي في الجمهورية) هذا إضافة إلى ثقلها الاقتصادي (4 مناطق صناعية) وتعتبر البوابة الجنوبية لولاية صفاقس عبر الطريق الوطنية رقم 1. كل هذه العوامل ساهمت في تعدد حوادث المرور وتفشي الجريمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وتعدد مظاهر الإخلال بالبيئة والمحيط وجمالية المدينة وتسجيل عديد التجاوزات لمجلة التهيئة العمرانية وانتشار للبناء الفوضوي والانتصاب العشوائي.

وبناء على ما سبق أتوجه إلى جنابكم بالسؤال الكتابي التالي:

- ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز النسيج الأمني بمعتمدية طينة خاصة أمام النقص الكبير في الأعوان والمعدات؟
- متى يتم الانطلاق في إنجاز مقر فرقة الحماية المدنية المرمرج بمعتمدية طينة؟
- لماذا لا يتم إحداث فرقة للحرس البلدي تابعة لبلدية طينة؟
- لماذا لا يتم العمل على إدراج بلدية طينة ضمن البلديات السياحية وذلك بالتنسيق مع وزارة السياحة خاصة أمام توفر عديد المقومات لذلك على غرار المنطقة الأثرية ومنارة طينة والمنطقة الرطبة والمنتره الحضري وانطلاق مشروع إحداث فسحة شاطئية بالجهة؟
- ماهي خطة الوزارة لتسهيل استخراج الوثائق الرسمية للمواطنين في جهاتهم دون تكبد عناء التنقل إلى الإدارة المركزية؟
- متى يتم إصدار النظام الأساسي الخاص بسلك العمدة؟
وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "أيمن مرعوي"

عن دائرة طينة - صفاقس

ملخص السؤال: حول الوضع الأمني لمعتمدية طينة من ولاية

صفاقس

نص الإجابة:

بهم وزارة الداخلية إفادتكم بالمعطيات التالية:

➤ **بخصوص تعزيز النسيج الأمني بمعتمدية طينة:**

يتم تغطية الرقعة الترابية لمعتمدية طينة من قبل مركزي الأمن العمومي بطينة وبالحاجب الذين يبسطان نفوذهما بكامل مرجع النظر ويضطلعان بمهامهما على الوجه الأكمل (خدمات عدلية وإدارية) حيث لا تشكوا حالياً هذه المراكز من نقص في الوسائل والأعوان

كما أنه يتم تعزيز النسيج الأمني بالمعتمدية من خلال الحملات الهادفة التي تشارك فيها بقية الوحدات من جميع الاختصاصات.

➤ **بخصوص إنجاز مقر لفرقة الحماية المدنية بمعتمدية**

طينة:

تتولى حالياً الإدارة الجهوية للحماية المدنية بصفاقس تأمين تدخلات النجدة والإنقاذ بمرجع نظرها العملياتي انطلاقاً من 8 وحدات ميدانية موزعة كالتالي:

- فرقة صفاقس: صفاقس المدينة صفاقس الغربية صفاقس الجنوبية وطينة

- فرقة قرقنة قرقنة

- فرقة ساقية الزيت ساقية الزيت العامرة وساقية الداير

- فرقة الحنشة : الحنشة وجنيانة والجزء الشمالي من معتمدية منزل شاكرو والطريق السيارة 11 بداية من النقطة الكيلومترية 210 إلى النقطة الكيلومترية 229

- فرقة بئر علي بن خليفة بئر علي بن خليفة، الجزء الجنوبي من معتمدية منزل شاعر معتمدية الغربية والطريق السيارة 011 بداية من النقطة الكيلومترية 230 إلى النقطة الكيلومترية 260 - فرقة المحرس بالطريق السيارة أ:01 المحرس عقارب والطريق السيارة أ01 بداية من النقطة الكيلومترية 261 إلى النقطة الكيلومترية 312

- المركز الفرعي بالمدينة العتيقة المدينة العتيقة

- المركز المتقدم بشركة الخدمات البترولية.

هذا ويعمل الديوان الوطني للحماية المدنية على تقرب خدمات النجدة والإسعاف من المواطنين وتقليص أجال التدخل بإحداث وحدات جديدة وفقا لدراسة تأخذ بعين الاعتبار تنوع المخاطر بالجهة والكثافة السكانية وأجال التدخل علاوة على مدى توفر الموارد البشرية وحسب الدراسة المذكورة فقد تم مبدئيا برمجة إحداث وحدات حماية مدنية جديدة بولاية صفاقس خلال الخمس سنوات القادمة من بينها وحدة نجدة وإنقاذ بالمنطقة الصناعية طينة وهي حاليا بمرحلة الدراسات بعد أن تم تخصيص قطعة أرض تمسح حوالي 2000 مترا مربعا من قبل الوكالة العقارية الصناعية .

➤ بخصوص إحداث فرقة حرس بلدي:

بخصوص إمكانية إحداث فرقة حرس بلدي تابعة لبلدية طينة فقد تم إحداث فرقة للحرس البلدي بصفاقس طبقا للقرار المؤرخ في 2015/07/21 ومقرها معتمدية طينة طريق قابس كلم 5.5 يضم مرجع نظرها 6 بلديات تنفرد بالسلطة في 3 بلديات (طينة، الحاجب والعوابد الخزانات) و 3 بلديات مشتركة مع الأمن الوطني (الشحيحة ساقية الزيت ساقية الداير) وتقوم بإنجاز المهام الموكولة لها على أحسن وجه.

➤ بخصوص إدراج بلدية طينة ضمن البلديات السياحية:

وجبت الإشارة إلى أن إدراج البلديات ضمن قائمة المناطق البلدية السياحية هو من الاختصاص الحصري لوزارة السياحة إلا أنه تمت مراسلة بلدية صفاقس قصد موافاة مصالح وزارة الداخلية بملف متكامل يتضمن المؤشرات السياحية والبيئية والتاريخية مصحوب بتقرير مصور في الغرض حتى يتم استكمال الإجراءات مع وزارة السياحة لدراسة المطلب وإدراج بلدية طينة ضمن المناطق البلدية السياحية من عدمه.

➤ بخصوص استخراج الوثائق الرسمية بالجهات:

يتم حاليا قبول مختلف مطالب وملفات استخراج بطاقة التعريف الوطنية جواز السفر، البطاقة عدد 03 الواردة من وحدات الحرس الوطني بصفاقس وإنجازها ثم تسليمها لنفس المصدر قصد تسليمها لأصحابها دون الحاجة للتنقل إلى المصالح المركزية بوزارة الداخلية.

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية عملة النظافة ببلدية سيدي علي بن

عون.

يعيش عملة النظافة ببلدية سيدي علي بن عون ظروف حياتية صعبة جدا حيث أنهم لم يتحصلوا على أجورهم منذ 6 أشهر ورغم ذلك لم يتوقفوا عن أداء واجهم ولولاهم حصلت كارثة بيئية. ونظرا لضعف ميزانية البلدية الرجاء من الوزارة التدخل لفض الإشكال وخلص أجورهم في أقرب الآجال.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

الصادر عن النائب "جلال الخدمي"

عن دائرة بئر الحفي - سيدي علي بن عون ولاية سيدي بوزيد

موضوع السؤال: حول وضعية عمال النظافة ببلدية سيدي علي

بن عون

نص الإجابة:

تولت مصالح الوزارة توجيه استشارة في الغرض إلى مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة قصد الإفادة تبعا للاختصاص بما يمكن اعتماده بخصوص كيفية تسوية وضعية عمال النظافة ببلدية سيدي علي بن عون والتي أفادت بأن انتداب الأعوان المتعاقدين بالبلديات يكون من قبل الكاتب العام للبلدية المعنية تحت إشراف السيد الوالي الراجعة إليه بالنظر وذلك طبقا لأحكام المرسوم عدد 09 المؤرخ في 08 مارس 2023 المتعلق بحل المجالس البلدية وأحكام الفصل الثامن من الأمر الحكومي عدد 291 المؤرخ في 22 مارس 2019 المتعلق بضبط صيغ وآليات الانتداب والترقية والترسيم بالبلديات ووفقا لمبادئ المساواة والشفافية والجدارة.

وبناء على الرأي الاستشاري المذكور تولت مصالحنا المركزية التنسيق مع البلدية المعنية قصد العمل بمقتضاه.

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن الجربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وبأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول النظر في وضعية المبنى القدم لمركز الحرس بمنزل

شاعر.

تحية طيبة وبعد،

أعلمكم سيدي الوزير أن المبنى القديم لمركز الحرس منزل شاعر الذي وقع إخلاؤه منذ مدة في إطار النقلة إلى المقر الجديد وبالتالي أصبح المقر القديم مرتعا للحيوانات السائبة ووكرا للمتسكعين، علما وأنه في صورة صيانتته وإعادة تهيئته واستغلاله كمنشأة أخرى يكون أفضل لأن مساحته شاسعة مقارنة بالمقر الجديد ويجب استغلاله أفضل من إهماله.

• فما هو قرار الوزارة والإجراءات التي ستتخذها للتعناية بهذا المبنى؟

مع الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "حسن جربوعي"

عن دائرة منزل شاكر

ملخص السؤال: حول وضعية المبنى القديم لمركز الحرس بمنزل

شاكر.

نص الإجابة:

بمهم وزارة الداخلية إفادتكم بخصوص تساؤلكم عن وضعية المبنى القديم لمركز الحرس الوطني بمنزل شاكر بما يلي:

➤ البناية المذكورة هي عقار قديم مشيد من قبل الاستعمار الفرنسي وعلى ملك الإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس وسبق أن تم تخصيصه لإيواء مصالح مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بمنزل شاكر منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 ومنذ استغلاله تبين بأنه آيل للسقوط ويشكو عديد الاخلالات والنقائص وأصبح يمثل خطرا على الأعوان العاملين به أو على المواطنين الوافدين عليه.

➤ تم إخلاء البناية منذ 05 مارس 2020 وتعود وضعيتها الحالية بالنظر إلى بلدية منزل شاكر.

➤ تم كراء مقر جديد لاستغلاله كمركز للحرس الوطني بمنزل شاكر بوسط المدينة ومحاذي لمعمدية المكان.

ويجري العمل حاليا من قبل وحداتنا الأمنية بالجهة على القيام بتمشيط البناية بصفة دورية وذلك لحفظ الأمن العام بالجهة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة.

تحية طيبة وبعد،

في ظل توجهات سياسة الدولة للقضاء على كل أشكال التشغيل الهش وحيث ورد عليا وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة والتي تعتبر وضعية مهنية صعبة خاصة بعد انتهاء عقودهم منذ 31 أوت 2025 فقد تمّ انتدابهم في إطار برنامج خصوصي الدعم البلديات المحدثة بالإطارات من أصحاب الشهادات العليا تحت مناظرة سنة 2023 تبعا لمنشور عدد 01 لسنة 2023 للسيد وزير الداخلية وهي مناظرة بالتعاقد لمدة سنتين ثم يمكن للبلديات تغيير صبغة الانتداب للأعوان المعنيين حسب ما نص به المنشور المذكور إلا انه بعد العمل لمدة سنتين لم يتم تغيير أي صبغة أو ترسيم وهي وضعية حرجة لأنهم الآن يعملون إلى حدود تاريخ هذه المراسلة بدون أي صبغة قانونية وبدون تأجير وهذا نوع من أنواع التشغيل الهش

➤ فمأهي الإجراءات القانونية والإدارية السوية وضعية 241 عون على مستوى البلديات المحدثة في كل الولايات؟

➤ ومأهي الإستراتيجية التي اعتمدها الوزارة لترسيمهم وفقا للتراتب الجاري بها العمل؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

الصادر عن النائب "حسن الجربوعي"

عن دائرة منزل شاكر من ولاية صفاقس

موضوع السؤال: حول تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة.

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة تبعا للاختصاص قصد استشارتها بما يمكن اعتماده بخصوص تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة عندما شارفت مجمل عقودهم على الانتهاء وطلب رأيها في تجديد عقودهم على حساب ميزانيات البلديات المعنية أو تغيير صبغة انتدابهم إلى أعوان وقتيين وإمكانية ترسيمهم لاحقا وفقا للإجراءات والتراتب الجاري بها العمل.

هذا وقد أبدت الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة رأيها الاستشاري المتمثل في ضرورة اعتماد مبدأ التناظر لانتداب هؤلاء الأعوان وفقا لمبادئ المساواة والشفافية والجدارة التي تحكم مجال المناظرات.

كما أفادت في ذات السياق بأنه يمكن مبدئيا مواصلة المعنيين بالأمر لمهامهم كمتعاقدين لمدة سنة إضافية وفي حدود الاعتمادات المتوفرة على حساب البرنامج الخصوصي طالما وأن هذا البرنامج مازال متوصلا إلى غاية سنة 2026 وأن الاعتمادات المرصودة لذلك متوفرة بعنوان السنة المذكورة.

وبناء عليه تمت دعوة السادة الولاة إلى تعميم هذا التمشي على البلديات المحدثة الراجعة لهم بالنظر والمعنية بهذا الإجراء للعمل بمقتضاه وفقا للرأي الاستشاري للهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مطالب السكن الاجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمعتمدية سيدي حسين

المرفقات: مطالب

تحية وبعد،

في إطار متابعتي لبعض الوضعيات الاجتماعية من معتمدية سيدي حسين اتصل بي بعض المواطنين "ن.س. و.خ.س. و.س. ح. وسلموني نسخة من مطالب الحصول على سكن اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي واستفسروا عن سبب رفضهم لمطالبهم.

- فما هي الأسباب التي حالت دون حصولهم على مسكن اجتماعي في انتظار ردمكم تقبلوا كل الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب " عادل ضياف "

عن دائرة سيدي حسين

موضوع السؤال: يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18/09/2025 حول مطالب السكن الاجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمعتمدية سيدي حسين

نص الإجابة:

بمهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية تونس حول تساؤلكم فيما يخص مطالب السكن

اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمعتمدية سيدي حسين وخاصة وضعية المواطنين "ن.س" و "خ.س" و "س.ح"، إفادتكم بالمعطيات التالية:

➤ بخصوص وضعية المواطن "س.ح" فإن مطلب المعني بالأمر بتاريخ 2012 غير موجود بمصالح الولاية أما مطلبه المودع خلال سنة 2016 كغيره من المطالب خلال تلك الفترة على غرار مطلب السيد "ن.س" بتاريخ 2016/02/22 فإن هذه المطالب لم يقع البت فيها إلى حد التاريخ.

➤ بخصوص وضعية المواطن "خ.س" : فإن مطلبه غير موجود بمصالح الولاية.

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول ضرورة التسريع في مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق.

تحية طيبة.

تواجه مدينة مرناق اليوم وضعا عمرانيا دقيقا يتمثل في الاكتظاظ السكاني وضغط البنية التحتية وغياب التوازن في التوسع الحضري، نتيجة تأخر تحيين مثال التهيئة العمرانية منذ عقود رغم التطور الكبير الذي شهدته المنطقة على المستوى الديمغرافي والاقتصادي.

وقد نتج عن هذا التأخير تفشي ظاهرة البناء الفوضوي وظهور أحياء جديدة غير مهيكلية إضافة إلى اختناق مروري خانق متزايد داخل المدينة، خاصة وأن مركزها يتكون من أرض فلاحية متروكة لم توظف بعد ضمن رؤية عمرانية حديثة، مما زاد من صعوبة التنظيم وإدارة المجال.

لذلك، واعتبارا لحيوية موقع مرناق كمنطقة فلاحية وصناعية وسكنية في آن واحد ولما تتحمله من ضغط سكاني وبيئي متزايد ألتمس من سيادتكم التفضل بالإجابة عن السؤال التالي:

- هل تعزم الحكومة عبر المصالح المعنية التسريع في مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق مع توفير كل الإمكانيات الفنية والمالية اللازمة للبلدية قصد إنجاز هذه المراجعة في أقرب الأجل، بما يضمن تنمية عمرانية متوازنة وتحسين جودة العيش وحماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني العشوائي؟

وتفضلوا سيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "عزيز بن الأخضر"

عن دائرة مرناق - ولاية بن عروس

ملخص السؤال: حول ضرورة التسريع في مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق.

نص الإجابة:

لقد شرعت بلدية مرناق فعليا في الإجراءات المتعلقة بمراجعة مثال التهيئة العمرانية وذلك بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بين عروس وتم إحداث لجنة متابعة في الغرض. كم تم التنسيق مع المصالح المركزية بإدارة التعمير لجمع المعطيات الفنية اللازمة إلا أنه وفي ضل النقص الحاصل في الإطار البشري المختص وخاصة في خطة مهندس معماري، فقد تعذر على البلدية إتمام الإجراءات في الأجل المطلوبة كما حرصة البلدية على تدارك ذلك بالانخراط في برنامج الإنتدابات التي قامت بها وزارة الداخلية (مهندس معماري - مهندس أول).

وتسعى وزارة الداخلية بالتنسيق مع كافة البلديات بالجمهورية التونسية إلى استكمال مشروع مراجعة مثال التهيئة في أقرب الأجل الممكنة بما يضمن تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة ويحافظ على خصوصية المنطقة الفلاحية والصناعية والسكنية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: استفسار حول تأخر إحداث مركز الحماية المدنية بمعتمدية السواسي - ولاية المهديّة

تشهد معتمدية السواسي من ولاية المهديّة توسعا عمرانيا متسارعا ونموا ديموغرافيا متزايدا، ما يجعلها من أبرز المناطق الحضرية والاستراتيجية على مستوى الولاية وتتموقع المعتمدية في موقع جغرافي محوري مهم، إذ تتوسط خمس معتمديات مجاورة هي: بومرداس، هبيرة، شربان، أولاد الشامخ، والسواسي نفسها، مما يجعلها مؤهلة لأن تحتضن مركز حماية مدنية جهوي قادر على تقديم خدمات النجدة والإغاثة في وقت وجيز ليغطي رقعة جغرافية واسعة ويكون نقطة ارتكاز أساسية للتدخلات الطارئة.

تضم معتمدية السواسي مناطق ذات طبيعة متعددة تشمل منطقة صناعية نشيطة، إلى جانب مساحات فلاحية واسعة وغابات ذات كثافة عالية، وهو ما يزيد من المخاطر المحتملة المرتبطة بالحرائق والانفجارات والحوادث الطارئة. وقد شهدت الجهة خلال الفترات الأخيرة عدة حرائق متتالية وأحداث استوجبت تدخلات إسعافية عاجلة، في ظل غياب مركز حماية مدنية محلي، حيث تعتمد فرق الإطفاء والإغاثة على مراكز تبعد مسافات طويلة مثل مركز الجم، مما يؤدي إلى تأخر في الاستجابة ويزيد من حجم الأضرار.

هذا، ورغم برمجة مشروع إحداث مركز حماية مدنية في معتمدية السواسي منذ سنوات، إلا أن هذا المشروع لم يُفعل حتى اليوم، ولم يتم إطلاقه رسمياً أو تقديم توضيحات حول أسباب التأخير. ومن ناحية أخرى، تتوفر الجهة على عقار إداري جاهز يتمثل في مقر المعتمدية القديمة، والواقع تحت إشراف وزارة الداخلية يمكن استغلاله فوراً كمقر دائم أو مؤقت لمركز الحماية المدنية، مما من شأنه تسريع وتيرة إنجاز المشروع وتوفير الموارد اللوجستية وتقليل التكاليف.

وبناء على هذه المعطيات وعملاً بأحكام الفصل 14 من الدستور التونسي، والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أقدم بالأسئلة الكتابية التالية:

1- ما هي الأسباب الحقيقية لتعطيل تنفيذ مشروع إحداث مركز الحماية المدنية بمعتمدية السواسي، رغم جاهزية كافة المعطيات اللازمة، وخاصة وجود مقر إداري قابل للاستخدام الفوري؟

2- هل توجد برامج أو مخططات محددة لتعجيل تفعيل المشروع خلال الفترة القريبة القادمة، خاصة في ظل ارتفاع وتيرة الحوادث والحرائق وازدياد الكثافة السكانية والعمرانية والصناعية بالمنطقة؟

3- هل هناك عوائق قانونية أو إدارية أو مالية تحول دون استغلال مقر المعتمدية القديمة بمنطقة الثيناعية، والتابع لوزارة الداخلية كمقر مؤقت أو دائم للمركز؟

4- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي يمكن اتخاذها لتأمين حماية فعالة وسريعة لسكان معتمدية السواسي والمناطق المجاورة، في انتظار تنفيذ المشروع؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب " عماد أولاد جبريل "

عن دائرة بومرداس - السواسي

ملخص السؤال: حول إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية السواسي من ولاية المهدية.

نص الإجابة:

بم وزارة الداخلية إفادتكم بخصوص إمكانية بعث مركز حماية مدنية بالسواسي، بالمعطيات التالية:

تتولى حالياً الإدارة الجهوية للحماية المدنية بالمهدية تأمين تدخلات النجدة والإنقاذ بمرجع نظرها العملياتي انطلاقاً من 4 وحدات ميدانية موزعة كالتالي:

- فرقة المهدية: المهدية المدينة الرجيش قصور الساف وسط مدينة سيدي علوان

- فرقة الجم المدينة الجم. السواسي، بومرداس، شربان هبيرة والجزء الشمالي من معتمدية سيدي علوان

- فرقة الشابة الشابة ملولش البرادعة والجزء الجنوبي من معتمدية سيدي علوان

- المركز الفرعي الجم على الطريق السيارة 11 من النقطة الكيلومترية 204 في اتجاه الحنشة الى النقطة الكيلومترية 156

هذا ويعمل الديوان الوطني للحماية المدنية على تقريب خدمات النجدة والإسعاف من المواطنين وتقليص أجال التدخل بإحداث وحدات جديدة وفقاً لدراسة تأخذ بعين الإعتبار تنوع المخاطر بالجهة والكثافة السكانية وأجال التدخل علاوة على مدى توفر الموارد البشرية والمالية.

ووفقاً للدراسة المذكورة فقد تم برمجة وحدة حماية مدنية بمعتمدية السواسي وتمت مراسلة السلط الجهوية قصد تخصيص المقر القديم لمعتمدية السواسي والأرض المجاورة لها والمساعي لازالت متواصلة لإجراء عملية التخصيص.

أما بخصوص الإجراءات الاستعجالية لفائدة سكان السواسي، فتتولى حالياً فرقة الجم تأمين تدخلات النجدة والإنقاذ بالمنطقة في إطار مرجع نظرها العملياتي في انتظار استكمال مختلف المراحل الإدارية والفنية المتعلقة بإحداث الوحدة الجديدة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: حول صعوبات منح تراخيص البناء وتركيب عدادات الماء والكهرباء وتأثير المنشور الإداري على المواطنين والفلاحين في ولاية المهدية

عملاً بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

في إطار ممارسة الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، نود التقدّم بهذا السؤال الكتابي بخصوص المشاكل المتكررة التي يواجهها المواطن التونسي والفلاح في تركيب عدادات الماء والكهرباء في ولاية المهدية، والتي تعرقل مصالحهم اليومية وتجمد بعض المشاريع المحلية وقد تبين أن هذه الصعوبات تنبع بشكل رئيسي من المنشور الصادر عن وزارتك بتاريخ 22 ديسمبر 2025 والذي ينظم منح تراخيص البناء من قبل البلديات ويهدف إلى توحيد الإجراءات وضمان الشفافية

لكن لوحظ ما يلي :

1- الالتزام الصارم بالترتيب القانوني وفق المنشور قد يؤدي إلى تأخيرات كبيرة في منح التراخيص .

2- المنشور لم يحدد أجلاً واضحة للبت في الملفات من قبل اللجنة الجهوية وهو ما يزيد من تعقيد الإجراءات ويضر بمصالح المواطنين والفلاحين .

3- العديد من معتمديات ولاية المهدية، مثل السواسي وبومرداس وغيرها تواجه صعوبة في الحصول على التراخيص اللازمة لتركيب عدادات الماء والكهرباء بسبب هذه التأخيرات الإدارية .

وعليه، نطلب من سيادتكم

1) توضيح الآليات الحالية لمنح تراخيص البناء وتركيب عدادات الماء والكهرباء في ولاية المهدية، خصوصاً في المناطق التي تواجه صعوبات إدارية .

2) بيان ما إذا كانت هناك إجراءات لتحديد أجال واضحة للبت في الملفات من قبل اللجنة الجهوية لضمان سرعة إنجاز التراخيص.

3) تقديم خطة عمل عاجلة لتسهيل الإجراءات الإدارية وضمان وصول الخدمات الأساسية للمواطنين والفلاحين بشكل عادل وسريع. إن هذه الملفات تمس حقوق المواطنين والفلاحين في ولاية المهديّة، وتتطلب من وزارتكم تضافر الجهود لضمان حسن سير الخدمات الأساسية دون تعطيل.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي

للسيد النائب "عماد أولاد جبريل"

عن دائرة بومرداس - السواسي من ولاية المهديّة

ملخص السؤال: صعوبات منح تراخيص البناء وتركيب عدادات الماء والكهرباء وتأثير المنشور الإداري على المواطنين وفلاحين من ولاية المهديّة.

نص الإجابة:

تبعاً لتساؤلكم سيدي النائب بخصوص الإلتزام الصارم بتطبيق مقتضيات المكتوب الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول تراخيص الربط الإستثنائي بمختلف الشبكات وما إنجر عن ذلك من تأخير في تركيز العدادات وفي تجميد بعض المشاريع المحلية

أتشرف بإفادتكم أنه في إطار توحيد الإجراءات وخاصة منها المتصلة بالتراتب العمراية، تمت دعوة البلديات لمعينة العقارات المعدة للسكن المعنية بمطالب الربط وتعمير محضر معانة تبعاً للمحضر الموحد الذي تمت صياغته في الغرض واعتماد محاضر المعانة والوثائق المرفقة له كوثائق مرجعية لدراسة مطالب الربط على مستوى اللجان المحلية ثم إحالتها لوالي الجهة للمصادقة على محاضر اللجان التي تستجيب للشروط والتراتب العمراية الجاري بها العمل، وعليه فإن الأجال التي يتم خلالها البت في المطالب تختلف باختلاف عدد المطالب الواردة على البلدية ودورية إلتنام اللجان المحلية وحسب خصوصية المنطقة البلدية.

وعلى مستوى مصالح ولاية المهديّة فإنه يتم درس محاضر اللجان المحلية المرفوقة بجميع الوثائق الإثباتية المطلوبة والمصادقة عليها في الأجال المعقولة، كما تجدر الإشارة في ذات السياق أن المشاريع الحرفية والاقتصادية غير معنية بأحكام الربط الإستثنائي بالشبكات باعتبار أن المكتوب نص بصريح العبارة أن هاته الإجراءات تشمل المساكن الفردية المعدة للسكن.

هذا وسيتم عقد جلسة عمل مع السادة ولاة الجمهورية في قادم الأيام للحسم في هذا الملف المعقد والمتشعب وإستحثائهم قصد الرفع من وتيرة النظر في الملفات المعروضة.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: توضيح وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة

عملاً بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

نتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال بخصوص الوضعية المهنية للأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة (عددتها 86 بلدية)

وقد تم انتداب هؤلاء الأعوان إثر مناظرة خارجية على المستوى الوطني، وبموجب منشور وزير الداخلية عدد 1 بتاريخ 3 مارس 2023 حيث باشروا مهامهم بداية من أوت وسبتمبر 2023 بموجب عقود محددة المدة بستين مع نص المنشور على إمكانية ترسيمهم بعد تغيير صبغة الانتداب من عون متعاقد إلى عون وفتي وفق الترتيب الجاري بها العمل.

وعلى الرغم من انتهاء عقودهم بتاريخ 31 أوت 2025، ما زال هؤلاء الأعوان يباشرون مهامهم بالبلديات، في ظل فراغ قانوني وإداري وغياب أوامر ترتيبية لقانون الشغل الجديد، إضافة إلى غياب المعلومات حول مستقبلهم المهني وحقوقهم المالية، حيث لم يتقاض بعضهم أجورهم منذ شهر أوت المنقضي

في هذا الإطار، نلتبس من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي الإجراءات القانونية والإدارية المعتمدة لتوضيح وضعية الأعوان المنتدبين بعد انتهاء عقودهم؟

2- هل هناك جدول زمني لترسيمهم أو تحويلهم إلى صبغة عون وفتي وفق الترتيب الجاري بها العمل؟

3- ما هي الإجراءات المعتمدة لتعويضهم عن الأشهر التي لم يتقاضوا فيها أجورهم؟

ونشدد على أهمية التدخل العاجل لضمان الاستقرار المهني والاجتماعي لهؤلاء الأعوان، وضمان حقوقهم المشروعة.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

الصادر عن النائب "عماد أولاد جبريل"

عن دائرة بومرداس - السواسي ولاية المهديّة

موضوع السؤال: حول تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة.

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة تبعاً للاختصاص قصد استشارتها بما يمكن اعتماده بخصوص تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة عندما شارفت مجمل عقودهم على الانتهاء وطلب رأيها في تجديد عقودهم على حساب ميزانيات البلديات المعنية أو تغيير صبغة انتدابهم إلى أعوان وفتيين وإمكانية ترسيمهم لاحقاً وفقاً للإجراءات والتراتب الجاري بها العمل

هذا وقد أبدت الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة رأيها الاستشاري المتمثل في ضرورة اعتماد مبدأ التناظر لانتداب هؤلاء الأعوان وفقاً لمبادئ المساواة والشفافية والجدارة التي تحكم مجال المناظرات.

كما أفادت في ذات السياق بأنه يمكن مبدئياً مواصلة المعنيين بالأمر لمهامهم كمتعاقدين لمدة سنة إضافية وفي حدود الاعتمادات المتوفرة على حساب البرنامج الخصوصي طالما وأن هذا البرنامج مازال متواصلاً إلى غاية سنة 2026 وأن الاعتمادات المرصودة لذلك متوفرة بعنوان السنة المذكورة

وبناء عليه، تمت دعوة السادة الولاة إلى تعميم هذا التمشي على البلديات المحدثة الراجعة لهم بالنظر والمعنية بهذا الإجراء للعمل بمقتضاه وفقاً للرأي الاستشاري للهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

السؤال الكتابي الأول

للنائب غسان يامون

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص شهادات تدليس وتزوير في اسناد رخص اللوارجات

المصاحيب: مؤيدات الشهادت

حيث اتصل بي (اس) (ب و) أفادني أنه ترشح للحصول على رخصة لواج ضمن حصة معتمدية ميدون والمقدرة بثلاث رخص. وقد فتح باب الترشح للحصول على رخص النقل الغير المنتظم للأشخاص سيارات لواج بتاريخ 4 ديسمبر 2023 بولاية مدنين من قبل اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدنين والتي أشرفت على عملية الاسناد.

وحيث بالاطلاع على الملف الذي أمدني به يستشف وجود شهادات محاباة وشهادات تدليس وشهادات تزوير من قبل اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدنين التي حرمتها من الحصول على رخصة اللواج بدون موجب.

وحيث بالاطلاع على الملف والوثائق الرسمية المتعلقة بالتصريح بالنتائج النهائية للاسناد الموجودة على مستوى الصفحة الرسمية لولاية مدنين والموجودة كذلك في محضر الاسناد.

حيث باطلاعي على جدول النتائج النهائي فان مجموع نقاط المترشح (إس) (بو) حسب التأسيس الأول 100 نقطة ثم في خاتمة فترات الانقطاع تم طرح 20.5 نقطة نتيجة وجود الباتيندا ثم فترات الانقطاع تم تحديدها ب 7.5 نقطة.

بالتالي فان مجموع نقاطه النهائي وترتيبه يكون بخصم نقاط الباتيندا 20.5 وفترات الانقطاع 7.5 بخصمهما من مجموع النقاط حسب التأسيس الأول 100 نقطة وبالقيام بالعملية الحسابية يكون المجموع 72 نقطة

لكن بالاطلاع على مجمع النقاط النهائي في الوثائق الرسمية نجد أن اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدنين قد أسندت له سوى 62 نقطة وأسندت له المركز الرابع بناء على نقاطه .

بينما أن النتيجة الصحيحة لجمع النقاط هي 72 نقطة وبالتالي تم حذف 10 نقاط بدون موجب حق. وبالتالي تم حرمانه من الحصول على رخصة لواج باعتبار أن مجموع نقاطه 72 يخول له الصعود الى المركز الثاني ويعني ذلك حصوله على رخصة لواج باعتبار اسناد 3رخص على مستوى معتمدية ميدون .

وحيث أن هذا الخطأ غير بريء وينطوي على سوء نية لاقتصاد المترشح كما يدخل في إطار الشبهات القوية للفساد التي أشرنا إليها وبالأخص شهادات التدليس والتزوير .

والهدف من هذا هو اقصاء المترشح (اس) (بو) الذي يستحق رخصة لواج بناء على معايير الامر 581 ومنح رخص لواج لمن لا يستحق ومن هو بعده في الترتيب ومجموع النقاط.

وعليه نطرح عليكم الأسئلة التالية؟

1) كيف تخصص اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل 10 نقاط بدون موجب حق؟

2) كيف تفسر الوزارة وقوع مثل هذا التناقض الصارخ في نتائج النقاط؟

3) هل ما قامت به اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدنين يدخل في اطارشبهة تدليس وتزوير النتائج النهائية؟

4) كيف للجنة استشارية جهوية للنقل أن ترتكب خطأ مثل هذا في الجمع والحساب والخصم؟

5) أمام تتالي شهادات الفساد متي ستقوم وزارة الداخلية بتفقد اداري في الاسناد الأخير لرخص اللوارجات على مستوى ولاية مدنين وخصوصاً الرخص المسندة على مستوى جزيرة جربة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للسيد النائب "غسان يامون"

عن دائرة جربة حومة السوق - من ولاية مدنين

ملخص السؤال: حول متابعة إسناد تراخيص تعاطي أنشطة النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات بواسطة سيارات اللواج "على مستوى ولاية مدنين".

نص الإجابة:

إن إسناد تراخيص تعاطي أنشطة النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات يتم وفقاً لأحكام الأمر 581 لسنة 2023 المؤرخ في 7 سبتمبر 2023 والمتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص،

واعتماداً على أحكام الفصل التاسع من الأمر المذكور، أصدرت ولاية مدنين بلاغاً بتاريخ 4 ديسمبر 2023 يتعلق بإسناد عدد 63 رخصة نقل عمومي غير منتظم للأشخاص بواسطة سيارات الأجرة لواج .

هذا وقد ورد على مصالح الولاية إعداد مقرر بتاريخ 27 مارس 2024 إلى 16 فيفري 2024 عدد 159 ملف رخصة لواج موزعة على مختلف المعتمديات من بينها ملف المدعو "إس بو" بمعتمدية جربة ميدون .

وللغرض تولت مصالح الولاية إعداد مقرر بتاريخ 27 مارس 2024 يضبط فريق العمل الذي تم تكليفه بفرز ودراسة ملفات الراغبين في الحصول على رخص نقل.

وبعد جردها تمت إحالة القائمات على المصالح المحددة بالأمر عدد 581 لسنة 2023 لدراستها ومد اللجنة بالمعطيات المتوفرة لديها .

كما تولت مصالح دائرة العمل الاقتصادي والاستثمار بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للنقل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمكتب الجهوي للأداءات والإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب تحديد مدة المباشرة أو الانقطاع وفقا للمعطيات المتاحة وتحويلها إلى نقاط وترتيب السواق حسب الأولوية ضمن قائمة إسمية حسب المعتمديات.

أما بخصوص ملف المدعو "إس بو"، تمت إفادة مصالح الولاية من قبل مصالح المكتب الجهوي لمراقبة الأداءات بأن الوضعية الجبائية للمعني بالأمر غير مسواة، وعليه تحصل على 0 نقطة (القائمة الأولية قام المعني بالأمر بتقديم اعتراض في الغرض بتاريخ 15 نوفمبر 2024 يعترض فيه على حصوله على صفر من أجل الغلق الإداري بالقائمة الأولية في حين أنه قام بإغلاق نشاطه المتمثل في "حرفي في الفضة" مستظهاً بشهادة في التوقف عن ممارسة النشاط تثبت أن إيقاف النشاط تم بتاريخ 30 سبتمبر 2010، وبمزيد التحري مع المصالح الجهوية للأداءات تمت مراجعة نقاطه وإعادة احتساب مدته المخصصة لتصبح 20.5 عن الأداءات و 7.5 عن المباشرة، غير أنه وقع خطأ في احتساب رصيده من النقاط ليتم تمكينه فقط من 62 نقطة عوضاً عن 72 نقطة ليحتل المرتبة الرابعة التي لا تمكنه من الحصول على رخصة.

وحيث إن اللجنة الجهوية وبحضور جميع المتدخلين في قطاع النقل حال تفتتها إلى وجود خطأ في احتساب نقاط المترشح سارعت في العمل على تداركه والقيام بالإجراءات الضرورية اللازمة لإصلاحه وتمكين المترشح من استرجاع حقه بعد أن يتم التثبت في وضعيته الأمنية وفي مباشرته طبقاً للفصل 10 من الأمر عدد 581 لسنة 2023 المذكور، وذلك في إطار احترام القانون وحماية حقوق جميع الأطراف على قدم المساواة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب غسان يامون

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص شهادات الفساد في اسناد رخص اللوجات

تبعاً لتنظيم اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين لعملية اسناد رخص اللوجات على مستوى ولاية مدين مؤخراً تقدم المدعو (ر) (بن) قصد الحصول على رخصة لوج في إطار حصة معتمدية حومة السوق المقدره بعدد 06 رخص وإثر صدور القائمة الأولية كان ترتيب المترشح (بن) المرتبة 5 من جملة 6 رخصة مسندة على مستوى معتمدية حومة السوق.

وفي إطار المحاباة وشبهات الفساد التي سبق أن أشرنا إليها في عملية الاسناد الأخيرة. فقد تم اقضاء المترشح المذكور عند اصدار القائمة النهائية مقابل صعود من لا يستحق أصلاً الرخصة ويليه في الترتيب.

وبالتالي وإثر صدور القائمة النهائية تم اقضاء المترشح (ر) (بن) بدون موجب حق وبأسباب واهية حيث تم التعلل بأنه متحصل على بطاقة مهنية للتاكسي الفردي سنة 2005 وبالتالي تمت مراجعة رصيده بعد التثبت في حصوله على بطاقة مهنية للتاكسي الفردي عدد 2005/2723

وحيث أفادني المترشح بأن هذا الادعاء غير صحيح ويدخل في إطار التدليس والتزوير وقد مدني بنسخة من رخصة سياقته والتي تفيد حصوله على رخصة سياقة بتاريخ 2010/05/05 مسلمة من وكالة الفنية للنقل البري بجربة. وأنه تحصل في سنة 2012/06/06 على رخصة سياقة سيارة لوج وبطاقة مهنية لقيادتها. ولم يتحصل بتاتا على بطاقة مهنية لقيادة التاكسي الفردي.

وبالتالي لا يستقيم ادعاء اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين بأنه متحصل على بطاقة مهنية للتاكسي الفردي سنة 2005 في حين أن رخصة سياقة سيارة عادية تحصل عليها سنة 2010 وأمام هذه الوقائع الثابتة بالمؤيدات صار من الواضح التلاعب الذي تقوم به اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين قصد اقضاء مترشحين بطرق غير قانونية مقابل صعود من يلهم في الترتيب. وعليه هناك شبهات قوية في التزوير والتدليس والادعاء بالباطل من حيث ادعاء وجود بطاقة مهنية سابقة في التاكسي الفردي.

وتماشياً مع ادعاء اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين بتحصل المدعو على بطاقة مهنية للتاكسي الفردي سنة 2005

1) الرجاء من مصالح الادارية لولاية مدين مدنا بنسخة من البطاقة المهنية للتاكسي الفردي للمدعو علماً أنها الطرف المختص بتسليمه؟

2) هل يرتقي ما قامت به اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل الى مرتبة جريمة تزوير وتدليس؟

3) ما هو المصدر الذي اعتمدت عليه اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين للقول بوجود بطاقة مهنية في التاكسي الفردي؟

4) متى ستقوم وزارة الداخلية بفتح بحث تحقيقي بخصوص ظروف وملابسات الاسناد الأخير في رخص الواجهات بولاية مدين؟

5) ما رأي وزارة الداخلية في عمل اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "غسان يامون"

عن دائرة جربة حومة السوق. (ولاية مدين)

ملخص السؤال: بخصوص شهادات الفساد في إسناد رخص اللوجات

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية مدين أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن إسناد تراخيص تعاطي أنشطة النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات يتم وفقاً للأحكام الأمر 581 لسنة 2023 المؤرخ في 7 سبتمبر 2023 والمتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص واعتماداً على أحكام الفصل التاسع من الأمر المذكور أصدرت ولاية مدين بلاغاً بتاريخ 4 سبتمبر 2023 يتعلق بإسناد عدد 63 رخصة نقل عمومي غير منتظم للأشخاص بواسطة سيارات الأجرة لوج

في الفترة الممتدة من 04 ديسمبر 2023 إلى 16 فيفري 2024 ورد على مصالح ولاية مدنين عدد 159 ملف رخصة " لواج" موزعة على مختلف المعتمديات من بينها ملف المدعو " ر. بن إ" بمعتمدية جربة حومة السوق.

على إثر ذلك تولت هذه الأخيرة إعداد مقرر بتاريخ 27 مارس 2024 يضبط فريق العمل الذي تم تكليفه بفرز ودراسة ملفات الراغبين في الحصول على رخص نقل وبعد جردها تم إحالة القائمت على المصالح المحددة بالأمر عدد 581 لسنة 2023 لدراستها ومد اللجنة بالمعطيات المتوفرة لديها.

ثم تولت دائرة العمل الاقتصادي والاستثمار بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للنقل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمكتب الجهوي للاداءات والإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب تحديد مدة المباشرة أو الانقطاع وفقا للمعطيات المتاحة وتحويلها الى نقاط وترتيب السواق حسب الأولوية ضمن قائمة إسمية حسب المعتمديات وقد تحصل صاحب الملف على المرتبة الخامسة برصيد 68 نقطة (القائمة الأولى).

وعملا برأي وزارة النقل بتاريخ 13 نوفمبر 2023 بخصوص بعض أحكام الأمر 581 لسنة 2023 المؤرخ في 7 سبتمبر 2023 والذي ينص في توضيح لأحكام الفصل العاشر أن "عدم المباشرة يمكن أن تكون من بين الاعتراضات والتي يمكن للسلط المحلية التحري بشأنها" تم مزيد التحري في شأن مباشرة المدعي حيث أفادت المصالح المحلية أن المدعو " ر. بن إ" قد باشر في قطاع التاكسي ومتحصل على بطاقة مهنية لقيادة سيارة تاكسي فردي تحت عدد 2723/2005 في الفترة الممتدة بين سنة 2017 وسنة 2022 وبالرجوع الى سجلات البطاقات المهنية للتاكسي الفردي تبين أن هذا الأخير متحصل على بطاقة مهنية.

ونظرا للتطابق في الأسماء ومكان الإقامة والسهو في التثبيت في بطاقة التعريف الوطنية وقع خصم 30 نقطة من رصيده ليتحول الى المرتبة 18 برصيد 38 التي لا تمكنه من الحصول على رخصة بادرنت اللجنة الجهوية وبحضور جميع المتدخلين في قطاع النقل حال تفتتها الى وجود خطأ ناتج عن تشابه في الأسماء سارعت بالعمل على تداركه والقيام بالإجراءات الضرورية اللازمة لإصلاحه وتمكين المترشح من استرجاع حقه بعد أن تم التثبيت في وضعيته الأمنية وفي مباشرته للمهنة طبقا للفصل العاشر من الأمر المشار إليه.

السؤال الكتابي

لنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

إن الوضع الحالي يتطلب تغييرات جذرية لضمان احترام حقوق البلديين واستجابتها لمتطلبات العصر.

السؤال:

- متى يقع إعداد نظام أساسي خاص بسلك الأعوان العاملين بالبلديات؟
- متى يتم تمكين الأعوان من المنحة الخصوصية؟
- متى يتم مراجعة مجلة الجماعات العمومية؟

• متى يتم تفعيل الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "لطفي الهمامي"

عن دائرة العمران والعمران الأعلى

ملخص السؤال:

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18/09/2025 حول بعض المسائل التي تخص الشأن البلدي والمحلي.

نص الإجابة:

❖ بخصوص مراجعة مجلة الجماعات المحلية:

تم عرض مشروع قانون أساسي على أنظار مصالح رئاسة الحكومة يتعلق بمراجعة مجلة الجماعات المحلية بهدف التلاؤم مع المنظومة القانونية الجديدة على إثر صدور دستور الجمهورية التونسية وأحكام القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجلس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم ومشاريع النصوص القانونية ذات العلاقة خاصة منها مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

وحاليا فان مشروع مجلة الجماعات المحلية بصدد استكمال توضيب صبغته النهائية بالتنسيق مع كافة الوزارات ذات العلاقة وسيعرض حين الانتهاء من ذلك على أنظار مجلس وزراء للبت فيه والمصادقة عليه ليتم إحالته على مجلس النواب للتداول بشأنه.

❖ بخصوص تفعيل الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016

المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

إن تفعيل إجراءات وشروط إعادة التوظيف على معنى أحكام الفصلين 1 و 12 من الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية مرتبطة بصدور القرارات المتعلقة بضبط كيفية تنظيم المناظرات والامتحانات المهنية عن رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من نفس الأمر الذي ينص على أنه : تخضع إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لمبدأ التناظر وللحاجيات الحقيقية للإدارة وتتم عبر مناظرات بالملفات أو بالاختبارات أو امتحانات مهنية تضبط كيفية تنظيمها بقرار من رئيس الحكومة.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: سؤال كتابي حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية

الموضوع: بخصوص دعم بلدية القلعة الصغرى من صندوق القروض لتحسين البنية التحتية والطرق.

تحية طيبة وبعد

نظرا للوضعية المتردية لعدد كبير من الطرقات داخل بلدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، وما تسببه من صعوبات في تنقل المواطنين وتدهور ظروف عيش المتساكنين نرجو من سيادتكم مدنا بالتوضيحات التالية:

1-هل توجد اعتمادات مخصصة ضمن صندوق القروض و الجماعات المحلية لدعم بلدية القلعة الصغرى في هذا الاطار؟
2-هل تم ادراج مشاريع جديدة لتهيئة و صيانة الطرقات بالقلعة الصغرى ضمن البرنامج الجهوي للتنمية أو برامج التمويل المشتركة مع صندوق القروض؟

وتفضلوا، سيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب "محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى (ولاية سوسة)

ملخص السؤال: بخصوص دعم بلدية القلعة الصغرى من صندوق القروض لتحسين البنية التحتية والطرق

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه تم تمكين بلدية القلعة الصغرى من تمويل عدة مشاريع لتعبيد وصيانة الطرقات في ما يلي بيانها:

* مشروع تعبيد الطرقات متحصل على المصادقة النهائية على تمويله بتاريخ 27 جويلية 2025 بكلفة 1597.000 د وارتفعت كلفته في مرحلة الإنجاز الى حدود 1.950.000 يمول وفق الخطة التالية:

- الكلفة 1.950.000 د .

- القرض 1.000.000 د .

-مساعدة غير موظفة 1 241.565 د) بعنوان سنة 2022.

-مساعدة غير موظفة 708.435 (2 د) تم صرفها للبلدية لتكملة تمويل المشروع خلال سنة * 2024) مشروع تعبيد الطرقات متحصل على الموافقة المبدئية بتاريخ 30 جويلية 2025 في انتظار إتمام إجراءات تعيين المقاول والحصول على المصادقة النهائية على التمويل .

الكلفة 454,000 د .

-القرض 150.000 د. تمويل ذاتي 300.000 د.

* مشروع يندرج ضمن برنامج تعصير الطرقات سيتم تمويله (الأشغال والدراسات) بمساعدة موظفة بقيمة 3.125.000 د مع الإشارة إلى أن البلدية قامت بتحديد برنامج التدخل وقد تحصلت على

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و130 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد

لقد سبق وأن أصدر وزير الداخلية مراسلة إلى السادة الولاية بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية وبدورهم الولاية راسلوا الكتاب العامين للبلديات للانطلاق لكن إلى غاية يوم 17 جويلية 2025 لم يتحصل أي مواطن على تراخيص للربط.

1- الرجاء تمكينني نسخة من هذه المراسلة.

2- الرجاء مدي بكامل التوضيحات حول استعمال هذه المراسلة.

3- هذه التراخيص الاستثنائية بالربط هل تشمل المنازل الموجودة خارج مثال التهيئة ومخالفين أو داخل مثال التهيئة ومخالفين؟

4- هل ممكن توضيح الأجال الموضوعية من حيث إيداع المطلب إلى الموافقة؟

5- المعاليم المستوجبة هل تكون قارة أو حسب المساحة؟

6- هذه التراخيص الاستثنائية ليست تسوية وضعية هنا أتساءل كيف تتم تسوية الوضعية للبناءات المشيدة داخل مثال التهيئة من دون رخصة وكيف تتم التسوية للذين خارج مثال التهيئة وفي مناطق التوسع؟

وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "محمد على فنيرة"

عن دائرة: قرقمالية ولاية نابل

ملخص السؤال: حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية.

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية نابل حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية، أتشرف بإفادتكم أنه تم البت في جميع محاضر جلسات اللجان الفنية المحلية المكلفة بدراسة مطالب التراخيص الاستثنائية لربط المساكن الفردية بالشبكات العمومية الواردة من قبل البلديات.

مع الإشارة وأن بلديات الجهة تولت اتخاذ قرارات في ضبط المعاليم المستوجبة على التراخيص وفقا للأحكام الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها.

علما وأنه تمّ إلى حد هذا التاريخ المصادقة على عدد 24 محضر جلسة تتضمن 1057 ملفا والموضوع مازال في إطار المتابعة مع جميع البلديات لإتمام الموافقة على المحاضر التي ترد على مصالح الولاية تباعا.

هذا وسيتم عقد جلسة عمل مع السادة ولاة الجمهورية في قادم الأيام للحسم في هذا الملف المعقد والمتشعب واستحثاهم قصد الرفع من وتيرة النظر في الملفات المعروضة.

الموافقة المبدئية على تمويل الدراسات الفنية للمشروع بقيمة 40.000 د بتاريخ 22 أكتوبر 2025 من المبرمج الإنطلاق في إنجاز الأشغال خلال النصف الثاني من سنة 2026

هذا، مع الإشارة إلى أن طاقة البلدية على الاقتراض بعنوان سنة 2026 تقدر بـ 600.000 د بإمكانها استغلالها لتمويل مشروع صيانة وتعبيد الطرقات.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع: بخصوص توفير خدمات الاستمرار العدلي ليلاً بالمراكز الأمنية بمعتمدية القلعة الصغرى.

تحية طيبة وبعد

في إطار الحرص على تحسين جودة الخدمات الأمنية وضمان استمراريتهما لفائدة المواطنين بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

1- لماذا لا يتم توفير خدمات الاستمرار العدلي ليلاً بكل من مراكز الشرطة والحرس الوطني بمعتمدية القلعة الصغرى؟ وماهي الاجراءات التي تنوي القيام بها الوزارة في هذا الإطار؟
وتفضلوا، سيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب "محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى (ولاية سوسة)

ملخص السؤال: بخصوص توفير خدمات الاستمرار العدلي ليلاً بالمراكز الأمنية بالقلعة الصغرى.

نص الإجابة:

يتولى مركز الأمن الوطني بالقلعة الصغرى تغطية مرجع النظر بدورية راكبة 24/24. مع برمجة حملات أمنية يومية وأسبوعية هادفة بمشاركة مختلف التشكيلات الأمنية، إضافة إلى اعتماد منظومة الأتال المعتمدة خلال حصة العمل الليلية والمخصصة للأحياء الشعبية والأعماق بمنطقة الأمن الوطني بسوسة المدينة.

هذا وقد تم تسجيل منذ بداية السنة الحالية إلى غاية شهر نوفمبر 2025 عدد 99 محضر عدلي عنيف، أو اشتباه في استهلاك مواد مخدرة أو مفتش عنهم واردة على مركز الأمن بالقلعة الصغرى من قبل مركز الاستمرار بسوسة المدينة (يبعد مسافة 06 كلم عن مدينة القلعة الصغرى).

ويبقى الحرص على حسن توزيع الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة من أولويات إقليم الأمن الوطني بسوسة لإضفاء مزيد من النجاعة على الأداء والترقيع في جودة الخدمات المسداة للمواطن.

وعليه فإن مصالحننا الأمنية لا ترى حالياً ضرورة لإحداث مركز استمرار عدلي بالقلعة الصغرى وتكتفي بمركزي الاستمرار العدلي

بمنطقة الأمن الوطني بسوسة المدينة ومركز الأمن الوطني بالقلعة الكبرى الذين يؤمنان حالياً المرفق الأمني بالجهة من خلال توفير خدمات الاستمرار العدلي بالقلعة الصغرى.

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول فتح محل لبيع الخمر بمنطقة رأس الظهرة معتمدية جرجيس.

بعد السلام

كان موضوع فتح محل لبيع الخمر بمنطقة رأس الظهرة جرجيس حديث الرأي العام بالمدينة وعليه فأني:

1- أرجو من سيادتكم التدقيق في مدى صحة الخبر من عدمه بواسطة أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية.

2- في صورة صحة الخبر أعلمكم بعدم القبول المجتمعي لهذا المحل بمنطقة قريبة من السكان

3- بصفتي نائب الشعب وانسجاماً مع رغبة المواطنين أرفض جملة وتفصيلاً فتح هذا المحل وأعتقد أن فرضه بالقوة

سيُخل بالسلم الاجتماعي بالمدينة وهو ما يبحث عنه البعض خاصة أن بعض الأخبار الراجحة تفيد أن الترخيص "مفروض من (فوق) وجاهز".

أرجو من سيادتكم عدم الموافقة على فتح هذا المحل وموافاتي بنتائج تدقيقكم في مدى صحة المعلومة وقراركم المتخذ.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

الصادر عن النائب "مسعود قريرة"

عن دائرة جرجيس - ولاية مدنين

موضوع السؤال: حول فتح محل لبيع الخمر بمنطقة رأس الظهرة من معتمدية جرجيس.

نص الإجابة:

إن إسناد رخص المشروبات الكحولية سواء المتعلقة منها بمناولة المشروبات الكحولية أو تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل بصنفها التفصيل والجملة يخضع لمقتضيات القانون عدد 147 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 المتعلق بالمقاهي والمحلات المماثلة لها بالنسبة لمناولة المشروبات الكحولية والقانون عدد 14 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بتعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل وقرار وزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الداخلية والتنمية المحلية المؤرخ في 14 ديسمبر المتعلق بضبط شروط إسناد وسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل بالنسبة لتجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل بصنفها وكذلك الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص

وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، الذي ضبط إجراءات إسناد هذه الرخص والشروط المستوجبة في طالب الرخصة وموقع المحل المزمع استغلاله في النشاط.

علما وأنه لم يسبق أن تم إسناد ترخيص المناولة المشروبات الكحولية أو رخص لتعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل بصنفها التفصيل والجملة بمنطقة رأس الظهر من معتمدية جرجيس كما لم يسبق لمصالح وزارة الداخلية المتعددة بهاته التراخيص أن توصلت بأي مطلب يتعلق بالحصول على رخصة مناولة المشروبات الكحولية أو تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل بصنفها بالمنطقة المذكورة سواء من قبل شخص طبيعي أو ذات معنوية.

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية اطرار البلديات المتعاقدون

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الداخلية بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال: متى يتم تسوية وضعية اطرار البلديات وأعوانها المتعاقدون المنتدبون في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية للبلديات المحدثة عن طريق المنشور عدد 1 بتاريخ 3 مارس 23، لدعم الموارد البشرية لـ 86 بلدية.

السيد الوزير هؤلاء المنتدبون يشتغلون بمهام حساسة بالبلدية ومشاريع استثمارية ترتقي بجودة الخدمات للمتساكنين.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

الصادر عن النائب "نجيب عكرمي"

عن دائرة زانوش - القصر - سيدي عيش - قفصة الشمالية - ولاية قفصة

موضوع السؤال: حول تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة تبعا للاختصاص قصد استشارتها بما يمكن اعتماده بخصوص تسوية وضعية الأعوان المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة عندما شارفت مجمل عقودهم على الانتهاء وطلب رأيها في تجديد عقودهم على حساب ميزانيات البلديات المعنية أو تغيير صبغة انتدابهم الى أعوان وقتيين وإمكانية ترسيمهم لاحقا وفقا للإجراءات والتراتب الجاري بها العمل.

هذا وقد أبدت الهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة رأيها الاستشاري المتمثل في ضرورة اعتماد مبدأ التناظر لإنتداب هؤلاء الأعوان وفقا لمبادئ المساواة والشفافية والجدارة التي تحكم مجال المناظرات.

كما أفادت في ذات السياق بأنه يمكن مبدئيا مواصلة المعنيين بالأمر لمهامهم كمتعاقدين لمدة سنة إضافية وفي حدود الاعتمادات المتوفرة على حساب البرنامج الخصوصي طالما وأن هذا البرنامج مازال متواصلا إلى غاية سنة 2026 وأن الاعتمادات المرصودة لذلك متوفرة بعنوان السنة المذكورة.

وبناء عليه تمت دعوة السادة الولاة إلى تعميم هذا التمشي على البلديات المحدثة الراجعة لهم بالنظر والمعنية بهذا الإجراء للعمل بمقتضاه وفقا للرأي الاستشاري للهيئة العامة للتوظيف العمومية برئاسة الحكومة صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

السؤال الكتابي

للنائب منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية رخص الصيد وإسناد رخص جديدة.

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير لقد تعهد وزير الداخلية بتاريخ 21 نوفمبر 2023 في جلسة عامة بمجلس نواب الشعب بتسوية وضعية رخص الصيد وذلك بتجديد 10 آلاف رخصة بندقية صيد وتسوية وضعية الإحالة والإرث والتنازل ومنح 500 رخصة جديدة كل سنة، خاصة وأن مطالب الرخص المقدمة من طرف المواطنين هواة الصيد يعود بعضها لأكثر من 10 سنوات وتصلنا يوميا تشكيات من المواطنين في خصوص ممانلة الوزارة عن التعامل مع هذا الملف.

لذا السيد الوزير متى تقوم وزارتك الموقرة بالنظر في مطالب رخص الصيد وتسوية وضعية الرخص القديمة وذلك لتنظيم هذا المجال الذي يستهوي عددا كبيرا من المواطنين؟؟؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "منال بديدة"

عن دائرة بئرعلي بن خليفة

ملخص السؤال: حول تسوية رخص الصيد وإسناد رخص جديدة.

نص الإجابة

بهم وزارة الداخلية بخصوص تساؤلكم حول تسوية رخص الصيد وإسناد رخص جديدة توضيح ما يلي:

➤ يخضع مجال إسناد رخص بنادق الصيد إلى أحكام القانون عدد 33 لسنة 1969 المؤرخ في 12 جوان 1969 المتعلق بضبط توريد الأسلحة والإتجار فيها ومسكها وحملها وإلى نصوصه الترتيبية.

➤ تتولى مصالح وزارة الداخلية دراسة الملفات الواردة عليها والتي بلغ عددها حوالي 50 ألف مطلب من خلال التثبت في جميع الوثائق المكونة للملف والتأكد من انتفاء مختلف الموانع القانونية والأمنية في طالب الرخصة المحكوم عليهم بهم حق عام أو من يتلقوا علاجاً بمستشفى الأمراض العقلية... (الفصول 3-10-3-11-12 من القانون المذكور)

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "نجلاء اللحياني"

عن دائرة أريانة المدينة

ملخص السؤال: حول الخطر الداهم لمشروع Tunisia Mall Enasser المعطل وغياب التدخل البلدي لتأمين الموقع.

نص الإجابة:

بهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية أريانة حول سؤالكم الكتابي توضيح مايلي:

➤ تم القيام بعدد الزيارات الميدانية من طرف المصالح الفنية لبلدية أريانة لموقع المشروع للتثيت من وجود أخطار أو إشكاليات تتعلق بتركيز الآلة الرافعة حيث اعتبارا لعدم الانتهاء من الأشغال بالطوابق العلوية للبناء فإنه لم يتم مطالبة الباعث العقاري بإزالة الآلة الرافعة مع الإشارة إلى أن الباعث العقاري تقدم بملف في رخصة بناء جديدة لاستئناف الأشغال بعد توقفها لفترة تزيد عن السنة ولم يحظى ملفه بالموافقة من قبل لجنة رخص البناء بالبلدية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2025/07/28 وذلك لأسباب فنية كما تعهدت بلدية أريانة بتوجيه مراسلة كتابية للباعث العقاري قصد إزالة الآلة الرافعة في صورة عدم استئناف الأشغال في أقرب الأجل وتحمله مسؤولية حصول أي حادث.

هذا وتبقى وزارة الداخلية يهاكلها المركزية والجهوية والمحلية في متابعة مستمرة لهذا الملف ضمانا لسلامة المارين والمواطنين من جهة واحتراما لعلوية القانون ونفاذه مع سعيها لتذليل العقبات أمام كل الأطراف، في نطاق اختصاصها من أجل استئناف أشغال المشروع المذكور لما له من مردودية اقتصادية وتنموية على الجهة ككل.

السؤال الكتابي الأول

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول منع إقامة ليالي سكرة الصيفية بمعهد سكرة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

من المعلوم أن معتمدية سكرة تخلو من الفضاءات الثقافية المعدة لإقامة التظاهرات والمهرجانات ولهذا السبب دأبت وزارة الثقافة على إقامة المهرجان الصيفي في معهد سكرة منذ أكثر من 15 سنة .

وقد فوجئنا هذه السنة برفض السيد المعتمد لإقامة المهرجان في المعهد المذكور استنادا لمنشور من وزارتك يمنع إقامة المهرجانات في الفضاءات الترابية رغم انعدام الفضاءات المخولة لاحتضان مثل هذه الأنشطة. وتم في الأخير تنظيمه في فضاء دار الشباب الذي احتضن المهرجان ولكنه لم يحتضن كل المواطنين الذين أرادوا التمتع بهذه الفسحة الثقافية وبقوا خارج الفضاء وعادوا إلى منازلهم منكسرين رفة أبناءهم والكيد أن لكم تقارير أمنية تفيد ذلك .

في حين أن مهرجانات معتمدية العروسة والكرب من ولاية سليانة ومهرجان دوار هيشر في ولاية منوبة على سبيل الذكر لا الحصر

➤ تم منذ شهر جانفي 2025 إلى آخره دراسة قرابة 2700 مطالبا منها 1323 تمت مطالبة أصحابها باستكمال الوثائق المنقوصة وتم البت في 1377 مطلب رخصة مسك بندقية صيد بعد أن تم استيفاء الإجراءات المستوجبة في شأنها وتم إعلام أصحابها بالقرار من حيث الموافقة من عدمها.

وتبقى مصالح وزارة الداخلية حريصة كل الحرص على معالجة بقية المطالب بصفة مرحلية ووفقا لما تقتضيه القوانين والتراتيب النافذة في مجال إسناد رخص الأسلحة وذلك في إطار الموازنة بين المصالح الخاصة للفرد ومصالح المجموعة الوطنية ومقتضيات الأمن العام الذي يبقى من أولويات الوزارة.

السؤال الكتابي

للنائب نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: الخطر الداهم للمشروع " Tunisia Mall Enasser " المعطل وغياب التدخل البلدي لتأمين الموقع.

وبعد

أشير إلى أن مشروع " Tunisia Mall Enasser " الكائن ببلدية أريانة والذي رُخص له بمقتضى رخصة بناء عدد 27 لسنة 2014 بتاريخ 23 فيفري 2015 يهدف إلى تشييد مركز تجاري ثقافي رياضي وترفيهي.

هذا المشروع متوقف منذ سنوات بعد دخول الشركة المالكة في مسار التصفية القضائية، مما ترك الورشة في حالة خطيرة وغير مؤمنة، خصوصا مع وجود رافعة برجية (grue) دون صيانة تشكل تهديداً جديداً على حياة المواطنين،

خاصة وأن الموقع محاط بـ

-مدرسة ابتدائية

-مدرسة إعدادية

-ومعهد ثانوي

ورغم أن النصوص القانونية تلزم البلدية بالتدخل الفوري في مثل هذه الحالات لتأمين محيط المشروع، إلا أن بلدية أريانة لم تقم بالواجب القانوني من تسييج وإزالة مصادر الخطر، وتحميل الكلفة لاحقاً لصاحب المشروع أو المقاول، مما يعرض حياة المارة والتلاميذ للخطر.

وعليه التمس من سيادتكم توضيح ما يلي:

1- ما هي الإجراءات العاجلة التي ستتخذها وزارتك لإجبار بلدية أريانة على التدخل الفوري وتأمين محيط المشروع؟

2- ما هي المسؤولية القانونية التي تتحملها البلدية والإدارات المعنية في صورة وقوع حادث خطير لا قدر الله؟

3- هل ستصدر وزارتك تعليمات رسمية لجميع البلديات بوجوب التدخل السريع في مثل هذه الحالات لحماية الأرواح والممتلكات؟

4- هل هناك آلية للتنسيق مع القضاء لتسريع حل هذا الملف، خصوصا مع طول أجال التصفية القضائية؟

والسلام

أقيمت كلها في فضاءات تربية معاهد ومدارس إعدادية (وقد نالت الاستثناء وتمتع مواطنوها بالعروض والتنشيط الثقافي

لذا أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

● لماذا نجح السادة المعتمدون في الكرب والعروسة ودوار هيشر في نيل هذا الاستثناء في حين فشل السيد معتمد سكرة في ذلك؟

وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "أيمن بن صالح"

عن دائرة سكرة 1

نص السؤال: حول منع إقامة ليالي سكرة الصيفية بمعهد سكرة.

نص الإجابة:

إن قرار عدم الموافقة على تنظيم تظاهرة "ليالي سكرة الصيفية" بمؤسسة تربية وهو المعهد الثانوي بسكرة قد تم اتخاذه بعد التنسيق في الغرض مع مصالح وزارة الشؤون الثقافية والتي أبدت رأيها في إطار الاستعداد للموسم الثقافي الصيفي لسنة 2025 بضرورة الحرص على تنظيم العروض الثقافية والفنية بالفضاءات المعدة لها بما يكفل حسن سيرها من النواحي التنظيمية واللوجستية والأمنية ويضمن سلامة الجمهور ويوفر ظروف ملائمة للعرض وهو ما يستدعي الحرص على عدم تنظيم المهرجانات بالفضاءات غير المخصصة للغرض على غرار المؤسسات التربوية أو قاعات الأفراح"

وعليه فقد تمت دعوة السادة الولاة إلى الحرص على معاودة مجهودات وزارة الشؤون الثقافية في تحقيق النقلة النوعية المأمولة في مجال تنظيم المهرجانات وبلوغ أهدافها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وحوكمتها وذلك من خلال إيلاء العناية اللازمة بالمسائل التالية:

- التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية خاصة مصالح وزارة الشؤون الثقافية لضمان حسن إعداد تنظيم ومتابعة تقييم المهرجانات بالجهات مع الحرص على تذليل الصعوبات وتسوية الإشكاليات التنظيمية.

- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية لتنظيم عروض فنية بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية تتلاءم مع خصوصيات هذه الفضاءات.

- التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الشؤون الثقافية في خصوص ضبط برامج التدخلات المستوجبة للعناية بمحيط المسارح وفضاءات العروض الثقافية خصوصا على مستوى البنية التحتية وتوفير شروط التأمين والسلامة.

- الحرص على تنظيم العروض الثقافية والفنية بالفضاءات المعدة لها بما يكفل حسن سيرها من النواحي التنظيمية واللوجستية والأمنية ويضمن سلامة الجمهور ويوفر ظروف ملائمة للعرض، وهو ما يستدعي عدم تنظيمها بالفضاءات غير المخصصة للغرض على غرار المؤسسات التربوية أو قاعات الأفراح.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول أداء ممثل الوظيفة التنفيذية المحلية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

يعاني سكان منطقة سكرة 1 من الوضعية البيئية الكارثية حيث إن :

● ديوان التطهير يواصل الاعتداء على المواطنين بسكب المياه المستعملة الغير معالجة في واد العبيدي منذ شهر جوان إلى شهر أوت بتاريخ مختلفة رغم عدم تساقط الأمطار مما تسبب في عديد الأمراض خاصة لأطفال العائلات المتساكنين جوار الواد وطيلة هذه الفترة لم ينتقل معتمد المنطقة لسماع المواطنين ولم يقيم باجتماعات مع إدارة المحطة للكف عن هذه الممارسات وحماية متساكنيه.

● تشهد منطقة دار فضال ونهج المطار ومدخل البستان انسدادا في قنوات التطهير وفيضانها طيلة فصل الصيف، فماذا سيحدث عند هطول الأمطار في غسالة النواذر؟ ومع هذه الوضعية الكارثية لم نر تحركا حازما من معتمد المنطقة تجاه ديوان التطهير أو المقاول المكلف بالأشغال بصفته رئيس اللجنة المحلية لمجابهة الكوارث.

وإضافة إلى هذا وفي إطار دورنا الرقابي فإننا لم نلاحظ أي اجتماع أو مراقبة لتزويد المكتبات في منطقة سكرة 1 بالكراس المدعم والأدوات المدرسية من قبل معتمد المنطقة مما ساهم في تدمير عديد العائلات.

لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

✚ متى سيتم التدارك والحرص على أن يعيش كل مواطني منطقة سكرة 1 حياة كريمة محترمة؟

وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "أيمن بن صالح"

عن دائرة سكرة 1

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/10/02 حول أداء ممثل الوظيفة التنفيذية المحلية وتفرع أسؤالك الكتابي إلى المحاور التالية:

-عدم اجتماع معتمد الجهة مع المواطنين للاستماع لمشاكلهم

-الوضع البيئي وانسداد قنوات التطهير

-تزويد المكتبات بالكراس المدعم والأدوات المدرسية

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية أريانة حول تساؤلكم الافادة بما يلي :

➤ بخصوص أداء معتمد الجهة:

مضخة من مصالح الديوان بالشرقية لإعادة انسياب المياه بداية من اليوم الموالي .

وفي إطار الحرص على معالجة الإشكاليات بادر معتمد سكرة بإدراج وادي العبيدي ووادي عين الصبح ضمن مخطط التنمية 2026-2030 قصد تغطيتهما نهائيا استجابة لطلب متساكني الجهة وبخصوص الروائح الكريهة المنبعثة من محطة التطهير فيتابع السيد المعتمد مع مصالح الديوان الوطني للتطهير تنفيذ الرش الدوري للمعطر مما ساهم في تقليص الانعكاسات البيئية مقارنة بالسنوات السابقة، كما أفادت مصالح الديوان بأن مشروع إعادة تهيئة محطة التطهير وفق المعايير الدولية سينطلق مع نهاية السنة الجارية في إطار عقد لزمة جديد تمت بلورة تفاصيله خلال جلسة العمل المنعقدة بمقر الولاية

- بخصوص متابعة إشكاليات شبكة التطهير ومعالجة حالات

الانسداد: في إطار الحرص على ضمان حسن سير شبكة التطهير ومعالجة الاخلالات المسجلة، أشرف السيد المعتمد على عقد جلسات خُصصت لمعالجة الإشكالات المسجلة بمنطقة دار فضال التي شهدت خلال الصائفة المنقضية تسربات المياه المستعملة إلى بعض المنازل نتيجة أعطاب بنهج المشاتل. وقد تم التنسيق مع مختلف المصالح الفنية المعنية، وتوجيه طلب مؤازرة إلى بلديتي أريانة ورواد كما تم تركيز مضخة بالطريق الوطنية عدد 10 بالتعاون مع الديوان الوطني للتطهير. وبفضل هذه الجهود المشتركة تم تجاوز الإشكاليات المسجلة ولم ترد منذ ذلك التاريخ أي إشعارات جديدة تتعلق بانسداد الشبكات .

أما بمنطقة مدخل البساتين (الحديبية)، فقد تولى السيد المعتمد المتابعة الميدانية الدقيقة للعبط الحاصل بشارع جامع الروضة، حيث انطلقت الأشغال بتاريخ 16 أكتوبر 2025 من قبل المقاول الفنية المتعددة، كما أشرف السيد المعتمد على متابعة عمليات جهر الشبكات (حوالي 15 كلم التي انطلقت منذ أواخر شهر أوت بأحياء بن جبيرة، النسيم، جبران خليل جبران وشارع جودة الحياة وذلك وفقا لأولويات تم ضبطها من قبل المصالح المختصة لضمان نجاعة التدخلات وتحسين صرف المياه

- بخصوص متابعة النقاط الزرقاء: بضطلع السيد معتمد سكرة

بدور محوري بصفته رئيس اللجنة المحلية لمجاهة الكوارث وتنظيم النجدة حيث يشرف على تنسيق جهود مختلف المصالح الأمنية والفنية والبلدية لضمان الجاهزية الدائمة للتدخل عند حدوث أي طارئ ويحرص على المتابعة اليومية للمناطق الحساسة والنقاط الزرقاء داخل مرجع النظر، مع تفعيل جميع النظر، مع تفعيل جميع الآليات وتحسين المخططات المحلية للتوقي من الكوارث كما يتولى الإشراف على عقد الجلسات الدورية والتقييمية للجنة المحلية ومتابعة تنفيذ توصياتها بالتعاون مع اللجنة الجهوية إلى جانب التنسيق الميداني خلال فترات التقلبات المناخية لضمان سرعة التدخل ونجاعة الإجراءات الوقائية ويؤكد في مختلف المناسبات على أهمية التنسيق بين الهياكل العمومية والمجتمع المدني لتعزيز ثقافة الاستباق والتوقي، حفاظا على سلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة وخلال آخر جلسة جهوية تم عرض تقرير الحماية المدنية حول وضعية النقاط الزرقاء وبادر معتمد الجهة باقتراح وإضافة عدد من النقاط الاحتياطية الجديدة رغم عدم ورودها في القائمة الأصلية

في إطار متابعة مشاغل متساكني معتمدية سكرة يتولى السيد معتمد الجهة الإشراف على عدة جلسات تنسيقية بمقر المعتمدية بحضور ممثلي المصالح البلدية والمصالح المعنية تم خلالها تشخيص الإشكاليات الأساسية للبنية التحتية والوضع البيئي واتخاذ اللازم من الإجراءات لتحسين الوضع.

كما أدى معتمد المكان زيارات ميدانية معلنة وغير معلنة خلال شهر جويلية الفارط لمعاينة محطة التنقية والوضع البيئي عن قرب، من جهة أخرى يواصل المعتمد المذكور اضطلاع بدوره المحوري في التنسيق الميداني بين مختلف المصالح العمومية والبلديات ومكونات المجتمع المحلي من خلال الزيارات الميدانية والمعاينات اليومية والجلسات التنسيقية المنتظمة حرصا على تحسين ظروف عيش المواطنين والتصدي بمسؤولية لكل الإخلالات المسجلة

➤ بخصوص الوضع البيئي وانسداد قنوات التطهير:

- في ما يخص النظافة والمداوة: حرصا على تحسين الوضع البيئي والمحافضة على نظافة المنطقة، يواصل السيد المعتمد جهوده بالتنسيق مع مصالح البلدية من أجل تطوير منظومة رفع الفضلات، وذلك عبر اعتماد آليات عمل أكثر نجاعة من بينها نظام الرفع من باب إلى باب (porte à porte) الذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتقليص تراكم النفايات في الفضاءات العامة، كما دعى السيد المعتمد مختلف الأطراف والمواطنين إلى المساهمة الفعالة في إنجاح هذا التوجه لما له من أثر مباشر على نظافة المحيط وجودة الحياة داخل المعتمدية

كما يتم بصفة دورية وتنسيق من السيد المعتمد ومصالح الديوان الوطني للتطهير والبلدية القيام بعمليات المداوة داخل الأحياء، خاصة خلال فصل الصيف أو عند تلقي إشعارا بوجود إخلالات بيئية وقد تم آخر تدخل إثر معاينة ميدانية لمحطة التنقية بشطرانة أواخر جويلية، حيث بادر السيد المعتمد إلى تفعيل التنسيق الفوري مع المصالح المعنية لتلافي الإشكال في أسرع الأجل، كما أشرف على تنظيم عمليات مداوة واد العبيدي ورشه بمادة الجير بصفة منتظمة، كان آخرها يوم الأحد 05 أكتوبر 2025 ، إلى جانب متابعته لعمليات الجهر المنجزة من طرف إدارة المياه العمرانية بالتعاون مع البلدية .

- في ما يتعلق بتهيئة الأحياء: تم برمجة نهج البيلار للتعبيد في انتظار انطلاق الأشغال، وتم تركيز الأنارة العمومية بكامل هذا النهج والأنهج المتفرعة عنه،

وتابع معتمد الجهة سير دراسات التهيئة لباقي أجزاء الحي المجاور لوادي العبيدي والتي بلغت مرحلة متقدمة ومن المنتظر إصدار طلب عروض في الفترة القادمة بعد استكمال الإجراءات الفنية .

-الوضع البيئي وتسرب المياه: يتولى السيد المعتمد المتابعة الميدانية والتنسيق الفوري مع مختلف المصالح المعنية عند حدوث أي طارئ بيئي، وقد تم التدخل العاجل ليلة السبت 04 أكتوبر 2025 إثر تسجيل عطب بشبكة التطهير تسبب في تسرب مياه مستعملة نحو الوادي، حيث تنقل السيد المعتمد على عين المكان حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، مرفوقا بالمصالح الأمنية، للتواصل مع الأهالي المحتجين وطمأنتهم. وتم بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتطهير تأمين

نظرا لكونها مناطق تفتقر إلى شبكات تصريف مياه الأمطار وتُعد عرضة لتجمع المياه خلال فترة الانقلابات المناخية .

- بخصوص تزويد المكتبات بالكراس المدعم والأدوات المدرسية: تمت المتابعة الميدانية لتوزيع الكراس المدعم من طرف معتمد الجهة وبالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجارة والشرطة البلدية وقد أسفرت حملات المراقبة المشتركة عن تسجيل عدد من المخالفات وتوجيه تنبيهات لعدد من المزودين خاصة بدار فضال وحثم على التزود من مستودعات الجملة المعتمدة والالتزام بمسالك التوزيع القانونية

هذا ويتجه التأكيد على أن جميع معتمدي الجمهورية يخضعون بصفة دورية للتقييم والمتابعة.

السؤال الكتابي الأول

للنائب رمزي الشتوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: طلب الاطلاع على التقارير المرفوعة والخطة الاستراتيجية للبلدية

في إطار ممارستي لدوري الرقابي كنائب عن جهة توزر، ونظرًا لما عرفتته بلدية توزر مؤخرًا من تغييرات على مستوى خطة الكاتب العام، حيث تم إعفاء الكاتب العام السابق، ثم تكليف أحد موظفي الولاية بتسيير الشؤون البلدية بصفة وقتية ورفع تقارير دورية إلى سيادتكم، قبل أن يقع لاحقًا تعيين كاتب عام جديد للبلدية،

يشرفني أن أطلب من سيادتكم التفضل بتمكيني من :

1. الاطلاع على جميع التقارير المرفوعة إلى مصالح الولاية خلال فترة التسيير الوظيفي للكاتب العام المكلف .

2. الاطلاع على الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو المزمع اعتمادها من قبل الكاتب العام الجديد للبلدية، قصد متابعة حسن سير المرفق البلدي وضمان تجاوبه مع حاجيات المواطنين .

وإذ أؤكد أن هذا الطلب يندرج ضمن حقي وواجبي الرقابي كنائب شعب، فإني على يقين من تعاونكم المعهود لما فيه مصلحة الجهة .

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب " رمزي الشتوي "

عن دائرة توزر - ولاية توزر

ملخص السؤال:

- الاطلاع على الخطة الإستراتيجية المزمع اعتمادها من قبل الكاتب العام الحالي للبلدية .

- حول طلب التقارير المرفوعة إلى مصالح الولاية خلال الفترة التسيير الوظيفي لبلدية توزر

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم فيما يتعلق بالخطة الإستراتيجية المزمع اعتمادها من قبل الكاتب العام الحالي للبلدية فهي تنسجم مع روح

ومقتضيات التشريع النافذ وتماشيا مع سياسة الدولة وفي إطار وحدتها ضمانا لمتطلبات تأمين السير العادي للمرفق البلدي .

وبالتالي فإن الكاتب العام للبلدية يعمل تحت إشراف السيد والي توزر ويعرض عليه للموافقة وجوبا للقرارات والأعمال التالية:

- التفويت والمعاوضة في الأملاك العقارية وإبرام عقود الكراء واللزومات،

- اتخاذ الترتيب العامة،

- المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية،

- المصادقة على مخططات التنمية والبرامج الاستثمارية،

- انتداب الأعوان الوقتيين والمتعاقدين،

- تحويل الإعتمادات وتعديل الميزانية وتنقيحها وختمها وعمليات الاقتراض،

- ضبط المعاليم والرسوم بالتراب البلدي،

- طرح المعاليم والمتخلدات،

- علاقة التوأمة والتعاون الخارجي.

أما بخصوص طلب التقارير المرفوعة إلى مصالح الولاية خلال فترة التسيير الوظيفي لبلدية توزر فقد أكدت بلدية المكان بأنه لا وجود في محفوظات البلدية للتقارير المطلوبة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب رمزي الشتوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: طلب مدنا بمحاضر الجلسات الخاصة بملف الشركات الأهلية .

في إطار ممارسة دوري النيابي وعملاً بمقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل

يشرفني أن أطلب من جنابكم مدنا بنسخ من محاضر الجلسات التي انعقدت بمقر الولاية والمتعلقة بملف الشركات الأهلية بولاية توزر، سواء تلك التي ضمت مختلف المتدخلين الإداريين أو التي حُصصت لمتابعة هذا الموضوع .

ويأتي هذا المطلب في إطار ضمان الشفافية ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة وتقييم مدى تقدم المعالجة العملية للإشكاليات المرتبطة بالشركات الأهلية بما يضمن مصلحة الجهة ويحافظ على حقوق المواطنين .

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

" رمزي الشتوي "

عن دائرة توزر - من ولاية توزر

ملخص السؤال: "حول طلب نسخ من محاضر الجلسات الخاصة بملف الشركات الأهلية المنعقدة بمقر ولاية توزر"

نص الإجابة:

تبعاً لطلبكم سيدي النائب من وزارة الداخلية بتاريخ 18 سبتمبر 2025 مدمكم بنسخ من محاضر الجلسات المتعلقة بالشركات الأهلية المنعقدة بمقر ولاية توزر وذلك في إطار ضمان الشفافية ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة وتقييم مدى تقدم المعالجة العملية للإشكاليات المرتبطة بالشركات الأهلية بما يضمن مصلحة الجهة ويحافظ على حقوق المواطنين

أتشرف بأن أحيل عليكم الغرض المطلوب والمتمثل في محاضر الجلسات التي تم عقدها في الغرض خلال الفترة المتراوحة من 06 فيفري 2024 إلى 24 سبتمبر 2025 وهي كالاتي :

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 06 فيفري 2024 حول الشركة الأهلية المحلية " جهيم "شركة الإحياء الفلاحية" الحياة " سابقا بتوزر وإشكال البئر والتزود بمياه الري .

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 27 مارس 2024 حول حلحلة الإشكاليات المتعلقة بالدورة المائية للشركة الأهلية المحلية " جهيم".

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 13 جوان 2024 حول الشركة الأهلية المحلية " جهيم " وإشكال الدورة المائية والوضعية العقارية للأرض .

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 21 جوان 2024 حول الإشكال العقاري والري لأرض الشركة الأهلية المحلية " جهيم " بتوزر .

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 06 نوفمبر 2024 حول الشركات الأهلية تحت إشراف السيد وزير التشغيل والتكوين المهني .

➤ محضر جلسة منعقدة بتاريخ 12 ديسمبر 2024 حول شركة الإحياء الفلاحية" الحياة " بجهيم والإشكال العقاري وإشكال الري.

➤ محضر جلسة اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة ملف الشركات الأهلية المنعقدة بتاريخ 17 أبريل 2025 حول الشركات الأهلية بولاية توزر.

➤ محضر جلسة اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة ملف الشركات الأهلية المنعقدة بتاريخ 26 أوت 2025 حول الشركات الأهلية .

➤ محضر جلسة اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة ملف الشركات الأهلية المنعقدة بتاريخ 24 سبتمبر 2025 حول الشركة الأهلية الجهوية للنقل إبن الشباط " بنفطة والشركة الأهلية المحلية الفلاحية "كنوز الصحراء" بحزوة.

السؤال الكتابي

للنائب شفيق عز الدين الزعفروري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع حول تسوية وضعية ملفات التاكسي الفردي بسيدي بوزيد .

• متى يتم تفعيل الأمر عدد 581 لسنة 2023 الصادر بفي 07 سبتمبر 2023 الذي يحدد شروط وإجراءات إسناد تراخيص التاكسي

الفردي الذي طال مدة انتظار تفعيله بولاية سيدي بوزيد خاصة؟
ومتى يتم حل الإشكال بصفة جذرية بولاية سيدي بوزيد؟
ولكم مني كل الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب

" شفيق عز الدين الزعفروري "

عن دائرة سيدي بوزيد الغربية

(ولاية سيدي بوزيد)

ملخص السؤال: "حول تسوية وضعيات ملفات التاكسي الفردي

بسيدي بوزيد"

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه بعد التنسيق مع السلطة الجهوية بسيدي بوزيد المتمثلة في السيد الوالي فإن تنظيم أي مناظرة لإسناد رخص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص يجب أن يكون مسبقاً وجوباً بتحديد الحاجيات للقطاع المعني

وحيث تم تحديد حاجيات الجهة من رخص التاكسي الفردي في مرحلة أولى بعدد 40 رخصة موزعة على دفتين صلب اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل في جلستها المنعقدة بتاريخ 28 نوفمبر 2024 وإحالة محضر الجلسة إلى وزارة النقل بتاريخ 12 ديسمبر 2024 بغرض الحصول على موافقتها تبعاً للاختصاص على الحصص المطلوبة، إلا أنه للأسف لم تحظ الحصص المطلوبة بموافقة وزارة النقل والتي أكدت وجوب تحديد الحاجيات في إطار اللجنة الفنية لدراسة وتحديد الحاجيات من تراخيص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص والتي لم تكن محدثة خلال تلك الفترة .

وتبعاً لذلك تمت المبادرة إلى إحداث اللجنة المذكورة بموجب قرار من السيد والي سيدي بوزيد بتاريخ 28 فيفري 2025 وعقب ذلك تمت الدعوة إلى انعقاد اللجنة المختصة بتاريخ 28 فيفري 2025 حيث تم ضبط الحاجيات بعدد 75 رخصة موزعة على دورتي إسناد بحساب 45 رخصة بعنوان سنة 2025 و 30 رخصة بعنوان سنة 2027

وحيث لم تحظ مقترحات اللجنة بموافقة وزارة النقل للمرة الثانية على إعتبار وأن الحاجيات لم يقع تحديدها بعنوان السنة التي سيتم بعنوانها الإسناد بل وُزعت على سنتين ولأجل ذلك تمت الدعوة من جديد لانعقاد اللجنة المذكورة لتحديد حصة دائرة النقل الحضري بسيدي بوزيد - سوق الجديد لسودة وبلدية فائض بنور وذلك بتاريخ 15 أوت 2025 وقد حضرها كافة الأعضاء وعابها عدل منفذ بطلب من الإدارة وقد خلصت أعمال اللجنة إلى تحديد حاجيات دائرة النقل الحضري بعدد 44 رخصة بعنوان سنة 2025 ثم تمت إحالة المحضر مع مؤداته إلى الإدارة العامة للنقل البري بوزارة النقل للحصول على الموافقة على الحصص المطلوبة وذلك بتاريخ 22 أوت 2025 .

وحيث لم تحظ الحصص المقترحة بموافقة وزارة النقل للمرة الثالثة وذلك على إعتبار وأن المنهجية التي تم العمل وفقها لم تتضمن ما يفيد حاجة الولاية للعدد المقترح من التراخيص، كما تمت مطالبة هذه الأخيرة بموافقاتها بمحضر جلسة يتم التوافق عليه من قبل جميع الأطراف .

هذا ولا يزال التنسيق جارياً بين هياكل الدولة لتسوية هذا الملف.

السؤال الكتابي الأول

للنائب صابر المصمودي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: تحسين الخدمات البلدية وتقريبها من مواطني معتمدية صفاقس الغربية .

تضم بلدية صفاقس 07 دوائر منها 02 فقط بمعتمدية صفاقس الغربية وهما دائرة مركز شاكروحي الحبيب، وتعاني اليوم معتمدية صفاقس الغربية من تحديات واشكاليات بنية تحتية وبيئية .

وإذ نتمن تفاعلکم الإيجابي مع مراسلتنا بتاريخ 11 جوان 2024 والإجراءات التي اتخذتها المصالح الراجعة لكم في برنامج تعبيد الطرقات في مختلف الدوائر بمعتمدية صفاقس الغربية .

● فهل سيتواصل تنفيذ هذا البرنامج وتعميمه على بقية المناطق بالدوائر المذكورة؟

وفي إطار سعينا لتحسين الخدمات وتقريبها من المواطن، نطلب احداث دائرة بلدية جديدة بمعتمدية

صفاقس الغربية لدعم العمل المحلي، علماً وأن نسبة السكان بالمعتمدية من مجمل سكان بلدية صفاقس هي ما يقارب 40% حيث يبلغ عدد السكان بالمعتمدية حوالي 105.238 ألف ساكن بالإضافة لآلاف الطلبة التي ترتاد على العدد الهام من المؤسسات الجامعية بالمعتمدية .

● فمتى سيتم احداث دائرة بلدية بمعتمدية صفاقس الغربية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب " صابر المصمودي "

عن دائرة صفاقس الغربية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/12 حول تحسين الخدمات البلدية وتقريبها من مواطني معتمدية صفاقس الغربية

نص الإجابة:

بمهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية صفاقس حول تساؤلکم المتعلق أساساً بمواصلة تنفيذ برنامج تعبيد الطرقات في مختلف الدوائر بمعتمدية صفاقس الغربية بالإضافة إلى إمكانية إحداث دائرة بلدية بمعتمدية صفاقس الغربية، إفاذتكم بما يلي :

* **بخصوص تعبيد الطرقات بمعتمدية صفاقس الغربية**

- تم القيام بأشغال تعبيد وصيانة عدة أنيج سنة 2024 على غرار نهج الفلبين نهج 888 ، نهج الباية قمر ونهج غمبيا بدائرة حي الحبيب أما بدائرة منزل شاكرو فقد تم خلال نفس السنة تعبيد حي البحري 1 .

- وفي سنة 2025 تمت برمجة تعبيد الأنهج التالية :

✓ دائرة حي الحبيب :

- نهج الأرجنتين،
- نهج علي الدوعاجي،
- حي فلة .

✓ دائرة مركز شاكرو :

- نهج الإسراء،
- نهج المعراج،
- نهج النعيم.

- بخصوص صيانة الطرقات فإنه سيتم عرضها على اللجنة الجهوية للصفقات العمومية لاعادة الإعلان عليها للمرة الثالثة

* **بخصوص إمكانية إحداث دائرة بلدية بمعتمدية صفاقس الغربية:**

- مقترح إحداث الدائر البلدية بصدد الدرس من طرف المصالح البلدية لإيجاد مقر مناسب لاحتداث الدائرة المذكورة مع تخصيص اعتمادات بميزانية التنمية لسنة 2027 لإنجاز الدائرة البلدية حي البحري " بما أن هذا الحي يمثل جزءاً من معتمدية صفاقس الغربية ويتميز بخصائصه العمرانية والخدماتية والاقتصادية التي تجعل منه قطبا حيويًا في المدينة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب صابر المصمودي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: بخصوص تحديد موقع حتى ينطلق مشروع تميمين نفايات الهدم والبناء بولاية صفاقس تحية طيبة،

يقدر الحجم الجملي لنفايات الهدم والبناء ما يقارب 12 مليون طن تتوزع بين مختلف الجهات، وباعتبار أن دراسة أنجزت سنة 2020 بينت أن حجم النفايات في البلاد يناهز 8 ملايين طن وأن هذه الكميات تزايدت بقرابة 1 مليون طن في السنة .

ومنذ التحاق بالمجلس خاصة بعد متابعتي مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام للبحر الأبيض المتوسط الذي تشرف عليه وزارة البيئة ووزارة التجهيز والإسكان، قمت بتنظيم اجتماعات تحسيسية على مستوى بلدية صفاقس وولاية صفاقس بحضور مختلف المتدخلين من بينهم المشرفين على المشروع النموذجي ببلدية الزهراء .

وتابعت عن كئيب الصفقة الإطارية لجمع نفايات الهدم والبناء التي تتكفل بها وزارة البيئة .وكانت ولاية صفاقس من بين الولايات المدرجة في هذه الصفقة .

ورغم المتابعة وما وفرته وزارة البيئة من الموارد المالية وما أولاه السيد رئيس الجمهورية من أولوية لنفايات الهدم والبناء، إلا أنه وإلى اليوم لم يقع استغلال هذه الفرص واختيار موقع لتجميع النفايات قبل رسكلتها وتتميمها،

والسؤال: متى سيتم تحديد موقع حتى ينطلق مشروع تميمين نفايات الهدم والبناء بالولاية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب " صابر المصمودي "

عن دائرة صفاقس الغربية

(ولاية صفاقس)

ملخص السؤال: " حول تحديد موقع حتى ينطلق مشروع تثمين

نفايات الهدم والبناء بولاية صفاقس "

نص الإجابة:

بالتنسيق مع السلط الجهوية المتمثلة في السيد والي صفاقس تمت الإفادة بأن وردت على مصالحه مراسلة عن وزارة البيئة بتاريخ 27 سبتمبر 2024 تعلم بمقتضاها أن وزارة البيئة قامت بإبرام صفقة إطارية عن طريق البرنامج الوطني لنظافة المحيط وجمالية البيئة للقيام بخدمات رفع فواضل البناء والأترية بالوسط الحضري وبالطرق والمسالك الرئيسية والمحولات الكبرى ومداخل المدن لفائدة عدد من الولايات، وتم في هذا الإطار إبرام صفقة إطارية للقيام بالخدمات المطلوبة لفائدة ولاية صفاقس (قسط عدد 05). كما تضمنت المراسلة طلبا من الولاية مد الوزارة بقائمة في المواقع المعتبرة كنقاط سوداء لتنظيفها (حسب الأولوية) خاصة البلديات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة مع تحديد الكميات التقديرية وقائمة في المصبات النهائية وبناء عليه تمت إحالة القائمة المطلوبة الى وزارة البيئة من قبل مصالح الولاية بتاريخ 23 أكتوبر 2024.

كما وردت بتاريخ 04 نوفمبر 2024 نسخة من مراسلة موجهة من الإدارة الجهوية للبيئة بالساحل الجنوبي إلى الإدارة الجهوية لأماكن الدولة والشؤون العقارية بصفاقس تنفيذ بمقتضاها بأنه اتضح من خلال المعاينات الميدانية أن قطعة الأرض الدولية الكائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة البالغة مساحتها حوالي 10 هكتارات والتابعة للرسم العقاري عدد 41409 بصفاقس والراجعة لملك الدولة الخاص هي الأنسب

والأفضل كموقع لجمع نفايات الهدم والبناء وتطلب على هذا الأساس تخصيصها لفائدة وزارة البيئة .

وفي هذا السياق، تمت مراسلة مصالح الولاية من قبل الإدارة الجهوية لأماكن الدولة والشؤون العقارية بصفاقس بتاريخ 07 نوفمبر 2024 تطلب بمقتضاها موافقتها برأي الولاية في خصوص تخصيص قطعة الأرض المذكورة لفائدة وزارة البيئة .

وعليه، فقد تم التنسيق مع السيدة معتمدة المنطقة بخصوص المقبولية المجتمعية للمشروع، وتأكيدا على ضرورة التثمين تمت إجابة الإدارة الجهوية لأماكن الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 27 جانفي 2025 بأننا لا نرى مانعا من تخصيص قطعة الأرض المذكورة لإحداث وحدة لتثمين فواضل الهدم والبناء خاصة بجهة صفاقس.

وفي إطار متابعة الترتيبات الخاصة بتنفيذ الصفقة الإطارية لرفع فواضل البناء في القسط عدد 05 الخاص بولاية صفاقس تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية يوم 27 نوفمبر 2024 تم خلالها الاتفاق بالخصوص على أن تتولى مصالح الإدارة الجهوية لأماكن الدولة والشؤون العقارية بصفاقس مراسلة وزارة البيئة قصد مدها بمثال أشغال مختلفة لقطعة الأرض الدولية الكائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة حتى تتمكن من إتمام عملية التخصيص مع دعوة مصالح وزارة البيئة بعد حصولها على التخصيص قصد الحرص على

تسييجها وتأمين عملية حراستها لكي لا تتحول الى مصب عشوائي للفضلات المختلفة .

وحرصا على استكمال إجراءات التخصيص تمت مراسلة الإدارة الجهوية للبيئة بالساحل الجنوبي بتاريخ 15 أفريل 2025 ووزارة البيئة بتاريخ 22 أفريل 2025 قصد إعداد مثال أشغال خصوصية مختلفة (TPD) لقطعة الأرض وإحالتها إلى الإدارة الجهوية لأماكن الدولة والشؤون العقارية بصفاقس لإتمام إجراءات التخصيص .

مع الإشارة وأنه تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية يوم 15 ماي 2025 لمتابعة التقدم المسجل في هذا الموضوع أفاد خلالها السيد المدير الجهوي للبيئة بالساحل الجنوبي بأنه تولى توجيه طلب في إعداد مثال أشغال مختلفة (TPD) لقطعة الأرض المزمع تخصيصها بعد حصوله على قائمة تقديرية في ذلك من المصالح الجهوية لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بصفاقس غير أنه لم تتم اجابته في الغرض، مضيفا بأن وزارة البيئة متحفظة على هذا التخصيص لعدم قدرتها على توفير الإمكانيات اللازمة لتأمين الموقع وحراسته قصد حمايته من كل استغلال عشوائي. وتعليقا على ذلك تم التذكير بمخرجات جلسة العمل التي انعقدت بمقر الولاية بتاريخ 27 نوفمبر 2024 المشار إليها أعلاه والتي تم خلالها الاتفاق على عودة مصالح وزارة البيئة بعد حصولها على تخصيص الأرض المذكورة إلى الحرص على تسييجها وتأمين عملية حراستها حتى لا تتحول الى مصب عشوائي للفضلات المختلفة، كما أكدنا بالجلسة على ضرورة التثمين والإسراع باستكمال إجراءات تخصيص العقار لفائدة وزارة البيئة لإحداث وحدة لتثمين فواضل الهدم والبناء خاصة بجهة صفاقس بما من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع البيئي بالجهة .

وهذا الموضوع لا يزال محلّ متابعة من قبل السلط الجهوية بالمنطقة.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي يتعلق بعدم تنفيذ قرار صادر عن والي قابس بتاريخ 2 ديسمبر 2024 تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

حيث تم اصدار قرار إيقاف نشاط استغلال مستودع لتخزين قوارير غاز البترول المسيل الكائن بمطماطة الجديدة بتاريخ 2 ديسمبر 2024 من قبل والي قابس تحت ع2024/01 د د ، وحيث لازال المستودع المذكور يمارس نشاطه وسط تدمير المتساكنين:

- لماذا تعطل تنفيذ القرار ع2024/01 د د الصادر عن ولاية قابس والمتعلق بإيقاف نشاط المستودع المذكور أعلاه؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

" عبد السلام الدحماني "

عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة - مطماطة الجديدة
من ولاية قابس

ملخص السؤال: "حول تنفيذ قرار صادر عن والي قابس بتاريخ 02 ديسمبر 2024"

نص الإجابة:

تبعاً لتساؤلكم سيدي النائب والمتعلق بعدم تنفيذ قرار إيقاف نشاط مستودع لخزن قوارير الغاز بمعتمدية مطماطة الجديدة صادر بتاريخ 02 ديسمبر 2024 ،

أتشرف بإفادتكم بأن القرار المذكور قد تم تنفيذه من طرف مصالح الحرس الوطني بقابس حيث تم استدعاء المعني بالأمر وإعلامه بفحوى القرار والتنبيه عليه ضمن محضر بحث إداري بإيقاف نشاطه في انتظار تسوية وضعيته القانونية.

السؤال الكتابي

للنائب وليد الحاجي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية العلاء، ولاية القيروان .

السيد وزير الداخلية،

أحيطكم علماً أن بلدية العلاء خصصت قطعة أرض تسمح بـ1500م قصد إحداث مركز حماية مدنية وتم تقديم مطلب في الغرض .

هذا الإحداث يُعتبر هاماً نظراً لحاجة المتساكنين لخدمات الحماية المدنية إضافة إلى امتداد الملك الغابي الذي يتطلب الحماية أثناء الكوارث .

• متى يتم إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية العلاء ولاية القيروان؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " وليد حاجي "

عن دائرة العلاء - حاجب العيون من ولاية القيروان

ملخص السؤال: " حول إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية العلاء من ولاية القيروان ."

نص الإجابة:

تتولى حالياً الإدارة الجهوية للحماية المدنية بالقيروان تأمين تدخلات النجدة والإنقاذ بمرجع نظرها العمليتي انطلاقاً من 4 وحدات ميدانية موزعة كالتالي :

1-فرقة الحماية المدنية بالقيروان تغطي القيروان الشمالية القيروان الجنوبية الشبيكة السبيخة الجهة الشرقية لحفوز

2- فرقة الحماية المدنية ببوحجلة: تغطي سيدي عمر ببوحجلة الشاردة منزل المهيري نصر

3- فرقة الحماية المدنية بالوسلاتية تغطي الوسلاتية حفوز العلاء عين جلولة.

4- فرقة الحماية المدنية بحاجب العيون تغطي حاجب العيون الجهة الشرقية للعلاء الجنوبية لحفوز الجهة الشرقية للشبيكة .

ولا يوجد حالياً أو خلال الفترة المتوسطة برمجة لأي وحدة جديدة بمنطقة العلاء بناء على دراسة أعدتها الديوان الوطني للحماية المدنية الذي يحرص على تقريب خدمات النجدة والإسعاف من المواطنين وتقليص أجال التدخل بإحداث وحدات جديدة وهي تأخذ بعين الإعتبار تنوع المخاطر بالجهة والكثافة السكانية وأجال التدخل علاوة على مدى توفر الموارد البشرية والمالية للحماية المدنية .

مع العلم أنه تم برمجة إحداث وحدتي حماية مدنية جديدتين بولاية القيروان الأولى بالسبيخة وهي حالياً في طور تهيئة البناية والثانية بالشبيكة وهي في طور الدراسة في إطار مشروع الطريق السيارة تونس جلمة. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أسماء الدرويش

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالأسئلة الكتابية التالية .

تحية تقدير وبعد،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي والحرص على تطوير أداء الجماعات المحلية وتفعيل دور البلديات بما ينسجم مع مقتضيات الدستور والتوجهات التنموية للدولة، أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي المتعلق بعدة محاور مهمة .

يخصوص تفعيل الأمر 1143 لسنة 2022 والمتعلق بتنظيم الشهادت العلمية لأعوان الجماعات المحلية هل تم الشروع في تنفيذ هذا الأمر فعلياً؟ وماهي الإجراءات المتخذة لتسريع تنزيله على أرض الواقع ضماناً للعدالة المهنية وتحفيز الموارد البشرية؟

حول المخطط الاستثماري البلدي، هل سيتم الإبقاء على المخططات السنوية أو الثلاثية أو الخماسية للبلديات بالتوازي مع المخطط التنموي الوطني 2020-2030 في نسخته الحالية؟ وهل من تنسيق تشاركي لضمان نجاعة المشاريع وضبط الأولويات المحلية ضمن التوجهات الوطنية؟

فيما يخص القضايا الإدارية المرفوعة ضد البلديات هل هناك نية لتكوين لجان صلح دائمة أو وقتية، تسعى الى تسوية رضائية لهذه النزاعات وخاصة المتعلقة بالمخالفات العمرانية؟ لما في ذلك من أهمية في حلحلة عديد الملفات العالقة وتخفيف الضغط عن القضاء الإداري .

بشأن التنظيف والكنس البلدي، ونظراً لكون البلديات غير قادرة على الانتداب هل تنوون إصدار منشور تطبيقي يستثني البلديات من قرار منع التعاقد مع الخواص في هذا المجال الحيوي، الذي يمثل رافداً أساسياً من روافد الصحة العامة والبيئة والسلامة؟

ضمان جودة التدخل العمومي، ماهي الإجراءات التي تعتمزم وزارتكم اتخاذها لإلزام شبكات التدخل العمومي، خاصة فيما يتعلق بإصلاح الأضرار التي تلحق الطرقات نتيجة تدخلها كإشغال الماء، الكهرباء، الاتصالات الغاز، بما يضمن جودة الخدمات وحسن التنسيق مع البلديات؟

أخيراً ومع اقتراب العودة المدرسية هل تنوون اتخاذ تدابير عملية بالتنسيق مع وزارة التربية لتكوين فرق امن مدرسي تتواجد داخل

المؤسسات التربوية، للحد من مظاهر العنف والتسيب واستهلاك المواد الممنوعة، خاصة مع ما نلمسه من عجز إدارات بعض المدارس عن السيطرة على هذه الظواهر، وذلك حماية لأطفالنا وضمانا لمناخ تربوي سليم؟

ماهي خطة الوزارة لتفادي النزاعات بين البلديات المجاورة على المناطق الحدودية المشتركة فيما يخص رفع الفضلات، والتنوير والتعبيد والترصيف؟

وتفضلوا، سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للناطقة بمجلس نواب

الشعب "أسماء الدرويش"

عن دائرة منوبة

يتعلق موضوع سؤالكم الكتابي الموجه إلينا بتاريخ 18 سبتمبر

2025 حول المحاور التالية:

* تفعيل الأمر 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

* المخطط الاستثماري البلدي .

* القضايا المرفوعة ضد البلديات وإمكانية إحداث لجان صلح

دائمة أو وقتية .

* إصدار منشور يستثني البلديات من التعاقد مع الخواص في مجال الكنس والتنظيف .

* ضمان جودة التدخل العمومي بإلزام بقية المستلزمين العموميين بإصلاح الطرقات بعد التدخل

* الخطة المتبعة لتفادي النزاعات بين البلديات المجاورة على المناطق الحدودية المجاورة .

* تكوين فرق أمن مدرسي

نص الإجابة:

بمهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط ذات الشأن إفادة

السيدة النائبة بالمعطيات التالية :

➤ **حول تفعيل الأمر 1143 لسنة 2016 المتعلق بضبط**

شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية:

- إن تفعيل إجراءات وشروط إعادة التوظيف على معنى أحكام

الفصلين الأول والثاني عشر من الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات

المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية مرتبط بصدور القرارات المتعلقة بضبط كيفية تنظيم المناظرات والامتحانات المهنية

عن رئاسة الحكومة تبعا للاختصاص وذلك طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من ذات الأمر والتي نصت على أن " تخضع إعادة توظيف أعوان

الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لمبدأ التنافس وللحاجيات الحقيقية للإدارة وتتم عبر مناظرات

بالملفات أو بالاختبارات أو امتحانات مهنية تضبط كيفية تنظيمها بقرار من رئيس الحكومة .

➤ **حول المخطط الاستثماري البلدي:**

- إن المخطط الاستثماري البلدي السنوي هو آلية تخطيط

سنوية للبرمجة البلدية لمشاريعها يتم اعتماده في إطار العمل بمقتضى

الأمر عدد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 الذي يضببط شروط

إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة

الجماعات المحلية ويحدد هذا الأمر كيفية حصول الجماعات المحلية

على التمويل والمساعدة الفنية من صندوق القروض لإنجاز مشاريعها

التنموية الا ان التخطيط السنوي أبرز محدوديته حيث لا يمكن من

بناء رؤية استشرافية وبرامج متوسطة وطويلة المدى خاصة مع

محدودية الموارد المالية والبشرية للبلديات، لذلك فانه في إطار إعداد

مخطط 2026-2030 تمت دعوة البلديات للأخذ بعين الاعتبار وإعطاء

الأولوية للمشاريع المقترحة من قبل المجالس المحلية لإدراجها ببرامجها

السنوية للاستثمار وذلك بعد دراسة مدى قابلية إنجازها من الناحية

الفنية والمالية في حدود الموارد المالية البلدية وخصوصا على موارد

الاعتمادات السنوية التي يتم إقرارها في إطار ميزانية الدولة

لدعم تدخلات البلديات لدفع التنمية بها .

➤ **حول القضايا المرفوعة ضد البلديات وإمكانية إحداث**

لجان صلح دائمة أو وقتية:

- البلديات جماعات محلية ذات شخصية معنوية وذمة مالية

مستقلة ويكون الطعن في قراراتها من طرف الأفراد أو المؤسسات أمام

المحكمة الإدارية وتنحصر حول القرارات البلدية الصريحة أو

الضمنية خاصة في مجالات رخص البناء والترتيب العمرانية والصحية

والتصرف في الملك العمومي البلدي

ولتنفادي تراكم القضايا وتعطيل المرفق البلدي، برزت الحاجة إلى

اعتماد آليات بديلة للتسوية ويفتقر التشريع التونسي الحالي لإمكانية

تكوين لجان صلح واعتماد الحلول الرضائية والاستثناء الوحيد

الموجود هو في تقديم طلب تسوية وضعية البناء إذا كان ممكنا فنيا

وقانونيا وهو ما يصعب في عديد الأحيان خاصة إذا كان البناء في

منطقة فلاحية أو منطقة غير مهيئة .

ويبقى اتخاذ القرارات الضبطية في المجالات المذكورة أعلاه ملزما

للبلدية لحماية المصلحة العامة .

➤ **حول إصدار منشور يستثني البلديات من التعاقد مع**

الخواص في مجال الكنس والتنظيف:

- في مجال جمع ونقل النفايات المنزلية والشبهية ومجال الكنس

وتقليم الأعشاب تم اعتبار هذه الأنشطة ضمن قطاع إسداء الخدمات

مع وجوب توفير الضمانات المستوجبة طبقا للقوانين والتراتب في

مجال منع المناولة وحماية اليد العاملة على غرار توفير الضمانات

المالية والمقدرة بـ 20% من قيمة الصفقة لخلاص الأجور عند تقاعس

المؤسسة المسدية للخدمة عن الإيفاء بتعهداتها التشغيلية وضرورة

موافاة الإدارة بعقود شغل طبقا للتراتب الجاري بها العمل لجميع

العمال تنص على نظام التأجير الخاص بالمؤسسة المستفيدة (البلدية)

في موضوع الحال على أعوان المؤسسة المسدية .

➤ **حول ضمان جودة التدخل العمومي بإلزام بقية**

المستلزمين العموميين بإصلاح الطرقات بعد التدخل:

- في إطار مزيد إحكام التنسيق بين المتدخلين العموميين لتركيز

الشبكات العمومية بالطرقات البلدية وتفعيلا للمنشور عدد 3 المؤرخ

في 07 أوت 2000 تم إعداد مشروع منشور حكومي وتوجيهه إلى رئاسة الحكومة بتاريخ 13 ماي 2025 بهدف تفادي تعطيل إنطلاق برامج تعبيد الطرقات والإضرار بالبنية الأساسية نتيجة تكرار تدخلات إصلاح الطرقات البلدية بعد إنجازها والتي كانت مصدرا لاستياء المواطنين .

➤ حول تفادي التنافس بين البلديات المتجاورة فيما يخص رفع الفضلات والتنوير العمومي وصيانة الطرقات:

- تم حث البلديات على إبرام اتفاقيات شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف للتدخل في مجال النظافة والعناية بالبيئة ومجال البنية التحتية خاصة بالنقاط الحدودية للبلديات على غرار بلديات قرطاج والمرسى وسيدي بوسعيد، قرطاج والكرم الحمامات وبوفيشة حلق الوادي وسكرة القيروان ورقادة وتونس العاصمة و 15 بلدية مجاورة لها، ويتم حاليا التنسيق في هذا الشأن بين البلديات المتجاورة بولايات تونس الكبرى .

➤ حول تكوين فرق أمن مدرسي:

- تقوم الوحدات الأمنية بمجهودات جبارة في حماية المؤسسات التربوية والإطار التربوي والتلميذ من كل مظاهر العنف والتعدي على الحرمات الجسدية والسرقات وترويج الممنوعات وذلك على النحو التالي :

* على المستوى الوقائي:

- القيام بدوريات أمنية نظامية ومدنية حول محيط المؤسسات التربوية التي يؤمها الأطفال والعمل مع مديري هذه المؤسسات لمنع الانتصاب الفوضوي امام المدارس والمعاهد وتجنب مخالطة التلاميذ للمشبهه فيهم ..

- مراقبة الأماكن القريبة من المؤسسات والتي يمكن ان تكون وكرا لتعاطي المخدرات وترويجها وكذلك تمشيط محيطها والتحري مع الأنفار المشبهين والغرباء والمنقطعين عن الدراسة .

- التحري مع الأنفار الذين يرتادون الفضاءات الترفيهية القريبة من المعاهد والمدارس الإعدادية قاعات ألعاب، مقاهي (وذلك للتصدي للمظاهر الاجرامية المذكورة .

* على مستوى التدريب والتكوين:

- تأمين أيام تحسيسية تحت عنوان العنف بالوسط المدرسي لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية مرجع نظر الامن الوطني بجميع ولايات تونس الكبرى.

* على مستوى التنسيق والشراكة:

- التنسيق والتعاون مع مندوبي حماية الطفولة ومديري المؤسسات التربوية لضمان سرعة التدخل .

- إبرام اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة التربية وإجراء مداخلات بذات الفضاءات للتصدي للعنف .

- برمجة أنشطة دورية داخل الفضاءات التربوية قصد توعية وتحسيس التلاميذ خلال السنة الدراسية .

- أما فيما يتعلق بتكوين فرق امن مدرسي تتواجد داخل المؤسسات التربوية للحد من مظاهر العنف والتسيب واستهلاك المواد الممنوعة، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية لضمان مناخ تربوي سليم، ليست من مشمولات هياكلنا وهي شأن داخلي يخص حرمة المؤسسات التربوية ولا يمكن الولوج إليها إلا بطلب من المسؤول عن المؤسسة أو بعد الحصول على إذن أو قرار قضائي من النيابة العمومية .

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تحيين المعطيات والأرقام الراجعة بالنظر لبلدية سليانة .
تحية طيبة وبعد،

بعد التقسيم الترابي لمعتديات سليانة وتشكل الدوائر المحلية واستنادا الى المعطيات والأرقام المسجلة في التعداد السكاني لسنة 2024، ماهي حدود المجال البلدي لبلدية سليانة الشمالية؟ ما هو عدد السكان الفعليين في كل من معتمدية سليانة الشمالية وفي كل من سليانة الجنوبية؟ انشأت بلدية سليانة سنة 1945 وظلت على حالها الى يومنا هذا في حين ان المدينة شهدت توسعا سكانيا مهما نتج عنه بناءات جديدة وتجمعات سكنية جديدة واحياء جديدة وبالتالي كثرت طلبات المواطنين في توفير شروط النظافة والبيئة والبنية التحتية ومسالك التجارة والاستثمار وكل الخدمات المدنية؟ ما هو عدد الاحياء في كل المعتمديات المذكورة سابقا الخاصة بالمجال البلدي؟

بالإمكانيات المتوفرة لدي بلدية المكان هل نجحت بلدية سليانة في تلبية حاجات المدينة بالشكل المطلوب من خدمات وبرامج ومخططات تنموية؟

ماهي المشاكل التي تعرقل تطور كل معتمدية؟ ماهي الفرص المتاحة في كل معتمدية من اجل حسن استغلالها بشكل يستجيب لانتظارات المواطنين ولتطور المدن؟

ابرمت بلدية سليانة اتفاقية مع مؤسسة مناولة للخدمات تعهدت برفع الفضلات بكلفة مالية تستوجب إعادة النظر، ما هو عدد العمال المكلفين بهذه الأعمال؟ ماهي طبيعة العقود المنظمة لهذه الاتفاقية؟ بعد صدور قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة ماهي الإجراءات التي وجب على البلدية اتخاذها من اجل تسوية وضعية هؤلاء العمال؟ ما هي خطط البلدية في حسن تدبير مهماتها اليومية ومسيرة التطور الرقي وسبل تقرب الخدمات؟

نطلب منكم سيدي الوزير مدنا بالاتفاقية المبرمة مع شركة المناولة . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب "بسمة الهمامي"

عن دائرة سليانة، برقو

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/19 بشأن تحيين المعطيات والأرقام الراجعة بالنظر لبلدية سليانة حيث تساءلتم ضمن فحوى سؤالكم الكتابي عن:

1. حدود المجال البلدي لبلدية سليانة وعدد السكان لكل من معتمديتي سليانة الشمالية والجنوبية؟
 2. تلبية حاجيات المدينة من الخدمات والمخططات التنموية؟
 3. المشاكل المعرقلة لتطور المعتمديات والفرص المتاحة؟
 4. الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة لرفع الفضلات؟
 5. التطور الرقي وتقريب الخدمات؟
- وجوابا على تساؤلاتكم نفيديكم بالمعطيات التالية :

1- بخصوص المجال البلدي لبلدية سليانة وعدد سكان معتمديتي سليانة الشمالية والجنوبية:

- بلدية سليانة يحدها شمالا بلدية قعفور وبورويس، جنوبا مكثر وسيدي مرشد شرقا بوغراة وبرقو وغربا سيدي بورويس والسررس

- يقدر عدد الأحياء بمدينة سليانة 12 حيا .

- عدد السكان بكلا المعتمديتين 64015 نسمة مقسم بين 34062 بمعتمدية سليانة الشمالية و29953 ساكن بسليانة الجنوبية .

2- بخصوص تلبية حاجيات المدينة من الخدمات والبرامج والمخططات التنموية:

شرفت بلدية المكان في إنجاز عديد الخدمات على مستوى البنية التحتية والنظافة من ذلك:

- مراجعة مثال التهيئة العمرانية،

- الشروع في بناء قسم الحالة المدنية بطابع عصري بكلفة 1526 أ د بنسبة تقدم الأشغال بـ 70%،

- إدراج البلدية ضمن صفقة إقتناء معدات نظافة (3 شاحنات).

- إنجاز مشروع تعبيد الطرقات من طرف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بتكلفة تقدر بـ 5142أ.د.

- المصادقة على إنجاز المسالخ البلدي بتاريخ 2025/10/22 بقيمة 3500أ.د،

3. المشاكل المعرقة لتطور المعتمديات والفرص المتاحة:

* الإشكاليات بمعتمدية سليانة الشمالية:

- عدم التحفيز على الاستثمار الخاص واستغلال المنطقة الصناعية،

- تدهور البنية التحتية بالمنطقة (تقادم شبكة الماء الصالح للشرب، ظاهرة سرقة الاسلاك المعدنية لشبكة الكهرباء، تهرء الطرقات...)

* الفرص المتاحة لتطور معتمدية سليانة الشمالية:

- ضرورة تهيئة المنطقة الأثرية بعمادة جامة والاستثمار في الثروات الطبيعية لاستقطاب السياح،

- التحفيز على بعث المشاريع وتسهيل استقطاب المستثمرين،

- الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التحفيز على بعث المشاريع،

- تحفيز المرأة الريفية للتعويل على الذات للاستثمار في محيطها الريفي من خلال المشاريع الموجهة لها ...

* المشاكل أمام تطور معتمدية سليانة الجنوبية:

- البنية التحتية الطرقات والمسالك فلاحية نظرا لشماعة المنطقة وصعوبة تضاريسها خاصة الطريق الجهوية 73 باعتبارها شريان حيوي،

- غياب مصانع التحويل كتعليب زيت الزيتون وتحويل الطماطم،

- نقص مساهمات المركبات الفلاحية في دعم التنمية.

* الفرص المتاحة لمعتمدية سليانة الجنوبية:

- إستغلال المساحات الممتدة من الغابات كمسلك سياحي ووجهات سياحية (محمية جبل السرج سد الأحماس مغارة عين الذهب...)

- مساحات شاسعة من غابات الزيتون التي يمكن تهيئتها بتعليب الزيت،

- إستغلال الأراضي المنبسطة التابعة لديوان الأراضي الدولية الأحماس والمركب الفلاحي بالرملية لتربية الأبقار الحلوب وغراسة الأشجار المثمرة،

- استغلال النسيج الغابي لاستخراج الزيوت،

- تكتيف الحفريات للحفاظ على المناطق السقوية وتزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب ...

4. بخصوص الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة لرفع الفضلات:

- في إطار المحافظة على نظافة مدينة سليانة فقد قامت بلدية المكان بإعلان طلب عروض بتاريخ 2024/09/03 عن طريق منظومة Tunepes وورد على مصالح البلدية 03 عروض وقد أرسدت الصفقة على الشركة التي تقدمت بأقل ثمن وتم عرض تقرير تقييم العروض على اللجنة الوزارية للصفقات بتاريخ 2025/01/30 وأبدت رأيها بالموافقة على عملية الاسناد .

5. بخصوص التطور الرقمي وتقريب الخدمات :

- تعتمد بلدية المكان منهجية ناجحة في تدبير المهام اليومية سواء على مستوى قسم الحالة المدنية أو مستوى قضاء المواطن وذلك اعتمادا على منظومة إعلامية تحتوي على واجهة أولى في علاقة بالمواطن (تسجيل المطالب) وواجهة ثانية مرتبطة بالمصالح الداخلية للبلدية يتم من خلالها الإجابة على المطالب ثم إرجاعها لقضاء المواطن لتقديم الرد إلى صاحب الطلب،

- أبرمت البلدية إتفاقية مع المركز الوطني للإعلامية لإقتناء منظومات إضافية مثل منظومة الضبط (رقمنة التصرف في الوارد والصادر) ومنظومة منقولا (حوكمة التصرف في المنقولات).

- وحاليا فإن البلدية بصدد إعداد دراسة تزويد مختلف المعدات بمنظومة GPS لتنظيم حسن الرقابة حفاظا على المال العام.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تعيين كاتب عام ببلدية منزل عبد الرحمان .

تحية طيبة وبعد،

على إثر تقديم الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية منزل عبد الرحمان منذ ماي 2024 استقالته لم يتم اتخاذ أية إجراء من طرف وزارة الداخلية مما عطل مصالح المواطنين بالجهة .

● فمتى تتخذ وزارة الداخلية الإجراءات اللازمة في الغرض؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة " سيرين بوصندل"

عن دائرة منزل جميل – جرزونة (ولاية بنزرت)

ملخص السؤال: "حول تعيين كاتب عام ببلدية منزل عبد الرحمان"

نص الإجابة:

تبعاً للدور المحوري الذي يضطلع به الكاتب العام للبلدية من حيث الإحاطة بكل جوانب العمل البلدي وتنفيذ البرامج والمخططات البلدية بما يضمن حسن سير المرفق العمومي البلدي وإسداء الخدمات البلدية بالنجاعة والفاعلية المرجوتين، وضماناً لحسن سير العمل ببلدية منزل عبد الرحمان، تم تكليف السيد أمير طليبة، مهندس رئيس كاهية مدير فني بالبلدية بموجب القرار المؤرخ في 15 جوان 2017 بتسيير الشؤون العادية للبلدية بصفة وقتية .

وحالياً فإن الوزارة بصدد إتمام إجراءات تكليف المعني بالأمر بمهام كاتب عام بلدية من الدرجة الرابعة ونشر التسمية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

السؤال الكتابي

للنائب ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول تعطيل مشروع استثمار في مجال الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب

المصاحيب : -استمارة بيانات تتعلق بالاستثمار في مجال الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب.

- بطاقة التعريف الجبائية

- الجريدة الرسمية للسجل الوطني للمؤسسات.

حيث قامت المواطنة خ ع أصيلة شط الزهور من معتمدية الميدة ببيع هذا المشروع الترفيهي بالجهة واستكملت كامل الإجراءات اللازمة للمشروع إلا أنها لم تزاوّل النشاط الفعلي لهذا المنتزه العائلي الذي يعد رافداً للتنمية والترفيه في الجهة

● ماهي أسباب تعطيل هذا المشروع وهل تابعتم مدى قابلية تطبيق الرخص المسندة من قبل وزارة الشباب والرياضة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تعطل مشروع استثماري في مجال الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 22-09-2025، والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0013668 بتاريخ 24-9-2025.

وبعد، تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة ريم الصغير، حول أسباب تعطل مشروع استثماري في مجال الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب اقامته المواطنة (خ.ع) بجهة شط الزهور من معتمدية الميدة بولاية نابل وحول متابعة وزارة الشباب والرياضة لدى قابلية تطبيق الرخص المسندة للغرض، أتشرف بإفادتكم أنّ المواطنة (خ.ع) تقدّمت بتاريخ 31 ماي 2024، تحت عدد 6573، بمطلب كراس شروط لإحداث فضاء ترفيهي للأطفال والشباب تحت تسمية "حلم العائلة شط الزهور" بمنطقة شط الزهور من عمادة تافلون بلدية الميدة.

وقصد استكمال التراخيص اللازمة لإقامة المشروع، تعهدت المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بنابل بمراسلة مختلف الإدارات الجهوية المعنية، من بينها المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل وقد ورد في ردّ هذه الأخيرة أنّ العقار المخصص للمشروع يقع ضمن المناطق الفلاحية حسب خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية نابل المصادق عليها بالأمر عدد 104 لسنة 1986 المؤرخ في 16 جانفي 1986، وهو ما يجعل المشروع غير قابل للإنجاز لعدم ارتباطه بالنشاط الفلاحي

وعليه، تم بمقتضى المراسلة عدد 2024-23-33-10-2 بتاريخ 12 أوت 2024 إعلام صاحبة المشروع بفحوى جواب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل قصد البحث عن موقع بديل يتماشى وطبيعة مشروعها الاستثماري. أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية مكتب البريد ببرج السدرية القديمة.

تعيش منطقة برج السدرية القديمة وضعية غير مستقرة بخصوص مكتب البريد الكائن بها، بعد أن تم نقل ترقيمه البريدي الأصلي 2084 وإسناده إلى المكتب الجديد ببرج السدرية وذلك على أساس خضوع المكتب القديم إلى أشغال صيانة بكلفة تقدر بحوالي 64 ألف دينار.

وقد أفادت المصالح المعنية أن الأشغال ستنتقل خلال الأسبوع المقبل، مع فتح مكتب وقتي بالدائرة البلدية إلى حين استكمالها. ورغم تواصل الخدمات البريدية حالياً، فإنّ هذا الوضع المؤقت يثير عدداً من التساؤلات خاصة فيما يتعلق بمدّة الأشغال، ومصير الأعوان الذين تم نقلهم من المكتب القديم إلى المكتب الجديد ومستقبل الترقيم البريدي الأصلي للمنطقة.

كما أؤكد على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في تسيير هذه المرحلة، باعتبار أن أغلب مرتادي مكتب بريد برج السدرية القديمة من كبار السن الذين يجدون صعوبة في التنقل وهو ما يستوجب تسريع وتيرة الأشغال وتوفير أفضل ظروف الاستقبال والخدمة.

وعليه، ألتمس من السيد الوزير توضيح ما يلي:

1- ما هو الجدول الزمني المضبوط لانطلاق الأشغال واستكمالها؟
2- ما هو مصير الأعوان الذين تم نقلهم من المكتب القديم إلى المكتب الجديد؟

وهل ستم إعادة تمكين المكتب القديم إثر استكمال الأشغال؟

ما هي الأسباب التي أدت إلى إسناد الترقيم البريدي 2084 إلى المكتب الجديد، ولماذا لم يتم إسناد ترقيم جديد له مع الإبقاء على الترقيم الأصلي ببرج السدرية القديمة؟

هل تتعهد الوزارة بالحفاظ على هوية مكتب بريد برج السدرية القديمة كمكتب قائم بذاته ومستقل إدارياً وخدمائياً بعد استكمال الأشغال؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصالات

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة ضحى السالمي
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 13 أكتوبر 2025.

وبعد، جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة ضحى السالمي حول وضعية مكتب بريد برج السدرية القديمة، يشرفني إفادتكم بما يلي:

➤ عند انطلاق أشغال تهيئة وصيانة مكتب بريد برج السدرية بتاريخ 20 أكتوبر 2025 ولمدة 60 يوما تم إعادة توظيف أعوان المكتب مؤقتا إلى حين استكمال الأشغال، وذلك بين المكتب المؤقت المفتوح بمقر بلدية المكان ومكتب البريد الجديد "برج السدرية النسيم".

➤ فيما يخص الترقيم البريدي، فإن الترقيم 2084 يخص مكتب بريد برج السدرية، بينما سيحصل المكتب الجديد "برج السدرية النسيم" على الترقيم 1159 وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة لإنجاز محطة التطهير المبرمجة في سببية جدليان.

تحية طيبة وبعد،

السيدة الوزيرة،

أرفع إليكم مطلب الأهالي المحليين في سببية وجدليان بولاية القصرين لتخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة لإنجاز محطة التطهير التي استكملت دراساتها وأشغالها الأولية والتي تم برمجةها منذ سنوات طويلة، إلا أنها لم تر النور إلى اليوم، خاصة مع ما تعانیه المنطقة من مشاكل بيئية وصحية متراكمة نتيجة غياب محطة التطهير.

ونظرا إلى أن الفضلات يتم صرفها في الأودية، فإن غياب المحطة التي طال انتظارها جعل الوضع البيئي خطيرا، ومقلقا، حيث تتزايد الروائح الكريهة والمياه الراكدة التي تهدد الصحة العامة، كما أن تأخير إنجاز المشروع أدى إلى تفاقم حالات الإصابة بالأمراض وتضرر البنية التحتية نتيجة اختلاط مياه الصرف بالعديد من الأحياء في مدينة سببية - جدليان، وتسبب السيول الشتوية المتكررة في أضرار كبيرة واتلافات أرضية وخسائر متعددة في المرافق، وكذلك تسرب الكثير من المياه إلى باطن الأرض في المعتمديات.

السيدة الوزيرة،

إن أهالي المعتمديتين يعولون على سيادتكم وعلى الحكومة بالتعجيل بإنجاز هذا المشروع الهام من ميزانية الدولة وعدم انتظار التمويل الخارجي اختصاراً للوقت وإنقاذاً لأهاليها الذين ينتظرون تنفيذ هذا المطلب الحيوي راجين أن يحظى بالعناية اللازمة، بعد أن تواصلت الوعود لأكثر من خمسة عشر سنة.

• فمتى يتم إنجاز هذا المشروع الذي تنتظره الجهة منذ سنوات؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة وزارة المالية حول سؤال السيد النائب محمد أمين المباركي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-26-3000-3201 بتاريخ 28 نوفمبر 2025.

وبعد،

فقد تفضلتم ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بطلب تخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة لإنجاز محطة تطهير مبرمجة في منطقة سببية - جدليان من ولاية القصرين.

وجوابا، أتشرف بإفادتكم بأن مسار التعهد بالمشروع العمومية ينطلق بداية بترسيمه بمخطط التنمية ثم عرضه على اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية بوزارة الاقتصاد والتخطيط للنظر في جميع عناصر الجاهزية ثم عرضه ضمن مناقشات ميزانية مهمة البيئة. هذا وقد تمت مناقشة ميزانية الديوان الوطني للتطهير لسنة 2026 بعد الأخذ بعين الاعتبار لنسق إنجاز المشاريع العمومية سواء المتواصلة أو الجديدة الى جانب طلبات المجالس المحلية من جهة والتوازنات العامة لميزانية الدولة من جهة أخرى دون أن يتم عرض التدخل المذكور ضمن مشروع الميزانية.

والسلام

